www.kassiounpaper.com

806

الاحد 16 نيسان 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ما بعد الشعيرات؟

كانت الضربة الصاروخية الأمريكية على مطار الشعيرات، والحملة الإعلامية الدعائية المرافقة لها، مناسبة جديدة لإشاعة أجواء الإحباط والتيئيس، والتشكيك بإمكانية الحل السياسي، وسارع البعض على هذا الأساس، إلى نعي جنيف، والقرار2254 كـأداة للحل، خصوصاً مع استمرار بروباغندا السلاح الكيميائي.

إن رؤية عميقة لتطور الوضع الدولي، والأحداث المتلاحقة، تفند مثل هذه التنبؤات السوداء، وتؤكد بؤس هذه القراءات القاصرة، لا بل إن المتابع الدقيق يرى أن مجمل الحملة الأمريكية انطلقت من موقع دفاعي، هدفها استعادة بعض المواقع التي فقدتها في سياق عملية التراجع المستمرة منذ سنوات، أليس شعار الحملة، أصلاً، استعادة هيبة أمريكا؟

ولا يغير من هذه الحقيقة، الوقاحة، والجانب الاستعراضي الذي تخلل كلمات مندوبي الدول الثلاث «الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا» في جلسة مجلس الأمن الخاصة ببحث جريمة استخدام السلاح الكيميائي في خان شيخون، فعلى الرغم من تمظهر المواقف بالصلف، والقوة، أكد الجميع على أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد، وكان ثمة إجماع على الالتزام بالقرار 2254 كمرجع للحل السياسي، ناهيك عن إعلان المبعوث الدولي وفي ذروة التصعيد، عن انعقاد جولة جديدة من مفاوضات جنيف في الشهر المقبل.

وجاءت تقييمات الإدارة الامريكية اللاحقة لزيارة تيلرسون إلى موسكو، تأكيداً جديداً على ذلك، حيث كانت نتائج الزيارة أكثر من متوقعة، حسب تصريحات الرئيس الأمريكي نفسه، وتعهد الطرف الأمريكي للجانب الروسي، بعدم تكرار ما حدث، وتأكيد إدارة ترامب مجدداً على أولوية محاربة الإرهاب في سورية، مضافاً إلى ذلك تأكيد تركيا نفسها مجدداً على استمرار التعاون مع روسيا في مسار آستانا.

إن جملة هذه الوقائع، لا تؤكد أن خيار الحل السياسي، بات خياراً ثابتاً فقط، بل تؤكد ما هو أبعد من ذلك، وتثبت بأن عوده يشتد، ويصبح أصلب، فالوقائع تبقى عنيدة، والضرورات التي يفرضها الواقع الموضوعي، والتي يعتبر الحل السياسي أهمها على الإطلاق، هي التي تتقدم إلى الأمام، وأن من يسعى إلى العرقلة أياً كان، فإنه مضطر لاحقاً أن يدفع المزيد من الأثمان.

ما ينبغي التذكير به مجدداً، أن ثبات الحل السياسي يعكس ثبات حوامله، وتحديداً القوى الدولية الصاعدة، وتقدم قدراتها، السياسية والعسكرية، والإعلامية، ووزنها في الملفات الدولية جميعها، حيث أكد الهجوم المضاد «الروسي– الصيني» على الحملة المنسقة، والمنظمة لقوى الحرب في الدول الغربية وأتباعها في الإقليم، والداخل السوري، على قدرة هذا الثنائي في تفريغ أية حملة شعواء من محتواها، ولجمها، وكان تعزيز القدرات القتالية للدفاع الجوي السوري، لردع حماقات أمريكية جديدة، والمعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن حول مشروع الترويكا الغربية، عنوانان بارزان في هذا السياق.

نؤكد مجدداً، بأن التراجع إلى الوراء في مسار الحل السياسي، هو مجرد أوهام معشعشة لا تبارح مخيلة بعض القوى، سواء كان بسبب مصالحها المباشرة والعمياء التي تتطلب استمرار نزيف الدم السوري، أو بسبب السذاجة السياسية التي ابتليت بها، وكما يبدو، ستبقى تراودهم حتى يلفظهم الحل السياسي إلى خارج الحلبة.

الزراعة السورية بعد ست سنوات.. [12]



شؤون عمالية



هل سنخسر تاميكو؟

04

ملف «سورية 2017»



الحل السياسي السوري/الكوري

06

شؤون اقتصادية



الأزمة الاقتصادية العالمية.. ترفع صوتها عالياً

15

شؤون عربية ودولية



تفجيرات مصر: رسالة غربية وراء الدماء

19

من معلمي دير الزور إلى مجلس النقابة



معلمو دير الزور المهجرون والذين حددوا أماكن عملهم في محافظتي دمشق وريفها، قدموا مذكرةً إلى مجلس نقابة المعلمين الذي انعقد من 4/11 ولغاية 4/13 وذلك عن طريق أعضاء المكتب الفرعي لنقابة معلمي دير الزور المتواجدين في دمشق.

■ مراسل قاسيون

وصلت إلى جريدة قاسيون صورة عن المطالب التي قدمها المعلمون عبر مذكرة مطالب تشمل البنود التالية:

1 – ترفيعات عام 2016 للآن لم تصل، علماً أنه تأخر صدورها بسبب عرقلة توقيعها من المحافظ السابق، وأنها وقعت من المحافظ الجديد منذ استلامه قبل أشهر، ولم ترسلها مديرية تربية دير الزور لغاية تاريخه، وبالتالي هم محرومون منها، رغم حاجتهم الماسة لها بسبب ظروف التهجير والغلاء، ناهيك أنها تعرقل كثيراً من إجراءات النقل والتقاعد وغيرها..

2 – الرواتب التي تم تحويلها إلى مالية دير الزور للمعلمين الذين لم يستطيعوا تقديم ورقة«قائم على رأس عمله» منذ سيطرة التنظيم الفاشي التكفيري على ريف دير الزور وغالبية أحيائها، لأن التنظيم صادر الأختام والأوراق وأغلق المدارس، لا يستطيع المعلمون استلامها، علماً أن بعضها كان خلال العطلة الصيفية.

3 – المبالغ الزائدة التي استمر المحاسبون باقتطاعها لصالح المصارف التي حصل منها المعلمون على قروض، رغم انتهاء فترة التسديد، فهم لا يستطيعون استرجاعها ولا يستطيعون الحصول على براءة ذمة من الإدارات العامة للمصارف في دمشق، وبعضهم مضى عليهم حوالي العامين وأكثر منذ أن أنهوا ذممهم، لأن فروع المصارف لم ترسل لهم قوائم بذلك، بل وبعض المحاسبين ما زالوا يقتطعون منهم الأقساط.

4 – طبيعة العمل للمعلمين الذين حددوا أماكن عملهم في مدينة دمشق لم تصرف لهم، بينما في المحافظات الأخرى كافةً صرفت بما فيها محافظة ريف دمشق بسبب عرقلة متعمدة من محاسبة مديرية التربية والوزارة، بحجة وجود كتاب من رئاسة الوزراء، وبعد الاستفسار من رئاسة الوزراء بكتاب رسمي من وزارة التربية، أكد الرد على وجوب صرفها، لكن العرقلة ما زالت مستمرةً من مديرية تربية دمشق. بل أن بعض المعلمين الذين انتقلوا من ريف دمشق إلى المدينة اقتطعت منهم طبيعة العمل.

5 – تأخر معاملات التقاعد والاستقالة والنقل، في تربية دير الزور، بسبب الإهمال والتقاعس وعدم المبالاة، حيث بعضها مضى عليها أكثر من سنة على الأقل، خاصةً ممن لم يستطيعوا تحديد مكان عملهم ومحاصرتهم ومنع مغادرتهم من قبل المسلحين، رغم وجود وكالات قانونية وقرار من رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة التربية، بوجوب تسوية وضعهم ومنحهم تقاعدهم.

6 – استكمال إجراءات نقل رواتب المعلمين من دير الزور إلى دمشق وريفها للذين حددوا أماكن عملهم فيها، لأنهم يعانون من إرسال ورقة«المثابرة» إلى دير الزور ويتأخر وصول رواتبهم.

7 – إلغاء قرار المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، والقاضي بعدم منح تعويضات نهاية الخدمة، وصندوق المساعدة الفورية للمعلمين الذين تقاعدوا، لمن لم تبلغ خدماته 35 عاماً أو بلغ من العمر 55 عاماً، بحجة العجز في الصناديق نتيجة كثرة عدد المتقاعدين، وهذا القرار مخالف للقانون.

8 – قبول الأوراق والثبوتيات المرسلة إلكترونياً للنقل والتقاعد والاستقالة، لاستحالة إرسالها من دير الزور.

شجون..!؟

تابعت قاسيون المذكرة، والتقت ببعض المعلمين والمعلمات حول معاناتهم:

المدرس ع/ م: أنا واحد من المئات الذين لم يستلموا ترفيعة 2016 وطبيعة العمل إلى الآن، والمبلغ على قلته يسدّ ثقباً من ثقوب الحاجات التي سببها الغلاء والتهجير، ولي 7 رواتب في مالية دير الزور لا أستطيع استرجاعها وهي حقي القانوني.!

المعلمة ز/ ح: تقاعدت منذ سنة، ولي رواتب 3 أشهر في مالية دير الزور، ويرفضون إعادتها لي، إلاّ أن أحضر شخصياً، كيف يمكنني الذهاب والعودة بظروف الحصار، وتكلفني أكثر منها، ناهيكم عن خطورة الذهاب.!

المدرسة المساعدة ل/ ش: حصلت على قرض من مصرف التوفير، وأنا هنا في دمشق منذ 4سنوات، ومنذ سنتين أنهيت تسديد الأقساط واستمر المحاسب باقتطاع الأقساط، ولم يتوقف ذلك إلا بعد انتقال راتبي إلى دمشق، ولي 10 أشهر بذمة المحاسب والمصرف، ومنذ أشهر راجعت الإدارة العامة في دمشق، فقالوا: إن أغلب المقترضين على الحاسوب المركزي أكثر من 20 قسطاً غير مدونة لهم، لعدم وجود شبكة مع فرع دير الزور، ولا نمنحك براءة ذمة حتى تأتينا القوائم من الفرع، والسؤال: لماذا لا ترسل من تربية دير الزور أو فرع البنك على قرص إلكتروني، وكيف لي أن أسترجع المبالغ التي اقتطعت مني زيادةً وهي تقارب 80 ألفاً، أنا وأسرتي بأشد الحاجة لها في هذه الأيام العصيبة.!

المعلم ي/ ر: تقاعدت أنا وزوجتي منذ 4 أشهر، وأمثالي كُثُر، وللآن لم نقبض تعويض صندوق المساعدة الفورية، رغم أننا محققون لشرط السن 55 سنة، لأن المكتب التنفيذي المركزي للنقابة ربط صرفها به، والمكتب الفرعي يقول: لم تأتنا المبالغ من المكتب التنفيذي، الذي بدوره يبرر بعجز الصناديق، ولو فرضنا صحة ذلك، لماذا لا تستعين النقابة بالحكومة، لتعتبرنا الحكومة كما المستوردين.. أم لأننا فقراء ولسنا أغنياء؟ وهي حكومتهم وليست حكومتنا كما تقول.!؟

المعلمة ب/ ع: تصوروا: سنةً حتى وصلت معاملة نقلي من دير الزور إلى دمشق، رغم أنني وكلت أحد الزملاء رسمياً بذلك، وأنا محظوظة، لأن غيري لم تصل معاملته، ونصف سنة لها الآن بعد أن عادت إلى الدير لاستكمال الإجراءات، ولم تعد بسبب التعقيدات والفوضى في تربية دير الزور!

المدرس ز/ ح: منذ 2013/3/1 توقف راتبي كالعشرات غيري، بعد أن اجتاحت داعش الرقة، وعادت مديرية تربية دير الزور منها إلى الأحياء المحاصرة، ولم أستطع الذهاب إلى الدير، ومنذ سنتين بالتمام والكمال أتممت سن التقاعد 60 عاماً، ووكلت زميلاً لي بإجراءات التقاعد، وحتى تاريخه لم تنجزها مديرية التربية، وهي متوقفة على آخر أجر لتسوية وضعي، ومحاسبي خارج البلاد، ولا يقبل أي محاسب أن يوقع كشف الأجر، رغم أنه موجود على حاسب مديرية التربية، وقابلت مدير التربية 5 مرات كلما كان يأتي إلى دمشق، ويعدني، ولا ينفذ.. هل سأحصل على تقاعدي بعد موتي، وتدخل أسرتي في دوامة جديدة، وأمثالي بالعشرات.!!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أين الموارد «يا سادة»؟

أفادت وسائل الإعلام منذ فترة قريبة: أن رئيس الوزراء صرح بعدم إمكانية زيادة الأجور، والزيادة المرتقبة لن تكون إلا مع تطور التنمية، والتنمية بدورها تحتاج إلى موارد، والموارد الكافية لتحقيق التنمية التي تريدها الحكومة غير متوفرة لديها.. إذاً النتيجة المستخلصة من هكذا تصاريح، تدلي بها الحكومة: ألّا زيادة على الأجور، بما يعني إبقاء الطبقة العاملة منتجة الموارد على وضعها، من حيث تدهور مستوى معيشتها، وإبقاء أصحاب الرساميل على وضعهم من حيث امتلاكهم لمزيد من الثروة، بينما الموارد التي تنتجها الطبقة العاملة في جيوبهم، ليقرروا في النهاية المآل الذي يذهب إليه الاقتصاد الوطني برمته. ليبقى الاقتصاد السوري متحكماً به، وبالتالي مستقبل البلاد والعباد مرهوناً بمالكي الموارد!

وبالمقابل، الحكومة لا تبدي حرصاً على زيادة مواردها، فتعفي الرساميل وتعيد جدولتها، وتعفي أرباب العمل من فوائد الأموال المتأخرة الدفع للتأمينات الاجتماعية، وهي أموال تخص العمال وحقوقهم المختلفة، التي نص عليها قانون التأمينات، وغيرها من الإجراءات التي تصب في خانة عدم تحقيق موارد أو تضييع الموارد الضرورية التي يحوزها كبار الناهبين والفاسدين.

إن ربط زيادة الأجور لحين حصول تنمية، ما هو إلا حرف للأنظار عن المشكلة الحقيقية التي يعرفها العمال جيداً، وهي الموارد المتكدسة في جيوب الناهبين والفاسدين الكبار، المغتنين من منتوج العمال الذي هو حق لهم، ولا يمكنهم الوصول إليه ضمن الواقع الحالي، من اختلال في توازن القوى، بين من يملكون ومن لا يملكون، بين من ينتج ومن لا ينتج بل ينهب ويراكم الثروة.

إن الطبقة العاملة السورية، وكل العاملين بأجر يعلمون مصدر فقرهم وسوء معيشتهم، ويعلمون كذلك من تجربتهم ومن خبراتهم المتكونة مع من ينهبهم الطريق إلى انتزاع حقهم في الثروة، التي ينتجونها وسلاحهم البسيط، ولكن الفعّال، في الرد على ناهبيهم سيكون حاضراً في القادم من الأيام.

أمام العمال خيارين



■ ميلاد شوقي

في حكومة تمثل مصلحة أرباب العمل، وأمام توزيع ظالم للثروة والدخل الوطني، حيث يحصل أصحاب الربح على 87٪ من الثروة، مقابل 13٪ لأصحاب الأجر، الذين باتوا لا يملكون شيئاً بتاتاً، بل وأصبحوا أقل مرتبة من العبيد في القرون الوسطى بسبب تدهور مستوى معيشتهم ووصولهم إلى حافة الجوع، بمستوى معيشة حسب أسعار السلع وصل إلى 317 ألف ليرة شهرياً لا يتقاضون منها سوى 34 ألف ليرة كوسطي أجور، لا تسد رمقهم سوى لأسبوع واحد فقط، ومع ذلك ما زال يطلب منهم تسديد فاتورة الفساد وشد الأحزمة على بطونهم، ودفع فاتورة الحرب من أولادهم وأرزاقهم ومنازلهم، والاستدانة من مؤسساتهم، وتبديد أموالها وإيصالها إلى حافة الإفلاس كمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وفي المقلب الآخر هناك من تعقد له المعارض والمؤتمرات والمناقصات، ويعطى القروض من خزائن الدولة ليهربه إلى الخارج، ويؤمن له القطع الأجنبي ليمرر تجارته وبضاعته، ويعفى من الضرائب وترفع أسعاره كل ما طلب ذلك ، وتسن له قوانين تحافظ له على نسب ربحه وتزيدها ، وتنشأ له كيانات وتدمج مؤسسات حكومية حسب طلبه ، والحرب ومآسيها لا تعنيه سوى أنها تعتبر مصدر رزق له، وفرصةً لتمرير بعض القوانين التي تؤمن مصالحه وغير مطلوب منه التقشف، بل العكس من ذلك تنشأ له المصانع التي تكمل له بريستيجه كمعامل العطورات مثلاً، وكأنّ البلاد في حالة سلام وازدهار!

وفي الوقت نفسه تغلق الطرق والوسائل والأدوات جميعها التي تكفل لأصحاب الأجر التعبير عن آلامهم و الدفاع عن حقوقهم وتأمين مصالحهم بدءاً من قانون عمل يسلبهم حقوقهم الدستورية في العدالة الاجتماعية وحق حماية قوة العمل، وحقهم في الإضراب كوسيلة حضارية سلمية للمطالبة بحقوقهم إلى إغلاق أبواب القضاء بوجههم ليمتنع العمال من اللجوء إليه بسبب التعقيدات والتكاليف التي سيتحملها العمال جراء تلك التعقيدات، التي يسببها شكل ومضمون سير التقاضي الذي قد يستمر لسنوات في الكثير من الحالات ويمكن اعتبار تشكيل المحاكم العمالية وبقائها على وضعها الحالي، تكون قد أخرّت بمصالح العمال وتتسبب بتسريح الكثير من العمال من أعمالهم لأسباب لا مجال لذكرها هنا، وتأمين المشروعية لقرارات أرباب العمل، عبر تبنيها وإصدارها كأحكام قضائية!

عدا ذلك تتم شرعنة التفريط بالقطاع العام، من خلال طرح أجزاء منه في سوق البيع عبر «قانون التشاركية»، والتفريط بعماله من خلال الضغط والتضييق عليهم «««لتطفيشهم»»» ومن خلال ما يسمى بقانون التشاركية، ومن ثم تجري محاولات عديدة لتفريق العمال وتشتيت نضالهم، عبر تقسيمهم قانونياً وتنظيمياً وتحويل منظماتهم النقابية إلى مجرد وسيط بينهم وبين أرباب العمل، في أحسن الأحوال.

أمام هذه الحالة التي وصل إليها العمال في سورية، وأمام تضييق الخناق عليهم ، ما هي الخيارات التي سيلجأ إليها العمال؟ فهم باتوا أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الموت جوعاً بسبب شراسة أرباب العمل ونهبهم وتحول الحكومة إلى مجرد سمسار يسهل لهم نهبهم ، وإما الوقوف بوجه أرباب العمل متمسكين بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور لفرض خَياراتهم وشروطهم بدءا من إعادة توزيع الثروة بشكل عادل وتحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة بإلغاء القوانين التي تسلبهم حقوقهم وتغييرها.وسن قوانين عمل تعمل على إعادة التوازن لعلاقات العمل، وبما يؤمن مصالح أطراف العملية الإنتاجية جميعها.

الطبقة العاملة



إيطاليا - سكك الحديد

أضرب قطاع السكك الحديدية يوم 10 نيسان بدعوة من الاتحاد الإيطالي للعاملين، وعدة اتحادات عمالية مختصة بشؤون السكك الحديدية، وأوضح الاتحاد الإيطالي للعاملين بقطاع النقل في مذكرة صادرة عنه: إن الإضراب الذي تمت الدعوة إليه هو بسبب عدم تطبيق العقد الجماعي الوطني للعمل الخاص بالنقل في قطاع السكك الحديدية، والمكافآت المستحقة، التي تتعلق بالعاملين في المطاعم وفى النظافة على متن القطارات وفى المحطات، وصرّحت النقابة: أنه قامت بعض شركات النظافة وبشكل تلقائي بتطبيق العقد الجماعي الوطني للعمل، بالإضافة إلى الاعتراف بسريانه، نأمل في الأيام القادمة أن تقوم الشركات جميعها بتوقيع عقد العمل الوطني.



المغرب - عمال المناجم

دخل العاملون في منجم سكساوة بمدينة امينتانوت، والبالغ عددهم 314 عاملاً في إضراب شامل عن العمل يوم 10 نيسان الجاري، ونظم المضربون وقفةً احتجاجيةً أمام إدارة «شركة سكساوة CMS» للمطالبة بالاستجابة لمطالبهم، وعلى رأسها صرف أجورهم المتوقفة منذ ثلاثة شهور، ومن أجل حقهم بالاستفادة، من الضمان الاجتماعي والتأمين على إصابات العمل، ورداً على عدم مبالات الشركة، قام العمال في اليوم التالي 11 نيسان بالتوجه إلى مركز مدينة امينتانوت، لتصعيد احتجاجهم في المدينة.

يُذكَر أنه لا توجد نقابة في الشركة، ويوجد فيها فقط مندوبون عماليون صوريون موالون للإدارة.



المغرب - تضامن عمالي

يستعد عمال النظافة بمدينة الدار البيضاء لخوض إضراب عام وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر مجلس المدينة، يوم 19 نيسان الجاري وذلك احتجاجاً على طرد بعض الممثلين النقابيين من العمل، ويطالب المحتجون بإعادة النقابيين المطرودين إلى العمل واسترجاع مكتسباتهم المسلوبة، مثل منحة الأشغال الشاقة والملوثة، والساعات الإضافية.

جاء هذا القرار من قبل النقابة الوطنية للجماعات الترابية، بعد أن أغلق المسؤولون بمجلس المدينة باب الحوار وأكد المكتب النقابي لعمال النظافة بالبيضاء أنه على استعداد تام للجلوس على طاولة الحوار مع المسؤولين، لإيجاد حل للمشاكل التي يعرفها القطاع ومناقشة ملفهم المطلبي.



تونس- عمال مصنع الكوابل

نظم عمال مصنع «كوابل السيارات» بالكاف يوم 10 نيسان، مسيرةً رمزيةً قطعوا خلالها مسافة 6 كلم، على الطريق الرابطة بين مدينة الكاف والعاصمة، احتجاجاً على الاستمرار في إغلاق مؤسستهم بشكل مفاجئ، وتردي أوضاعهم المهنية والمادية.

صرح الكاتب العام للنقابة الأساسية للعمال في المؤسسة لوسائل الإعلام:

إن الاحتجاجات ستتواصل، مطالباً بإعادة فتح المصنع وإعادة النشاط فيه وتمكين العمال البالغ عددهم 443 عاملاً منهم 53 متعاقداً من جميع حقوقهم.

يذكر أنه سيتم تنظيم إضراب عام في مدينة الكاف يوم 20 نيسان، وذلك في حال لم تتم إعادة فتح مصنع كوابل السيارات.

من أول السطر

■ نبيل عكام

المذيبات العضوية
« 2/2 »

بعد أن ذكرنا في الحلقة السابقة لمحةً عامةً عن المذيبات العضوية واستخدامها في بعض الصناعات، وتأثير المذيبات العضوية على جهاز التنفس والجهاز العصبي، نتابع في هذه الحلقة تأثيرها على الجهاز الهضمي، وتظهر بحالات سوء الهضم وألام في البطن والشعور بالإقياء، ويحدث ذلك نتيجة امتصاص المذيبات في جهاز التنفس، وخاصةً المذيبات الثقيلة قليلة التطاير والتبخر والجلد.

الجهاز البولي، أكثر الأعضاء تعرضاً للإصابة هي: الكلية وهي تتأثر بالوقت نفسه الذي يتأثر فيه الكبد فالمذيبات الأقل تطايراً هي الأكثر تأثيراً على الكلية، نتيجة اضطرار الجسم للتخلص منها عن طريق البول.

النخاع العظمي: وتظهر الإصابة بنقص عدد الكريات الحمراء والهيموغلوبين , وكذلك نقص الصفائح.

أعراض التهاب الجلد: الاحمرار، التورم، والهرش، وظهور بثور وفقاقيع كذلك تشققات في الجلد.

الوقاية من المذيبات: حفظ المذيبات في أوعية تتناسب مع المادة وخاصة السامة منها، وكتابة التحذير المناسب عليها وطريقة استخدامها. منع تلوث بيئة العمل بأبخرة المذيبات، وذلك بتخفيف عوامل الخطر، باستبدال المذيبات الخطرة بأخرى أقل خطورةً. التخلص من أبخرة المذيبات الموجودة في الأماكن المغلقة قبل الدخول إليها، تأمين متطلبات الوقاية الضرورية للعمال من الملابس الخاصة وأقنعة التنفس والقفازات الشمعية والمراهم، التي تغطي الجلد وسهلة الانحلال في الماء، وحمامات التغسيل، وأماكن الطعام البعيدة عن مصدر التلوث، إجراء عمليات الإذابة في أجهزة محكمة الإغلاق قدر المستطاع. وجود التهوية المناسبة لشفط الأبخرة في مكان تولدها. الكشف الطبي الابتدائي، وذلك بعدم تشغيل العمال الذين يمكن إصابتهم بالتسمم بالمذيبات بسرعة وسهولة وخاصة العمال الذين يعانون من مشاكل في الجهاز البولي، أو مرضى الكبد وفقر الدم، والعمال ذوي البشرة الحساسة. الفحص الدوري للعاملين الذين يستخدمون المذيبات بشكل دوري، وخاصةً فحص الدم والبول مرتين في السنة على الأقل.

هناك نوعان من التسمم بالمذيبات العضوية: التسمم المزمن نتيجة التعرض للمذيبات لفترة طويلة بكميات خفيفة، وهذه الحالات يتم كشفها كما ذكرنا في الفحص الدوري. التسمم الحاد بسبب التعرض الشديد للمذيبات، وخاصةً أبخرتها الخانقة والمخدرة، والتي تسبب الالتهاب الشديد للجلد والعيون. وهنا يجب أن يسعف المصاب بأقصى سرعة، وإخراجه فوراً من مكان التلوث، وإجراء التنفس الصناعي في حال توقف التنفس، نزع ملابس المصاب الملوثة، غسيل مكان التلوث لمنع عمليات امتصاص المذيب، إعطاء المصاب السوائل الساخنة، وضع المصاب تحت المراقبة وإعطاؤه العلاج المناسب حسب الأعراض التي تظهر على أعضائه.

هل سنخسر تاميكو؟



شركة تاميكو: هي من شركات قطاع الدولة الرابحة، رغم ظروف الأزمة وتداعياتها، ومع أن مقرها في المليحة، تعرض إلى الدمار إلا أنها تمكنت من نقل بعض الآلات والمواد إلى مقرها الجديد، في باب شرقي حيث تابعت إنتاج العديد من الأصناف مثل: السيتامول وأدوية الالتهاب وبعض المستحضرات، وتمكنت من تحقيق أرباح جيدة العام الفائت.

■ غزل الماغوط

ورغم المعطيات المبشرة التي لدى تاميكو، فإنها ما تزال تعاني من الإهمال والتهميش، كما لو أنه لا يراد لها أن تعود إلى سابق عهدها قبل الحرب، أضف إلى ذلك الظلم الذي يهدد نحو مئتين من عمالها وخبرائها والمتمثل بقرار وزارة الصناعة، نقلهم أو ندبهم إلى جهات أخرى بحجة أنهم « عمالة غير مستثمرة» أي أن هؤلاء العمال لا عمل لهم في الوقت الحالي، ضمن الشركة، مع أن من شأن قرار كهذا أن يتسبب في التفريط بخبرات ما تزال الشركة في أمس الحاجة إليها، طبعاً إلى جانب ما يترتب على ذلك من صعوبات سيواجهها العمال في بيئة العمل الجديدة، التي قد لا تتناسب مع إمكاناتهم وخبراتهم أو ببساطة مع ميولهم.

لا لنقل العمال!

بين التنظيم النقابي رأيه صراحةً في قرار وزارة الصناعة وذلك عبر تأكيد رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية عهد الديري، على رفض فكرة نقل أو حتى ندب عمال تاميكو إلى شركات أخرى، لما ينطوي عليه ذلك من تفريط بخبرات العمال والفنيين، الذين تعد تاميكو في أمس الحاجة إليهم في المرحلة المقبلة حتى تعود إلى سابق عهدها، وناشد الديري وزارة الصناعة والجهات الوصائية بأن تهتم بهذه الشركة العريقة، من خلال المبادرة إلى تطويرها وتسهيل إجراءات إحداث أقسام جديدة، لتوظيف العمالة الخبيرة مرةً أخرى بدلاً من اعتبارها عمالةً فائضةً، والتفريط بها لصالح جهات أخرى.

مشكلات أخرى..

تعاني الشركة اليوم من نقص السيولة، إضافةً إلى كونها تواجه مخاوف تتمثل في منح شركات القطاع الخاص تراخيص إنتاج أدوية مماثلة لتلك التي تنتجها الشركة، ما سيكلفها خسائر كبيرةً نظراً لصعوبة المنافسة مع القطاع الخاص، الذي لديه ما يكفي من السيولة للترويج لمنتجاته الدوائية، حتى لو كانت على مستوى أدنى من إنتاج تاميكو، وتشكو الشركة أيضاً من ضيق المساحة المخصصة للمستودعات، والتعقيدات البيروقراطية التي ترافق تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

حبر على ورق؟

مثل العديد من منشآت القطاع العام، تصطدم تاميكو بصعوبات جمة تتعلق بالتسويق، وذلك رغم وجود قرار يلزم الجهات العامة باستجرار حاجاتها من شركات القطاع العام ، إلا أن ذلك نادراً ما يطبق إذ تتعامل هذه الجهات مع القطاع الخاص الذي يغريها بأرباح أكبر ليكون ذلك على حساب القطاع العام، فأين الحكومة من ذلك؟ ولماذا تتهاون في تطبيق قراراتها عندما يتعلق الأمر بنصرة القطاع العام؟، في حين أنها تمطر القطاع الخاص بالتسهيلات التي من شأنها أن تحقق له بيئةً ملائمةً للتطور والإنجاز؟

الهيئة العامة لنقابة المحامين في حماة تعقد مؤتمرها

قدم الرفيق المحامي بديع نبود في هذا المؤتمر مداخلةً شفوية تضمنت تأكيده على أهمية القضايا المطلبية التي طرحت، إلا أن النقابة لم تستطع أن تقدم للمحامين ما يقيهم مما يتعرضون له، نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد كونهم أشد المتضررين منها، وذلك غير ناجم عن ضعف النقابة وإنما لتأخر الحل السياسي وأثار تساؤل حول غياب أية إشارة في التقرير السياسي المقدم في المؤتمر عن الحل السياسي بالرغم من الاجتماع الدولي والهيئات الدولية وفي وسائل إعلامنا عن ضرورة هذا الحل، جرى بتاريخ 9/ نيسان/ 2017 انعقاد الهيئة العامة لفرع نقابة المحاميين بحماه وقد تقدم السادة المحامون المشاركون بعدة أسئلة وملاحظات أبرزها:

إحداث مقر للمحامين في محكمة سلحب.

إنشاء مقر لدائرة القاضي العسكري بحماة، جديد ولائق.

تشميل الدعاوي كافةً بتوكيل محام.

إعادةً النظر بتعويضات العمليات الجراحية والسنية.

تأمين وكالات للمحامين في القطاع العام محامين واستشاريين.

إحداث محكمة قاضي شرعي ثانٍ في القصر العدلي في السلمية.

إحداث ممثل عن النيابة العامة العسكرية بحماة، لاختصار زمن ذهاب الملف إلى حمص ودمشق.

الإسراع ببناء القصر العدلي في مدينة السقيلبية، وإعادة تأهيل مقر نقابة المحامين في القصر العدلي في الغاب.

تدوير وكالات القطاع العام على المحامين كل خمس سنوات لكي تطال غالبية الزملاء.

رفع تعويض حوادث السير من إيذاء ووفاة بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الحالي.

زيادة النفقة المحكوم بها شهرياً للزوجة والأولاد في المحاكم الشرعية إذ أن الحكم بنفقة شهرية للزوجة بـ 2000 ليرة سورية لا تساوي أجور تكسي لقبضها.

ومن اللافت في هذا المؤتمر تضامن محامي السلمية مع زميلهم «أبجاد خديجة» الذي جرى توقيفه بشكل غير حضاري، وخلافاً للأصول، منذ أكثر من أسبوع، وإصرارهم على إطلاق سراحه ووصل الأمر ببعضهم بالمطالبة بتعليق أعمال المؤتمر حتى تركه مما اضطر السيد نزار سكيف نقيب المحامين في سورية إلى الاتصال بالسيد وزير العدل أثناء سير أعمال المؤتمر، وتلقي تأكيد على إطلاق سراحه خلال ساعتين كحد أقصى، وهذا يؤكد أن التضامن والإصرار يعطي النتائج المرجوة.

أمريكا وسقف الطموح!

في استعراض سريع لبعض الأحداث المفتاحية خلال الأسبوعين الأخيرين من نيسان، يمكن أن نركز على التالي:

■ عاصي اسماعيل

ضحايا الكيماوي في خان شيخون، شمال سورية، المدان بكل المقاييس.
تعبئة إعلامية، وتضخيم وتحريض على استعادة الدور الأمريكي، المتراجع والغائب.
الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات، وما رافقها من زيادة في التعبئة والتحريض.
جلسة مجلس الأمن الدولي، والفيتو الروسي على مشروع القرار الثلاثي «الأمريكي- الفرنسي- البريطاني».
التصريحات والمواقف المعلنة، من القوى السياسية، محلياً وإقليمياً ودولياً، ومساعي البعض في خلط الأوراق وتغيير الاصطفافات.
في الخلاصات والاستنتاجات يمكن تلخيص التالي:
سعي أمريكي غربي، واقليمي عربي، لاستعادة الزخم للدور الأمريكي على مستوى الأزمة السورية، على حساب ضحايا الكيماوي وبذريعته، في محاولة استنفاذ للدور الإعلامي التضخيمي والتحريضي المصطنع لهذا الدور، على خلفية استخدام السلاح الكيماوي، مع النتائج المتوقعة والمتوخاة من الضربة العسكرية لمطار الشعيرات العسكري، مع ما رافقها من حملة دعائية ترويجية عن إمكانية توسيع مثل هذه الضربات لاحقاً، في مسعى يائس وبائس لخلق زخم مصاحب لعودة أمريكا بقوة على مستوى الفعل في الملف السوري، وتشابكاته السياسية والميدانية، بعد الانكفاء والتراجع الحكمي لهذا الدور المفروض عليها، كما على حلفائها، موضوعياً وذاتياً.
ولعلنا لا نبالغ بالقول: إن سقف الطموح الأمريكي، من كل تلك الأحداث وتداعياتها، بما في ذلك جلسة مجلس الأمن، والفيتو الروسي، هو أن تستعيد أمريكا بعض الدور على مستوى الفعل بالملف السوري من جديد، من بوابة الحل السياسي، والقرارات الدولية ذات الصلة، وخاصةً القرار 2254، عساها تتمكن، بالتعاون مع حلفائها وأتباعها وأدواتها، مما لم تتمكن منه سابقاً، في تفخيخ هذا الحل، بعد إغلاق البوابات الأخرى كلها، عبر أشكال المحاصصة أو التقسيم، وغيرها من الأشكال الأخرى، بناءً على أوهام خلط الأوراق وتغيير الاصطفافات، سواء محلياً، أو إقليمياً ودولياً.

تأكيد المؤكد

والدليل الأكبر على ذلك، هو مجريات جلسة مجلس الأمن الأخيرة، والتي أكدت على ما هو مؤكد سلفاً، بأن لا حل عسكرياً للأزمة السورية، والحل الوحيد المتاح هو الالتزام بالحل السياسي، بموجب القرارات الدولية، وخاصةً القرار 2254، مع التأكيد على أهمية لقاءات أستانا، كداعمة لمسار الحل السياسي، وأهمية وقف إطلاق النار وتوسيعه، وهو ما أكد عليه الجميع دون استثناء في الجلسة المذكورة، بما في ذلك ترويكا مشروع القرار نفسهم، والعلم المسبق والمعلن عن الاستخدام الروسي لحق النقض عليه.
والأهم هو خطاب الزخم الموجه من قبل الجميع، ودون استثناء، إلى المبعوث الدولي إلى سورية، ستيفان دي مستورا، من أجل المضي بجولات جنيف، وتحديد الأخير موعداً قادماً لجولة المفاوضات في جنيف خلال شهر أيار القادم، استناداً لكل ما تم التوصل إليه من نتائج، عبر الجولات السابقة.



ما سبق كله يؤكد مرةً أخرى على خيبة آمال البعض، من الذين ما زالوا يراهنون على الحلول العسكرية، والدور الأمريكي المتوهم بهذا المجال، فقد تم إغلاق هذا الخيار نهائياً وبلا رجعة، وبأن الحل السياسي ماض قدماً، وبقوة وبزخم أكبر هذه المرّة أيضاً، عبر بوابة جنيف.

بالمقابل: يجب ألا تغفل أعيننا عن محاولات استثمار الزخم الأمريكي، المصنع والمضخم، عبر مساع التفخيخ، أو التعطيل والعرقلة، لمسيرة الحل السياسي المنشود، سواء بالشكل المباشر أمريكياً، أو عبر حلفائها وأدواتها، وما أكثرهم، وما أشد بؤسهم ويأسهم.

الموقف البائس لمعارضة الرياض!

دخل وفد منصة الرياض الجولة الأخيرة الخامسة من مفاوضات جنيف، ترافقه جوقة إعلامية إقليمية ودولية، ورغم التغطية المكثفة، و«الدلال الأممي»، و«المواقف المعلنة الصارمة»، فقد بقيت أخبار التباينات داخل مكونات الوفد السياسية، وبين السياسية والعسكرية، هي سيدة الموقف، وازدادت حدة مع الصدمات السياسية المتتالية التي تعرضت لها «الهيئة العليا للمفاوضات»!

■ عبدالله أحمد

فـأولاً: أعلنت تركيا إيقافها لعملية درع الفرات، وثانياً: أعلنت جامعة الدول العربية تبنيها لحل الأزمة السورية عبر القرار 2254، وثالثاً: أتت التصريحات الأمريكية حول أولوية محاربة الإرهاب لدى الإدارة الأمريكية، ورابعاً: أتى تجاوب الأمم المتحدة مع الدبلوماسية الروسية ليؤكد على مناقشة كل السلات وبالتوازي، وليلغي «أولويات» المتشددين، ويدفع «بسلاتهم المفضلة» إلى مصاف السلات الأربع الأخرى، وليضطر الجميع إلى مناقشة كل المواضيع وإدلاء الرأي فيها، بأوراق مكتوبة.
انتهت الجولة الخامسة، وأتت الأحداث التالية لتحيي آمال المتشددين «بفعالية أعلى للمجتمع الدولي»! حيث أعطى توقيت أحداث الكيماوي في خان شيخون، الإشارة لإمكانية استثمارها تصعيدياً، وهو ما جرى.. فاعتمدت الولايات المتحدة على هذه الذريعة، وأرسلت صواريخها الاستعراضية إلى المطار الحربي السوري في الشعيرات. فهلل الحالمون بركوب «بأس الأمريكان وغضبهم»، إلى أن خبت جذوة الحماس..
فالأوروبيون في بروكسل أكدوا على الحل السياسي وفق 2254، والولايات المتحدة وبعد محاولات «تضخيم صدى ضربتها» عبر التصريحات، استقرت في زيارة وزير خارجيتها الأخيرة إلى موسكو، على أن محاربة الإرهاب أولوية أميركية، والأهم أن مسألة الرئيس السوري، «تحل بالطرق النظامية خلال المفاوضات»، وذلك بعد أن أدت «الضربة الأميركية» كما سابقاتها إلى مزيد من التنازلات السياسية للولايات المتحدة.
أي: عملياً الولايات المتحدة أسقطت الشروط المسبقة المعرقلة للمفاوضات، والتي يكررها وفد الرياض، وأخمدت آمال استخدام التصعيد العسكري لعرقلة العملية السياسية، وتناور الآن مع بعض دول أوروبا الغربية، لإخماد ملف حادثة الكيماوي، عبر محاولات تجنب تحقيق دولي موضوعي، وعبر الالتفاف على التمثيل الدولي المتوازن ووجود أطراف محايدة في لجنة التحقيق المرتقبة!
ستأتي الجولة السادسة من مفاوضات جنيف، التي أكد المبعوث الدولي ديمستورا أنها ستعقد في شهر آيار، ولن يكون في جعبة المتشددين في وفد الرياض أو غيره، سوى خيبة أمل بتصعيد دولي، كانوا يأملون أن يبعد شبح الحل السياسي القائم على القرار 2254، أي: القائم على الانتقال السياسي، بسلاته الثلاث ومحاربة الإرهاب كعمليتين متوازيتين ومترابطتين، والقائم على التوافق في التمثيل السياسي في جسم الحكم الانتقالي، والأهم أنه يتيح عودة زمام النشاط السياسي، وتقييد زمام العنف، والمتشددين كلهم يعلمون أن هذا قد يتيح عودة السلطة للشعب.. وهذا ما «يمقته المتشددون» أن يسأل الشعب السوري ماذا يريد، وأن يكون قادراً على فرض إرادته.
بعض المعارضة السورية المتشددة ربطت مصيرها السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية، وبمشروعها التدميري في المنطقة، ويجلس هؤلاء في ظلها السياسي، فلا يستطيعون أن يروا خريطة ميزان القوى الدولي، والأفق القريب المنظور، وطالما يعلقون أنفسهم على نياشين الحرب، فإنهم إن عاجلاً أم آجلاً سيقفون عند خيارين لا ثالث لهما: إما أن ينزلوا وينضموا لركب الحلول التي ستنفذ، أو أن تدفعهم الحلول السياسية إلى خارج المشهد.



الحل السياسي السوري/الكوري

اندلعت الحرب في شبه الجزيرة الكورية عام 1950 عقب الحرب العالمية الثانية، وانتهت المعركة من حيث بدأت في ظل توازن القوى الدولي الصفري في حينها، بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي من جهة، وبين الولايات المتحدة التي قادت الحرب في جزء كوريا الجنوبي، وبعد ثلاثة سنوات أخمدت النيران بعقد اتفاق لتقسيم كوريا إلى كوريتين: شمالية وجنوبية..



■ **عليا الحسن**

شبه الجزيرة الكورية محاطة بالأراضي الصينية بيابستها الشمالية، مع حدود ضيقة مع الشرق الأقصى الروسي، بينما تقع سواحلها في الشرق والغرب والجنوب على بحار المنطقة الأساسية: بحر اليابان، والبحر الأصفر، وبحر الصين الجنوبي.

الحرب الكورية في مطلع خمسينيات القرن الماضي، كانت تعبيراً عن استجابة الولايات المتحدة، المستفيد الأكبر من الحرب العالمية الثانية، للتغيرات الكبرى التي فرضتها الحرب في آسيا، عندما ترسخت جمهورية الصين الشعبية، جمهورية شيوعية، فاختارت الولايات المتحدة تلك الخاصرة الشرقية الكورية التي تجاور كل من الصين واليابان والاتحاد السوفييتي، لتثبت وجودها في المنطقة.

الاستفزاز الأمريكي لا الكوري الشمالي!

اليوم وبعد أكثر من نصف قرن على نهاية تلك الحرب، يعود ميزان القوى الدولي المتغير ليعبر عن نفسه في منطقة التوتر الشرقية الأساسية، وأيضاً باستفزازت أمريكية، متمثلة بتحركات البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وبداية التجهيز لنشر الدرع الصاروخي الأميركي «ثاد» في كوريا الجنوبية، هذا عدا عن العدد الاستثنائي للقواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية والتي تبلغ 196 قاعدة عسكرية أمريكية، وقرابة 26% من القواعد العسكرية الأمريكية عالمياً.

ملف النووي الكوري الشمالي، هو أهم ذرائع التوتير في المنطقة، التي يزداد التواجد العسكري فيها، منذ عام 2009، بحسب ما رصدته الأبحاث الصينية، التي أعقبها الإعلان الأمريكي الرسمي في عامي 2012 و2013 بأنه سيتم نشر 60 في المائة من السفن الحربية، و60 في المائة من القوات الجوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2020. لذلك فإن المسألة أبعد من الذرائع المرتبطة بكوريا الشمالية أو غيرها من الملفات، المسألة تتعلق بالحرب الأمريكية المحمومة التي تريد بها مواجهة الأزمة الاقتصادية العميقة للمنظومة الرأسمالية العالمية.

استهداف 23% من الناتج العالمي

ففي المنطقة المحيطة بكوريا، ينتج أكثر من 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الصين واليابان وكوريا الجنوبية سوية، وقرابة 27% من الناتج العالمي إذا أضفنا روسيا وأستراليا.

ولكن الأهم من أرقام الناتج ونسبه، هو التهديد المتمثل بانفتاح أفق التعاون بين هؤلاء الجيران المتصارعين، الأفق الذي يتحول إلى معالم جدية، مع إعلان كل من الصين وروسيا عن محاولاتهم لإقامة علاقات اقتصادية وترميم العلاقات السياسية المشوهة مع اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، والأهم أن فرص الاستقرار والتنمية المشتركة قد تتيح نمواً استثنائياً في المنطقة، سيسرع من وتيرة زيادة وزن الشرق الاقتصادي والسياسي في ميزان القوى الدولي، بعد أن نحّى التعاون الصيني- الروسي بالدرجة الأولى، الغرب المأزوم اقتصادياً، ووضعه في أزمة سياسية دولية، يحاول أن يحلّها منذ مطلع الألفية بقيادة السلاح العسكري الأمريكي..

من «الشرق الأوسط» للأقصى

وربما نستطيع أن نلخص المسعى الغربي للحرب عموماً، وفي الشرق الأقصى خصوصاً بالقول: «بأنك إذا لم تستطع أن تتقدم كما الآخرين، فما عليك إلا أن توقف تقدمهم»، والمقصود هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول أن تهيمن على أحد أهم مواقع النمو الاقتصادي العالمية، أو تحاول على الأقل أن توقف التقدم عبر التدمير والحرب.. لأن استمرار وتيرة التعاون الآسيوي بقيادة الصين وروسيا، ستؤدي إلى رجحان كبير في ميزان القوى لصالح آسيا والشرق، وستزيد احتمال استمالة كوريا الجنوبية واليابان، وفق الاتجاه الموضوعي الذي تفرضه الجغرافيا السياسية للمنطقة.

الولايات المتحدة تنتقل إلى «خطتها ب» المتوقعة، وتتوجه نحو الشرق الأقصى، ولكن هذا يأتي بعد توضح حدود مشروعها في منطقتنا «الشرق الأوسط»، حيث قلب العالم، وعصب الطاقة، وحيث النفوذ الأمريكي العميق خلال نصف القرن الماضي، في تركيا والسعودية وعبر الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى..

فالمنطقة التي يتحول فيها الحل السياسي للأزمة السورية إلى المؤشر البارز الأول على رسو ميزان القوى الدولي الجديد، والتراجع الأمريكي، تدفع الولايات المتحدة إلى ميدان التوتر الآخر في كوريا.

ولكن هل تستطيع؟!

ولكن هل ستستطيع قوى الحرب الغربية التي تفشل في استكمال سيناريو الحرب الموسعة في منطقتنا، أن تنجح في إطلاقه في الشرق الأقصى؟! منطق الأمور يقول أن الولايات المتحدة التي أعلنت في سورية أنها غير قادرة على مواجهة عسكرية دولية مباشرة، لن تكون قادرة على هذه المواجهة في كوريا، حيث الصين وروسيا متواجدتان عسكرياً وبقوة، ومنطق الأمور يقول أيضاً أن ما كانت تستطيع أن تفعله الولايات المتحدة قبل ست سنوات، هو أقل مما تستطيع أن تفعله اليوم مع تراجعها المستمر، وتقدم الآخرين المستمر أيضاً.

ربما سيرينا التصعيد في كوريا، سرعة غير مسبوقة في فرض منهج الحلول السياسية، وسيظهر سريعاً عنوان: «الحل السياسي الكوري» بعد أن أتت ردات الفعل الروسية والصينية المتوقعة، بالتأكيد على الحل السلمي للمسألة الكورية، المدعوم بالتهديد الموضوعي المتمثل بقوات الردع العسكرية لكلا البلدين، وتوضيح الصين بأنه ما من منتصر في حرب كهذه، وأن من سيشعلها سيدفع ثمنها!

وعلى الضفة الأخرى قد نرى بعد هذا التصعيد سرعة غير مسبوقة في التراجع الأمريكي في آسيا خصوصاً والعالم عموماً، وفي تعمق العلاقات الآسيوية على أساس السلم والتعاون الاقتصادي، ومن يعلم قد تتوحد كوريا مجدداً بعد أن قسمها النفوذ الأميركي المتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية!

جلاؤنا يوم انتصارنا

مع اقتراب يوم الجلاء العظيم الذي توج نضالات شعبنا باندحار المحتل الفرنسي عن وطننا، تتعالى بعض الأصوات من هنا وهناك حول دور القائد الوطني الكبير باسمه وفعله، يوسف العظمة المقاوم لطلائع القوات الغازية الفرنسية، محاولين بهذا الفعل المشين أن يطرحوا الشك حول الدور الذي لعبته رموزنا الوطنية في مقارعة المستعمر، وتأسيسهم لمرحلة قادمة كان لها دورٌ مهمٌ في التطورات السياسية والاجتماعية، التي قادت إلى مرحلة تحقيق الجلاء واندحار المستعمر.



■ **محمد عادل اللحام**

نقول قولنا هذا، لنذكّر بمن جروا عربة غورو مراهنين بفعلتهم تلك على ديمومة المستعمر الذي يؤمن مصالحهم، حتى لو كانت على حساب دماء شعبهم وحرية وطنهم وسلامته ووحدته، وإذا سحبنا ذاك التاريخ إلى الأمام إلى اللحظة التي يعيشها وطننا بأزمته، لوجدنا أن أحفاد من جرو عربة غورو عوضاً عن البغال موجودون الآن بكل تفاصيلهم وألوانهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستقوين بمن يحقق لهم تلك المصالح التي أوهمهم بإمكانية تحقيقها لهم المستعمر، وهنا لا فرق بين فرنسي وأمريكي أو بين التابعين وتابعيهم، فمن يحدد السّمت النهائي لهم، هو: من يقرر عنهم إلى أين يذهبون، وكيف يتصرفون، حتى لو كان الثمن دماء السوريين ولقمتهم وحريتهم وخياراتهم، فمن يغتصب لقمة السوريين الفقراء ويزيد من فقرهم وعذاباتهم وتعميق الكارثة الإنسانية لهم كمن يوافق على أن يتولى العدو الأمريكي وتابعوه المزيد من تدمير بلادنا، وجعلها خراباً فمن يدعو إلى استمرار الحرب «إسقاطاً أو حسماً» يلتقي مع ما يبيته الأمريكي من مشاريع لشعوبنا، وشعبنا السوري بالخصوص، فما الفرق بين التدمير بالإسقاط أو الحسم، وبين التدمير المباشر بفعل العدوان كلاهما يفضيان إلى نتيجة واحدة، وهي: دماء السوريين النازفة كالشلال.

أيها المعتدون الغاصبون للقمتنا وكلمتنا وحريتنا وأرضنا، القابضون على الوهم بأنه سيكون لكم مكان فيما بيننا، سنعيد جلاءنا، الذي حققه أجدادنا لنبني وطننا من جديد، لا مكان فيه لجارٍّي عربة غورو، أو للطامحين أن يأتوا على الدبابات الأمريكية التي ستولي من غير رجعة، ستكون سورية قلعةً للتغيير الحقيقي، الذي سيكون فيه الشعب هو السيد، وسنقول: بأننا محكومون بالانتصار، ولا شيء دون الانتصار.

«راسمو سياسات اقتصادية» مع وقف التنفيذ!

تداولت وسائل الإعلام المحلية، خبراً مفاده: صدور تعميم موجه إلى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، يمنعهم بموجبه من المشاركة في الندوات أو المحاضرات دون «موافقة الجهات المختصة»!.



■ عاصي اسماعيل

وفي المضمون، حسب ما تم تداوله، يحظر على جميع أعضاء الهيئة التدريسية المشاركة في أي نشاط علمي، مثل الندوات والمؤتمرات أو إلقاء المحاضرات أو التقدم بورقة عمل، أو غير ذلك من النشاطات العلمية الأخرى، وذلك قبل الحصول على «الموافقة».

وقد تم تبرير ذلك بضرورة تدقيق مضمون ورقة العمل أو المحاضرة من مجلس القسم أو الكلية، من أجل منع ورود أية مخالفة أو إساءة بحق الجامعة، وبما يتوافق مع قانون تنظيم الجامعات والأنظمة الجامعية الأخرى.

تضارب يؤكد المضمون!

يشار إلى أن هناك تضارباً في الأخبار المتداولة حول مصدر التعميم أعلاه، فبعض المصادر الإعلامية قالت: بأنه صدر عن وزارة التعليم العالي مطلع آذار، والبعض الآخر قال إن التعميم صدر عن جامعة دمشق مطلع نيسان الحالي، في حين لم يكن هناك من تضارب بمضمون المنع والحظر والتقييد.

وفي تصريح لنائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي د. محمد غريب حول التعميم قال: «إن الغاية من هذا التعميم إلزام أعضاء الهيئة التدريسية بعدم التصريح باسم الجامعة بما ليس من اختصاصهم، وبمعلومات تحدث بلبلة وتكون غير دقيقة».

وتابع بالقول: «إن طرح معلومات غير دقيقة أو إطلاق تصريحات باسم الجامعة، كما حصل في أكثر من مرة، يعد أمراً خطيراً»!.

لجم الكفاءات!

على الرغم من تباين ردود الفعل، على مضمون التعميم، بين التأييد والرفض والصمت، سواء على مستوى الكادر والهيئة التدريسية نفسها، أو على مستوى بقية النخب، من دكاترة الجامعات السابقين، أو بقية الدكاترة الاختصاصيين من خارج أعضاء الهيئة التدريسية، إلا أن هذا المضمون يعتبر أسلوباً جديداً في كم الأفواه، ولجم كفاءات ذوي الاختصاص، عن مجريات الواقع السوري البائس ومسبباته وتداعياته، منذ ستة أعوام وحتى الآن بالحد الأدنى.

ولعل الأهم في هذا المجال هي تلك الرؤى النقدية التي يمكن أن تقدمها بعض هذه النخب، في تقديم بعض الحلول، أو في صياغة بعض الأفكار والخطط، كخطوات باتجاه تطوير وتحسين آليات العمل والسياسات المعمول بها لتعزيز إمكانات الوقع، سواء من أجل الخروج من الأزمة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة، أو من أجل المضي قدماً نحو واقع أفضل، وهي ما تعكف عليه عملياً، ولو بالشكل النظري، الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والفعاليات العلمية، بعناوينها العريضة حالياً.

الأمر الذي لا يمكن أن يكون فيه ذاك الخطر، أو تلك المخالفة، خاصة وأن ما يتم التقدم به من قبل هؤلاء، كدراسات أو أوراق عمل أو محاضرات، يقدم باسمهم الشخصي وليس باسم مؤسستهم العلمية، والاستثناءات على ذلك تؤكد القاعدة ولا تنفيها.

طبعاً مع عدم إغفال، مدخلات ومخرجات، بعض الفعاليات، وهو ما يندرج ضمن إطار التقييم العام والخاص لكل فعالية على حدة، والتي يجب أن تبدأ من الرعاة والتمويل والغايات، وليس من الأكاديميين أنفسهم، بل لعلها تنتهي عند البعض منهم فقط، وهذا موضوع بحث آخر.

لمن ستترك ساحات الفعل العلمي والثقافي؟

وفي التفنيد الرقمي يمكن القول: إن مضمون التعميم أعلاه، يطال بحدود 2000 – 2500 أكاديمي، هم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق فقط، حسب بعض المصادر، هذا بحال كان التعميم قد صدر عن جامعة دمشق، وبأضعاف مضاعفة لهذا الرقم بحال كان التعميم مصدره وزارة التعليم العالي إلى الجامعات في القطر كلها، ما يعني بالمحصلة لجم هؤلاء الآلاف، من الأكاديميين والاختصاصيين كلهم، عن أداء بعض من دورهم المأمول على ساحة عرض الآراء والرؤى وتبادلها، على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي العام، بما في ذلك من إيجابيات النقد البناء، المعتمد للعلم كمنهج وحكم، باعتبارهم من ذوي العلم والاختصاص.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان، في ظلّ هذا الواقع المترهل والمتراجع أصلاً على مستوى المحاضرات والندوات، وغيرها من النشاطات على مستوى الفعل الثقافي والعلمي العام: لمصلحة من يتم تغييب دور هؤلاء كلهم، بل وتقييدهم بموافقات، مرجعياتها متعددة؟!.

لمن ستترك ساحة العمل الثقافي والعلمي بظل هذا النوع من التقييد والمنع والحظر للكفاءات الاختصاصية من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السورية؟

والأهم من ذلك: هل يعني هذا التعميم أن وزارة التعليم العالي، أو جامعة دمشق، غير واثقة بكوادرها وأعضاء هيئاتها التدريسية، وبمقدرتهم العلمية، أو بمعرفتهم بقانون تنظيم الجامعات؟. وهي تهمة لا نتوقع أن أحداً يرغب في تعميمها، من خلال هذا النمط من الحظر المعمم!.

ولعل الأهم من هذا وذاك، لمن ستترك ساحة العمل الثقافي والعلمي، بفي ظلّ هذا النوع من التقييد والمنع والحظر للكفاءات الاختصاصية من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السورية؟.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما يصيب غيرها من كادرات وكفاءات علمية ومتخصصة، من أشكال للتغييب والتقييد والحظر، عن الفعل بهذه الساحة، بشكل مباشر أو غير مباشر، منذ عقود!

وقد دفعنا، وما زلنا ندفع، ضريبة هذا التغييب المتعمد والمقصود، للكادرات العلمية والمؤهلة، كما للفعل والعمل الثقافي والعلمي العام، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والمعرفية، حيث كان هذا الغياب واحداً من أسباب أزمتنا الراهنة من كل بد.

طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الاستنزاف للمؤهلين، من ذوي الاختصاصات العلمية والأكاديمية، طيلة السنوات الست الماضية، موتاً ونزوحاً وتشرداً وهجرةً، بسبب الحرب والأزمة، والتداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لها.

بين الشعارات والتنفيذ:

بقي أن نشير إلى الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2017/4/9 بين رئيس الحكومة والخبرات الأكاديمية الاقتصادية في الجامعات السورية، في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق، تحت عنوان «تعزيز الحوار والنقاش»، وقد حضر الاجتماع أساتذة الاقتصاد في جامعة دمشق، وعمداء كليات الاقتصاد في الجامعات السورية العامة والخاصة، وبعض الإعلاميين الاقتصاديين في وسائل الإعلام.

ففي معرض حديث رئيس الحكومة في الاجتماع أعلاه، فقد وصف الحضور بأنهم: «راسمو السياسات الاقتصادية»، وقال: «إن مهمتكم مواءمة النظريات والسياسات الاقتصادية مع التنفيذ الحكومي، لتصبح حقيقةً أكثر من كونها شعاراً».

كي يطغى السؤال الأكبر بالنتيجة، أين هذا من ذاك يا حكومة؟.

أليس من الضرورة، بهذا الوقت بالذات، أن يفسح المجال أمام من تبقى من الكادرات العلمية المؤهلة لأن تدلي بدلوها في مجال رسم السياسات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، ونقدها وإعادة تصويبها، فعلاً لا قولاً، وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وخاصةً بهذه الظروف من الحرب والأزمة الوطنية العميقة، عبر فسح جميع المنابر أمامها؟ بدلاً من هذه الأساليب الممجوجة، من الحظر والتقييد الرسمي، وسواها من الأساليب القمعية الأخرى، سيئة الصيت!.

أم أن عدم الرغبة في سماع الرأي المخالف والمنتقد ما زالت هي الطاغية، رغم كل ما مر بنا حتى الآن؟.

كما وما زالت الذرائع تحكّم عقلية «أولى الأمر» من أصحاب «العقد والحل»، عبر عبارة «الحصول على موافقة الجهات المختصة»! والتي يعلم الجميع أنها تمنح للقلة القليلة من أصحاب الحظوة والمقربين والمحسوبين، دوناً عن سواهم من الآخرين جميعاً!.

شوارع منسية ومهملة في مدينة طرطوس

تستمع في جلسات مجلس محافظة طرطوس، إلى حجم الأموال المقررة للوحدات الإدارية، سواء كان من ميزانيتها المستقلة، أو الطارئة، أو ما يقدم من جهات أخرى، وبأن جل ذلك يذهب في بندين «الزفت– والصرف الصحي».



■ محمد سلوم

ويصيبك الذهول عندما تجد بأن أسوأ ما في المدينة، على مستوى الخدمات، مرتبط بهاتين النقطتين تحديداً، إذاً كيف تصرف هذه الأموال؟.

أحياء بحاجة إلى خدمات:

أصبحت مدينة طرطوس من المدن المزدحمة سكانياً بفعل الأزمة، وما رافقها من أزمة سكن، وأصبحت الكثير من المخازن التجارية، خارج الشوارع الرئيسة، بيوتاً سكنيةً وتسكنها عائلات بالكامل، كانوا قد هجروا من المحافظات غير الآمنة، وبالتالي أمام محدودية البنية التحتية وازدياد الضغط السكاني، أصبحت معظم المرافق بحاجة ماسة إلى التوسع والتجديد، وفق دراسة علمية تحتسب الازدياد في عدد السكان المستفيدين من هذه البنية، وباطراد مستمر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر: حي الرابية «الفقاسة» من أكثر الأحياء نشاطاً، وفيه الكثير من الخدمات التي يحتاجها المواطن في حياته، لكن هناك ضعف كبير في بنيته التحتية، ومعظم بيوت الحي كانت خاضعةً لوقت قريب للقانون 60، والآن تم إزالة هذا القانون. وبالإضافة لسرعة نمو هذا الحي سابقاً، بدأت الأنظار تلتفت إليه في مجال هدم البيوت القديمة، وبناء بيوت سكنية طابقية، مما يشكل ضغطاً كبيراً جداً على البنية التحتية، التي لم تكن مهيأةً مسبقاً لهذا التوسع العمراني السريع، وأهم مشكلة هي: الصرف الصحي لبعض الشوارع.

بقعة من حي الرابية:

الشارع الأساسي الذي يقع خلف دوار صغير، متعارف عليه «دوار الفندارة»، هذا الشارع لا يبلغ طوله أكثر من 60 م، أصبحت كل عقاراته أبنيةً حديثةً، وبيوتاً طابقيةً، ومصنف سكناً تجارياً، ويوجد فيه عشرات المحال التجارية، وعشرات الأبنية الطابقية الحديثة، وعلى جانبيه نشاط تجاري متميز، ويربط بين شارعين، كلاهما مصمم «أوتوستراد» وفي الوقت نفسه يعتبر نقطة مرور، ويربط حيين متقابلين ببعضهما «الإنشاءات – والمشروع السادس».

هذا الشارع يعاني من ثلاث مشاكل هامة، إضافةً إلى مشكلة النظافة الدائمة.

الصرف الصحي

خط الصرف الصحي مازال على حاله منذ أن كان الحي عقاراته كلها عبارةً عن غرفة أو غرفتين، وبالتالي تجد مصلحة الصرف الصحي بشكل دائم تحفر في الشارع لمعالجة مشكلة الاختناقات، لأنه لا يستوعب هذا الضغط، ولأن المنطقة منخفضة كل مياه الأمطار أو المياه الآسنة أحياناً، الناتجة عن خلل في الأماكن العالية، تنحدر باتجاه هذا الشارع، ولوجود الحفر فيه تتجمع، مشكلةً منظراً يصل إلى «حد القرف».

والمطلوب تمديد خط جديد للصرف الصحي، يستوعب الزيادة في النمو السكاني، وإنشاء «ريكار» طويل على مدخل الشارع، لعدم انحدار مياه الأمطار إليه، وما تحمله من أتربة ونفايات متنوعة، مع العلم أن الخط الرئيسي للصرف الصحي لا يبعد أكثر من 50 م عن بداية الشارع، وملاصق لنهايته.

أصبحت مدينة طرطوس من المدن المزدحمة سكانياً وبفعل الأزمة وما رافقها من أزمة سكن أصبحت الكثير من المخازن التجارية خارج الشوارع الرئيسية، بيوت سكنية.

ردم الحفر وترميم الأرصفة

مادامت المنطقة في حالة توسع مستمر، ولتأمين الخدمات في مجال المياه والاتصالات والكهرباء، يتم حفر الأرصفة أمام المحلات التجارية، ويتم نزع «بلاط أو سيراميك» الرصيف على أساس أن يعاد الوضع إلى ما هو عليه قبل الحفر.

لكن في هذا الشارع بالذات، قام أحد المتعهدين لتمديد كابل توتر عال أرضي، بوضع باطون بدل البلاطً لبعض المحلات، والقسم الآخر بقي محفوراً دون أن يعاد إلى وضعه، وهذه المرة الثالثة التي يقوم أصحاب المحلات بإعادة تبليط الرصيف على نفقتهم الخاصة، مع العلم أنه تم التحدث بشكل شخصي مع مدير الكهرباء، ووعد خيراً ولم ينفذ شيئاً.

مع العلم أن المتعهد قال لأصحاب المحلات التجارية: بأنه سيعيد الوضع كما كان، لأن هذه الأرصفة محسوبة تكلفتها من ضمن شروط العقد، وعلى المتعهد أن يعيد ما تبقى من الأرصفة إلى وضعها الطبيعي.

منفذ مغلق أمام السيارات:

بعد الدوار الصغير ولمسافة 50م، كان هناك منفذ للحي بشكل نظامي، تدخل إليه السيارات، لكن لأسباب غير معلنه، تم إغلاق هذا المنفذ جزئياً، ثم تم إغلاقه بالكامل، وبالتالي أصبحت كل الآليات التي ستدخل إلى هذا الحي تذهب مسافةً بعيدةً، حتى دوار المشفى العسكري، ومن ثم إلى شوارع الحي المذكور، مما جعل معظم الآليات تخالف السير أثناء دخولها، وكثيراً ما تحدث حوادث ومشاحنات بين الأهالي والسائقين، وبين السائقين أنفسهم.

لذلك: المطلوب إعادة فتح هذا المنفذ الذي يخدم معظم هذا الحي.

أهالي الحي يعانون كثيراً من هذه المسائل، التي لا يعبر غيابها إلا عن غياب الشعور بالمسؤولية لدى البعض، واستهتار بحياة المواطنين وأملاكهم، ويطالبون الجهات المعنية، بالإسراع بمعالجة وتحسين هذه الخدمات.

نداء من حي هرابش في دير الزور

منذ أكثر من شهرين ونيّف، قام تنظيم داعش الفاشي بهجوم مكثف بدأه بالسيارات المفخخة على منطقة المقابر في مدينة دير الزور، واستطاع السيطرة عليها، وعلى الطريق الذي يصل بين حيي الجورة والقصور المحاصرين، وحي هرابش المحاذي لمطار دير الزور من الجهة الغربية، وبالتالي:

■ مراسل قاسيون

أصبح هذا الحي يعاني من حصار مزدوج، حيث بات من المستحيل إيصال المواد الغذائية والطبية الضرورية، ناهيك عن بقية المواد الأخرى.. وأهله معرضون أيضاً للقنص باستمرار من مسلحي داعش. ويضم هذا الحي حوالي 1200 عائلة، غالبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ، أي ما بين 7 آلاف و8 آلاف مواطن على الأقل، وبعض العائلات انقسمت بين هرابش، وحيي الجورة والقصور، ولا تعرف عن بعضها شيئاً، وهم على أبواب كارثة إنسانية، لفقدان المواد الغذائية والضرورية، فحتى الطيران لا يستطيع إسقاط المواد الغذائية بشكل مضمون تماماً لهم، بسبب ضيق مساحة الحي، ولا بديل إلا بتزويدهم بالمواد الغذائية إما عن طريق حامية المطار، أو بالعمل على استعادة السيطرة على منطقة المقابر، وفتح الطريق، وخاصةً أن المنطقة مكشوفة ومفتوحة على البادية.!

لا شك أن هذا الوضع المأساوي بحاجة لحل سريع لإنقاذ أهالي الحي، وإلا ستكون كارثة إنسانية أخرى على الأبواب، تصيب أهالي دير الزور كما الشعب السوري ككل.! وقد توجه بعض أهالي حي هرابش الموجودين في حيي الجورة والقصور بنداء استغاثة، عبر قاسيون للعمل على تخليص الأهالي من داعش وشرورها.



8 باصات لمليون مواطن وطلاب جرمانا أمام 4 خيارات أحلاهم مر!

اكتظت جرمانا في ريف دمشق بالسكان خلال السنوات الأخيرة، نتيجة حركة النزوح من الريف الساخن المحاذي لها، ومازال عدد السكان يتزايد بشكل ملحوظ لعدة عوامل، وهنا ما أفرز الكثير من الأزمات في المدينة على أكثر من صعيد، ومؤخراً، اشتكى بعض الطلاب من تفرد شركة واحدة فقط في نقلهم إلى الجامعات، وتحكمها بالأسعار.



■ حازم عوض

التوجه من مدينة جرمانا إلى المزة أو البرامكة «مكان تجمع الكليات» له 4 أساليب، فإما عبر السرافيس، أو التكاسي الجماعية، أو شركة نقل خاصة، أو باصات شركة النقل الداخلي، لكن ضرورة التنقل بثلاثة سرافيس للوصول إلى الكليات، وصعوبة الحصول على سرفيس صباحاً، أو انتظار باص النقل الداخلي لأكثر من ساعة، أو دفع 500 ليرة سورية ذهاباً و500 إياباً للتكاسي الجماعية، جعل أغلب الطلاب يتوجهون نحو الشركة الخاصة الوحيدة مجبرين!.

تفرد!

يجد كثير من الطلاب في شركة النقل الخاصة، الوحيدة التي تعمل حالياً، ملاذهم الوحيد، فلديها عدد باصات كاف، وتنظم وقتها تبعاً لمواعيد الطلاب.

لكن تفرد الشركة في العمل، كقطاع خاص، وعدم مواءمة باقي وسائل النقل الأخرى لحالة الطلاب الاقتصادية، وتلبيتها لعامل الوقت، وصعوبة الحصول على سرفيس صباحاً، جعل الشركة لا تتوانى عن رفع التسعيرة بين الحين والآخر.

العام الماضي، حددت الشركة تسعيرة الاشتراك الشهري بباصاتها للطالب الواحد بـ3000 ليرة سورية، ثم رفعتها بعد فترة إلى 3500، لكن في ذلك الوقت كانت هناك شركتان ضمن الميدان، وهو ما لم يستمر طويلاً، حتى خرجت إحدى الشركتين عن الخدمة لسبب غير معروف، وبقيت الشركة الحالية، التي قامت بعد ذلك برفع التسعيرة مرةً واحدة من 3500 إلى 5000 ليرة سورية.

سلسلة الرفع!

قيمة الرفع كانت صادمةً بالنسبة للطلاب وذويهم، مادفعهم للاحتجاج ومطالبة الشركة بخفض الاشتراك، وفعلاً قامت الشركة بخفض قيمة الرفع 500 ليرة سورية فقط، ليصبح الاشتراك الشهري 4500، مايثبت أنها كانت قادرةً على تحديد سعر منطقي، ولولا احتجاج المشتركين لاستمرت التسعيرة!.

عاودت الشركة مرةً أخرى هذا العام ورفعت الأسعار من 5000 إلى 7000 ليرة سورية دفعة واحدة، ويبدو أن الشركة اقتنعت بالأسلوب السابق، الذي اتبعته في رفع التسعيرة القديمة، وهو أسلوب «المفاصلة غير المعلنة» لفرض الأمر الواقع، حيث تقوم برفع الإشتراك لحد معين، وتنتظر الإحتجاج لخفض السعر من قيمة الرفع بنسبة قليلة، والظهور بمظهر «الشركة الحنون».

استجابت الشركة فعلًا لمطالب المشتركين نظرياً، وخفضت الإشتراك 1000 ليرة، ليحدد بعدها بـ 6 آلاف ليرة، وهذا دليل آخر أن الأسعار التي تضعها مبالغ بها، عدا عن أن تصرف الشركة يؤكد أنها لا تلتزم نهائياً بتسعيرة معينة من محافظة ريف دمشق أو المرور، وكل ما هنالك هو قرار منفرد من صاحب الشركة، دون الرجوع لأحد، أو رقابة من أحدا!.

أصبحت التسعيرة الجديدة معتمدةً، لكن الشركة قد ترفعها لاحقاً وبشكل متواتر دون مساءلة من أية جهة حكومية، كما يحدث حالياً بخصوص «التكسي سرفيس» الخاص بمدينة جرمانا، حيث تصطف يومياً هذه التكاسي فوق جسر الرئيس، لتعبئة طلاب الجامعات، أو الركاب العاديين، ولا يتم التحرك حتى يجلس في التكسي الواحد 4 ركاب.

بدأت تسعيرة ركوب شخص واحد في «التكسي سرفيس» من جسر الرئيس إلى جرمانا، أو من ساحة الرئيس إلى جسر الرئيس بـ 150 ليرة سورية العام الماضي، ثم تدرجت ارتفاعاً من 150 إلى 200 ثم 250 وبعدها 300، ومع بداية العام الحالي ارتفعت إلى 500 ليرة.

«تكسي» مخالف

جميع هذه التكاسي تعمل دون ترخيص، مستغلةً فشل محافظة دمشق بتشريع عمل «التكسي سرفيس» ضمن ضوابط معينة، وعدم وجود رقابة من عناصر شرطة المرور الموجودين عند مناطق تجمعهم، رغم وعود هاتين الجهتين بضبط الظاهرة، والتعامل معها بجدية.

عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني، اعترف في تصريحات صحفية: أن الكثير من السيارات تطبق «التكسي سرفيس» لكن بشكل عشوائي وغير منظم، ما يتطلب وجود ضوابط أكبر، داعياً «أي مواطن للشكوى على أية مخالفة، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة».

ربما تكون دعوة ميداني للشكوى على أية مخالفة بخصوص «التكسي سرفيس»، إحدى أساليب «التطنيش» عن المخالفة، بدلاً من العمل على الحد من الظاهرة بخطة معينة، فكيف يمكن للشخص أن يشتكي على مخالفة ما، ضمن منظومة تعمل بشكل مخالف تماماً؟

تعداد سكان جرمانا وصل إلى أكثر من مليون نسمة وبهذا يكون عدد الباصات الـ 8 غير منطقي ولا يكفي لتأمين حركة النقل بالشكل المطلوب.

8 باصات فقط «والتكسي سرفيس» فاشل

ميداني أكد أنه: «سيتم استكمال الإجراءات كلها بخصوص تنظيم عمل التكسي سرفيس، ودعوة أصحاب سيارات التاكسي للتسجيل مجدداً عبر خطوط سير منتظمة للسيارات، لتسهم بالتخفيف من أزمة النقل»، ويعتبر هذا الحديث مكرراً على مدار سنتين، لم تستطع فيها المحافظة تنظيم الآلية، وإقناع السائقين بالتسجيل، طالما هم يعملون بشكل مخالف، وبالتسعيرة التي يريدون، وسط «رضى مبطن» كما وصف البعض.

وفي العودة إلى جرمانا، والحل المفترض في زيادة عدد باصات شركة النقل الداخلي، أكد مصدر في بلدية جرمانا لـ «قاسيون»: أن عدد الباصات هو 8 فقط، تخرج من جرمانا إلى المواساة بدمشق، وهو عدد غير كاف وبحاجة إلى زيادة، نتيجة عدد السكان الكبير، بينما وجد عدد من الطلاب، التقتهم «قاسيون» أن رقم 8 مبالغ فيه، فانتظار الباص قد يطول حتى ساعة كاملة أو أكثر غالباً، وعمل هذه الباصات لا يستمر طيلة فترة الدوام في الجامعة.

إضافةً إلى ذلك، فتعداد سكان جرمانا وصل إلى أكثر من مليون نسمة، وبهذا يكون عدد الباصات الـ 8 غير منطقي، ولا يكفي لتأمين حركة النقل بالشكل المطلوب، خاصةً مع الأخذ بعين الاعتبار طول الطريق والازدحام المروري وكثافته، بالإضافة إلى الحواجز المنتشرة، وفترات الانتظار الإضافية المرتبطة بازدحامها.

ليدفع المواطنون، وخاصةً شريحة الطلاب، ضريبة سوء تنظيم النقل من وإلى جرمانا، الناجمة عن قلة عدد باصات النقل الداخلي والسرافيس العاملة على الخطوط من طرف، وتحكم الشركة المحتكرة لنقل الطلاب من طرف آخر، دون رقابة أو قيود وضوابط، ناهيك عن «السرفيس تكسي» الذي تفشى استخدامه تحت ضغط الحاجة والضرورة، وذلك كله على مرأى ومسمع محافظة ريف دمشق وشرطة المرور، وشركة النقل الداخلي، دون أي إجراء عملي لحل هذه المشكلة، بأبعادها «المادية المكلفة، والمستنزفة للوقت والجهد»!.

فلاحو درعا مبعدون عن أراضيهم وموسم جديد لا يبشر بالخير!



لطالما كانت المنطقة الجنوبية خزاناً للخضروات الموسمية، وأنواع عديدة من الحبوب والمنتجات الحيوانية، فمن ينافس البندورة الحورانية، أو تفاح الجولان.

■ نسرين علاء الدين

تزهو الأرض بربيعها، لم تمطر السماء في نيسان كما هي هذه السنة. لن يكون هناك سعادة بهذه الأمطار كما هي سعادة الفلاح. لكن اليوم، عدد كبير من فلاحي القنيطرة ودرعا باتوا مبعدين عن أراضيهم، ويترقبون ربيعها من بعيد.

مرغمون على الرحيل

خرج أبو مازن «ع» من قريته جنوب محافظة درعا منتصف العام 2013. يقول: نزحنا بعد اشتداد المعارك في منطقتنا، وبات من المستحيل البقاء، وتركت خلفي عدداً من الأغنام والماعز والأبقار في عهدة أحد الجيران الذين بقوا في القرية، لكن بعد فترة قصيرة خرج جاري وترك هو أيضاً أرضه وماشيته، بعد أن باع قسماً من ماشيتي وماشيته بأرخص الأسعار.

يتابع أبو مازن: تحولت أرضي إلى أرض بور بعد أن تم فتح مياه السد المجاور لها بشكل عشوائي، وكذلك عدد كبير من الأراضي المجاورة، مضيفاً: إن عدم استقرار المنطقة سيؤدي إلى تأخر عودتنا إلى أراضينا، وكذلك سيرتفع الضرر على تلك الأراضي، الممتدة على مساحات واسعة من أراضي محافظة درعا.

تقلب أم سعيد الخضروات في سوق السبت دون أن تشتري شيئاً، وتقول: في كل موسم ترتفع الأسعار عن الموسم السابق، ولم يعد بإمكاننا شراء الخضروات، وصارت الفواكه رفاهيةً كبيرةً.

وتتابع كنا نملك مائة وخمسين دونما من الأراضي في درعا، نزرعها قمحاً وشعيراً، ومعظم الخضروات التي نحتاجها في أيامنا العادية، ولم نكن نشتري إلا الفواكه غير الموجودة في بلادنا، لكننا خرجنا من ديارنا بسبب الحرب الدائرة، وتكفل أحد الأشخاص برعاية الأرض، وعلى موسمين كان يتقاسم معنا إنتاج الموسم من قمح وشعير وبندورة، وكذلك الخضروات، لكن لم يعد بإمكان جارنا العناية بالأرض، وخاصةً أن المسلحين كانوا يقومون بفتح المياه بشكل عشوائي، أو حبس المياه عن الأراضي، فبات من الصعب التحكم بالموسم. ونحن ننتظر بفارغ الصبر العودة إلى أراضينا وزراعتنا.

سلاح جديد!

أثار قيام المجموعات المسلحة في المنطقة الجنوبية تفجير صمام أحد السدود «سد تسيل» في المنطقة مخاوف الأهالي، من استخدام هذه المجموعات تفجير السدود وإغراق الأراضي الزراعية بمياه السدود كسلاح جديد، بعد أن قام عدد منهم في السنوات الماضية بحرق مساحات من الأراضي في محافظتي القنيطرة ودرعا، بحجج عديدة، ليُحَرِم الفلاحون من استثمار أراضيهم.

لكن مصادر أهليةً في درعا تحدثت لقاسيون عن وضع السد، مؤكدةً أن الضرر لم يكن بالحجم الإعلامي الذي سُوِّق له، متابعين أن أضراراً لحقت بالأراضي التي تزرع عادة بالخضروات، كالكوسا والبندورة. مما قد يؤثر على موسم الخضروات لهذا الصيف، مضيفةً أن الفلاحين هم الأكثر تضرراً، فهم لم يحصلوا على أي تعويض أو دعم.

المشكلة ليست في انخفاض المساحات المنفذة فقط وإنما في التراجع الكبير في جودة الإنتاج وكميته.

إحصاءات رسمية:

تشير الدراسات إلى تراجع ملحوظ في المنطقة الجنوبية، من حيث تنفيذ المحاصيل الشتوية، ولاسيما محصول القمح الاستراتيجي، وتلاحظ الدراسات أن التراجع، ليس في المساحات المزروعة فحسب، وإنما في كمية الإنتاج والجودة.

حيث بينت دائرة الإنتاج النباتي في زراعة درعا، أن المساحات في موسم 2010– 2011، المزروعة بالقمح المروي، بلغت 15350 هكتاراً، بنسبة تنفيذ 106% من المخطط، وبالقمح البعل 45030 هكتاراً، بنسبة تنفيذ 85%، وإجمالي الكمية المسوقة كانت بحدود 130 ألف طن.

أما موسم 2013– 2014 فإن التنفيذ لم يكن كاملاً، حيث تمت زراعة 7154 هكتاراً بالقمح المروي، بنسبة 59% من المخطط، ومساحة 39308 هكتارات بالقمح البعل، بنسبة 62%، وقدّر الإنتاج بنحو 35 ألف طن، ويُقاس على ذلك، وإن بنسب متفاوتة، محاصيل الشعير والحمص والعدس والفول والبازلاء.

أما في موسم 2014– 2015، وبالتحديد القمح، لوحظ أن هناك تحسناً نسبياً في المساحات المنفذة، حيث بلغت للقمح المروي 10900 هكتار، بنسبة 85% من المخطط، و47700 هكتار من البعل، بنسبة 74%، علماً بأنه يتم توزيع البذار المغربل والمعقم من فرع إكثار البذار في إزرع، وتقدّم الإرشادات الزراعية، وتتم مكافحة فأر الحقل التي شملت حتى تاريخه 9 آلاف هكتار.

أما الخضار الشتوية للموسم 2013– 2014، فبلغت نسبة التنفيذ 90% من المخطط البالغ 1410 هكتارات، ولموسم 2014–2015 وصلت نسبة التنفيذ إلى 87% من المخطط البالغ 1296 هكتاراً، وكان للخضر الصيفية في موسم 2013–2014 «37%» من أصل المخطط البالغ 2052 هكتاراً، ولم ينفذ من البندورة سوى 34% من المخطط البالغ 3603 هكتارات، وبالطبع فإن هذه المحاصيل قبل الأحداث، كانت تتجاوز المخطط، رغم ارتفاعه عن الحالي، وإنتاجيتها وجودتها عاليتان، أي: إن المشكلة ليست في انخفاض المساحات المنفذة فقط، وإنما في التراجع الكبير في جودة الإنتاج وكميته.

لماذا نزرع؟!

سنة عن سنة يقلص أبو مازن مساحة الأراضي التي يزرعها، ويقول: كنت أزرع مائة دونم بندورة وخيار وذرة، واليوم لا تتجاوز المساحة التي أزرعها عشرة دونمات، ففي السنتين الماضيتين خاطرت بنفسي وبأبنائي وقمنا بزراعة خمسين دونماً، لكننا تعرضنا للقنص، وبعد ذلك لم نتمكن من جني محصولنا، فكانت خسارتنا بملايين الليرات.

فيما يقول مزارع ثانٍ من درعا: قطفنا البندورة العام الماضي، ولم نتمكن من إرسالها إلى السوق الرئيسة، ففسدت وهي معبأةٌ بالصناديق، خسارتنا تتجاوز الملايين كل عام.

ويتابع: نحن فلاحون ولا نجيد عملاً آخر، لماذا نعمل؟ لم يعد يجدي ولم يعد بالفائدة المرجوة! فقررت أن أزرع فقط حاجة منزلي من الخضروات في حديقة المنزل، وأنتظر أن تعود حياتنا إلى سابق عهدها.

حال المزارعين في درعا يشبه حال باقي المزارعين في سورية كلها، حيث يعزف عدد كبير من الفلاحين عن العمل في أراضيهم لأسباب عديدة أبرزها الهجرة والإبعاد القسري عن أراضيهم كما يسهم ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات ومبيدات، وقلة مياه الري وارتفاع أجور النقل واليد العاملة، وصعوبة التسويق والتنقل والرعاية في تقليل كمية الإنتاج.

الخضار خارج موائد السوريين!



دخلت الخضار مؤخراً في دوامة التخبط الحكومي لجهة التعامل مع التجار واستصدار القرارات الاقتصادية الملائمة، لتلحق باللحوم وغيرها من سلع غذائية وتحلق في أسعارها بعيداً عن موائد السوريين.

■ اروى المصفي

وتعتبر حال الأسواق المحلية خير انعكاس لعدم قدرة الحكومة على ضبط آلية العمل لصالح المواطن، حيث قفزت أسعار الخضار لمستويات جديدة، وخاصةً مادة البطاطا التي سجلت أعلى سعر في تاريخ البلاد، ووصلت إلى 500 ليرة/ كيلو، ورغم انخفاض السعر قليلاً، إلا أنه ما يزال دون المأمول بالنسبة للمواطنين.

تهديد ووعيد!

الحديث عن عقوبات وإجراءات بحق التجار والمستوردين من قبل وزارة التجارة الداخلية لم يؤت ثماره، على الأقل حتى اللحظة، فالبطاطا لا زالت تباع بسعر لا يقل عن 350–400 ليرة، رغم طرحها من قبل مؤسسة «السورية للتجارة» عبر سيارات جوالة بسعر 260 ليرة، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الحال شيئاً.

بالتوازي، يبدو أن تقدير حاجة البلاد من هذه السلعة لم يكن دقيقاً، عند السماح مؤخراً باستيراد 10 آلاف طن من البطاطا المصرية، رغم أن الحاجة في مثل هذا الوقت من العام تقدر بما لا يقل عن 25 ألف طن، وهي الكمية التي تم السماح باستيرادها العام الماضي في مثل هذا الوقت تحديداً !!

أما الحديث عن مساهمة العروة الربيعية بتخفيض الأسعار، فهو ضرب من الخيال، في وقت تقبع فيه مناطق زراعة المحصول في أماكن خارجة عن سيطرة الدولة، إضافةً لمصادرة أية كميات تصل من تلك المناطق.

وضريبة ترفيق!

إن الاعتماد على ما قد يؤدي إليه طرح المنتج القادم من طرطوس من تحسن في السعر، لن يكون على مستوى الآمال، نظراً لقلة الكميات بالدرجة الأولى، إضافةً لوجود ضريبة مستحدثة على المنتجات القادمة من محافظة إلى أخرى، تسمى بـ«ضريبة الترفيق» لتأمين حمايتها على الطريق، وبحسب ما يتم تداوله عن الضريبة فهي لا تقل عن 100 ألف ليرة عن كل شحنة، الأمر الذي يفرض تكلفةً أعلى على مستقدمها، وبالنهاية على المستهلك.

الأسعار تصعد ولا تعرف النزول!

من جانبهم اشتكى مواطنون استمرار سوء الأوضاع، ومواصلة الأسعار ارتفاعها لمختلف السلع والمنتجات، بسبب وبدون سبب، حيث اعتاد التجار رفع أسعارهم بشكل مستمر ودون أي رادع، رغم استقرار سعر الدولار أو انخفاضه في فترة سابقة، إلا أن أياً من ذلك لم ينعكس على واقع السوق، في وقت يستخدم ارتفاع سعره كحجة لرفع الأسعار على الدوام.

وقال أبو محمد من سكان دمشق: «في كل فترة تظهر مشكلة جديدة علينا أن نتأقلم معها ونجد بدائل لمواد وسلع تخرج من قائمة احتياجاتنا اليومية، لعدم قدرتنا على توفيرها».

وتابع «في الشتاء نعاني من تأمين وسائل التدفئة والإنارة، وعشنا أياماً عصيبة مع انقطاع المياه لأكثر من شهر، والآن نشقى لتأمين طعام يكفي أطفالنا وعائلتنا، بسبب الغلاء الذي لا يرحم».

تتجه الأنظار حالياً إلى مادة البندورة التي يخشى تأجج أزمة في تأمينها حيث يجري تهريبها من مناطق إنتاجها في الساحل إلى لبنان.

حال أبي محمد يعتبر أفضل من غيره، كونه لا يضطر لدفع آجار منزله، في وقت يتوجب على المئات دفع مبالغ مرهقة شهرياً، لقاء استئجار غرفة أو منزل صغير في عشوائيات المدينة.

اللحوم على حالها:

ارتفاع أسعار الخضار الأخير، لم يتزامن مع أي انخفاض في أسعار المنتجات والسلع الغذائية الأخرى، بما يمكن أن يسد ما قد يخرج من القائمة الغذائية للمواطن، حيث حافظت أسعار الفروج على ارتفاعها عند حدود 1800 ليرة/ كيلو الشرحات، وصحن البيض عند حدود 1200 ليرة.

أما أسعار لحم العجل فشهدت ارتفاعاً، وصل معه كيلو اللحم الهبرة إلى 4300 ليرة، وكذلك حال لحم الخروف، الذي وصل إلى 6 آلاف ليرة للكيلو الواحد.

وكانت اللحوم الحمراء البلدية ومعها لحم الدجاج، قد خرجت قبل سنوات من منازل كثير من السوريين إلى غير رجعة، واستبدلها بعضهم بمكعبات مرق الدجاج لإضافة النهكة إلى طعامهم، أو الاستعانة بلحوم مجمدة، غير مضمونة تماماً، أو ما قد يتيسر من لحم مفروم في بعض الأحيان والمناسبات.

«المقالي» أكلة الأغنياء!

تحول ارتفاع أسعار الخضار اللافت إلى محور أحاديث الناس، التي باتت تتهكم من عدم قدرتها على اختيار طعامها اليومي، بناءً على رغبتها، وما يحبه أبناؤها، وانتقلت طبخة «المقالي» إلى عالم الأغنياء والطبقة الراقية لما باتت تكلفه بسبب الغلاء.

وبناءً على أسعار الخضار الأخير، يمكن القول: إن طبخة «مقالي» لعائلة مكونة من 5 أشخاص تصل تكلفتها إلى حوالي 3400 ليرة، أي تقارب سعر الفروج البروستد الذي يباع بسعر 3300–3700 ليرة بحسب منطقة المطعم، وبشكل أعلى من ذلك المحدد في نشرات التجارة الداخلية بدمشق «2550 ليرة».

وتم احتساب تكلفة الطبخة كما يلي: سعر كيلو البطاطا 450 ليرة + كيلو الباذنجان 300 ليرة + كيلو الزهرة 250 ليرة + كيلو الكوسا 350 ليرة + 850 ليرة عبوة زيت نباتي للقلي، إضافةً لتكلفة صحن سلطة بمكونات بسيطة هي كيلو بندورة 250 ليرة + كيلو خيار 250 ليرة + كيلو بصل 250 ليرة+ خسة 160 ليرة + نعنع 40 ليرة + ليمون حامض 250 ليرة =3400 ليرة.

وأدى ارتفاع الأسعار بما لا يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين إلى عزوفهم أو تخفيف استهلاكهم لما كان يعرف بخبز الفقراء أي البطاطا، وبحسب تصريحات رسمية: انخفض استهلاك مادة البطاطا بدمشق بنسبة 50% مؤخراً بسبب ارتفاع سعرها، وتحوّل المستهلكون نحو بدائل أخرى حيث كانت تقدر الاحتياجات المحلية لدمشق وريفها يومياً من مادة البطاطا بقرابة 700 طن في حين حالياً لا تتجاوز 350 طناً يومياً.

وتتجه الأنظار حالياً إلى مادة البندورة، التي يُخشى تأجج أزمة في تأمينها، حيث يجري تهريبها من مناطق إنتاجها في الساحل إلى لبنان، بحسب مصادر الحكومة، وذلك مع وجود مغريات بتحقيق الأرباح، بسبب فوارق الأسعار بين لبنان والداخل السوري.

الحكومة تعمل على ملء خزانتها:

يشار إلى أن ظهور أزمة الخضار الأخيرة، تزامن مع تصريحات حكومية عديدة، تشير إلى نيتها دراسة أسعار المشتقات النفطية وتعديلها، بعد رفع صريح وعلني للدعم عن مازوت الصناعيين والتجار، ما يشير إلى مرحلة مقبلة صعبة اقتصادياً على من تبقى من مواطني ذوي الدخل المحدود..

الزراعة السورية بعد ست سنوات..

وخسارة 16 مليار دولار!

نشرت منظمة الفاو تقريراً حول الأضرار والخسائر في قطاع الزراعة السوري، خلال الفترة بين 2011-2016. معتمدةً على البيانات الحكومية الرسمية، وعلى أكثر من 3500 أسرة، من أكثر من 380 مجمع سكني، مأخوذة من حوالي 61 منطقةً ريفيةً أساسيةً سورية..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

فما هي أكثر قطاعات الإنتاج الزراعي تضرراً؟ وما هي أكثر المحافظات خسائر؟ وماذا قال المزارعون السوريون في عام 2016 حول العوامل الأكثر تأثيراً على خسائرهم وتراجع إنتاجهم الزراعي؟!

قاسيون تقدم قراءةً لتقرير المنظمة الدولية، حول الزراعة السورية، في عرض لأهم النتائج وما يمكن استخلاصه منها..

يشير التقرير إلى توسع حصة الزراعة من الناتج المحلي لتقارب 26% في عام 2016، ولكن هذا يعود إلى تراجع حصة القطاعات الأخرى، ويعود إلى أن الزراعة تُبقي هامش أمن غذائي، حيث لا يزال 75% من سكان الريف السوري يزرعون ليحصلوا على جزء من حاجات غذائهم..

أما تعافي الزراعة فعناوينه محددة بالنسبة للأسر المدروسة، حيث أكثر من 94% من الأسر الريفية السورية، تؤكد أن زيادة الدعم الزراعي للأسمدة والوقود والأدوية، تتيح إمكانيةً لإيقاد شرارة التعافي الزراعي، مع التأكيد بأنها ستؤدي عملياً إلى توقف الهجرة الداخلية والخارجية من الريف السوري.

وفيما يلي نستطلع أهم أرقام الخسائر لنقف عند المشهد الزراعي السوري الحالي بعد ست سنوات.

16 مليار دولار خسائر وأضرار.. كيف تتوزع؟!

تقدر الخسائر بمقدار ما كان من الممكن إنتاجه في الزراعة السورية سنوياً، ولم ينتج خلال سنوات الأزمة الست، بينما الأضرار فتقدر عبر كلفة استبدال البنى التحتية والمستلزمات والثروات الحيوانية المتضررة جزئياً أو كلياً، وبأسعار اليوم.

وبناءً على دراسة المنظمة فإن قيمة الخسائر والأضرار تبلغ 16 مليار دولار.

أكبرها هي: الخسائر في قطاع الإنتاج النباتي: المحاصيل، والأشجار المثمرة، والتي تقدر خسائرها بحوالي 7,2 مليار دولار، ونسبة 45% من مجموع الخسائر والأضرار، منها 1,5 مليار دولار الخسائر الإنتاجية للأشجار المثمرة.

أما الخسائر في قطاع الثروة الحيوانية فتبلغ قرابة 5,5 مليار دولار، وبنسبة 35% تقريباً، وتليها الخسائر والأضرار في البنى التحتية، وبالدرجة الأولى منظومات الري، والمستلزمات والآليات، والأبنية والتي بلغت قرابة 3,2 مليار دولار، وبنسبة 20% تقريباً من مجمل الخسائر والأضرار.

أما أكثر المحافظات تضرراً فهي حلب- الحسكة- الرقة- دير الزور، والتي تفوق قيم الخسائر في كل منها 1,5 مليار دولار. تليها محافظات ريف دمشق- حمص- حماة- درعا- القنيطرة، والتي تبلغ قيم الخسائر في كل منها ما بين 700 مليون دولار، وصولاً إلى 1,5 مليار دولار. أما المحافظات الأقل تضرراً فهي السويداء- وطرطوس واللاذقية، ولكن بخسائر في قطاعها الزراعي تتراوح بين 20 مليون دولار وصولاً إلى 500 مليون دولار.

المساحات الزراعية تتراجع بنسبة 30%

تراجعت المساحات الزراعية بنسبة 30%، أما في الأراضي المروية فقد تراجعت الزراعة فيها بنسبة 50%، وفق ما ذكره تقرير الفاو حتى عام 2016. أي هناك ما يقارب 1,4 مليون هكتار خارج العمل الزراعي، من أصل 4,79 مليون هكتار كانت مزروعةً في سورية 2010، وفق بيانات الإحصائيات الزراعية السورية.

وتشير هذه النسبة إلى توسع في خسارة مساحات زراعية في عامي 2015، و 2016، حيث إن المقارنة مع الأرقام الإحصائية الحكومية للمساحات المزروعة في عام 2014، والتي كانت قد تراجعت بنسبة 18% بالقياس إلى المساحات المزروعة في عام 2010، فإنه خلال عامين قد تمت خسارة 12% من المساحات، ونسبة 40% من الخسارة الإجمالية للمساحات المزروعة.

صنفت الأسر المدروسة الأسباب الرئيسة لتراجع المساحات المزروعة وكانت النتائج كالتالي:

60% من الأسر اعتبرت أن ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية هو السبب الرئيسي في تراجع المساحات، بينما قرابة 55% منهم أضافوا سبباً آخر وهو عدم الأمان، نسبة 40% اعتبروا أن النقص في الوقود، وارتفاع أسعاره هو من المسببات الهامة، بينما 30% منهم اعتبروا أن صعوبات تأمين ري الأراضي هي واحدة من أهم المسببات، بينما نسبة تقارب 26% أشاروا إلى أن التخريب الملحق بالأراضي بسبب الحرب هو أيضاً من الأسباب.

أما بالنسبة لأراضي زراعة الأشجار المثمرة، فإن 60% من المزارعين أجمعوا على أن نقص الأسمدة وعدم توفرها هو سبب أساسي في تراجع العناية بالأشجار المثمرة، وتراجع مساحاتها.

الثروة الحيوانية خسارة وسطية 51%

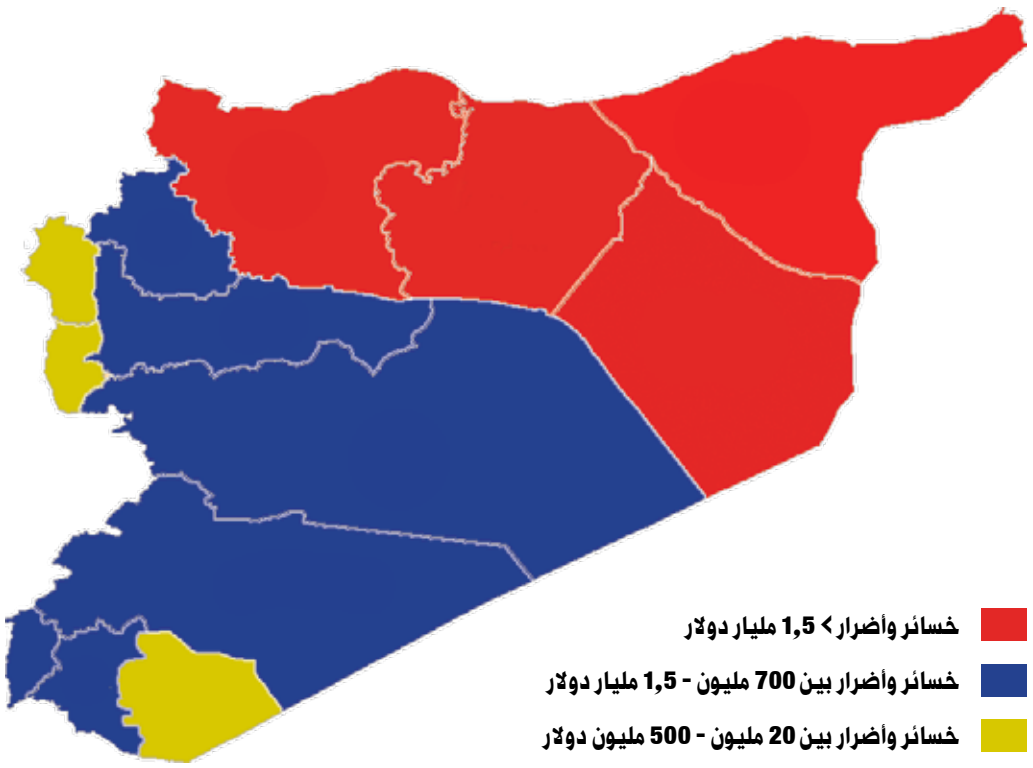
من العينات المأخوذة يشير تقرير الفاو، إلى أن خسارات أعداد الماشية التي تحوزها الأسر الزراعية السورية، قد بلغت نسبةً وسطيةً تقارب 51%.

حيث تراجع وسطي ملكية الأسر الزراعية بنسبة تتراوح بين 47% من الدواجن، وصولاً إلى 57% في الأبقار.

فالأسرة التي كانت تمتلك في عام 2010 بقرتان وسطياً، تراجعت ملكيتها بنسبة 57%، بينما ملكيتها من الأغنام والتي كانت تبلغ 20 رأس للأسرة وسطياً، تراجعت بنسبة 52%، أما الماعز فمن حوالي 3 رؤوس للأسرة وسطياً، تم التراجع بنسبة 48%، وبالنسبة للدواجن فمن وسطي قرابة 70 طير للأسرة، تم التراجع بنسبة 47%.

وبمقارنة النسب التي أشارت إليها منظمة الفاو لتراجع الحصة الوسطية التي تملكها الأسرة الريفية من الماشية، يمكن أن نشير إشارة تقريبية إلى حجم الخسائر وما تبقى







%35

نسبة 35% من الأسر الزراعية السورية لم تعد قادرةً على استخدام السماد.

%20

نسبة 20% من الأسر الزراعية السورية لم تعد قادرةً على الري لارتفاع كلف الوقود.

من أعداد الماشية في عام 2016، بالمقارنة مع البيانات الرسمية المسجلة في عام 2010 من المكتب المركزي للإحصاء.

60% باعوا ماشيتهم..

التقرير يحاول أن يرصد الأسباب الأساسية لخسارة الماشية لدى المربين السوريين، ومن عينته المستطلعة، فإن 60% من الأسر السورية قد أشارت إلى أن السبب الأساسي لخسارتها ماشيتها، هو البيع بدافع الحاجة إلى الدخل، ما يشير إلى أنّ نسبةً كبيرةً من الماشية قد انتقلت من المزارعين الصغار الأقل دخلاً إلى كبار ملاك الماشية، في تمركز غير مسبوق لهذه الثروة الحيوانية.

أما الأسباب الأخرى فتأتي أقل أهميةً بشكل ملحوظ، حيث نسبة 20% ذبحوا ماشيتهم لأغراض الاستهلاك الشخصي للأسر، ونسبة تقارب 24% سُرقت ماشيتهم، بينما قرابة 11% قتلت حيواناتهم بسبب الاضطرابات والصراع مباشرةً، ونسبة تقارب 18% خسروا ماشيتهم بسبب نفوقها نتيجةً للأمراض، وعدم القدرة على تقديم العناية الطبية لها.

أكبر خسارات الماشية كانت في محافظتي: دير الزور وريف دمشق بخسائر قدرت بأكثر من 600 مليون دولار في كل منهما.

تليها محافظات الحسكة وحلب، وحماة وحمص، وإدلب، والرقة، بخسائر بين 300–600 مليون دولار في كل منها.

بينما بلغت خسائر الماشية في طرطوس ودرعا والسويدا بين 100–300 مليون دولار، في كل منها، وأقلها في اللاذقية والقنيطرة بخسار أقل من 100 مليون دولار في كل منها.

المدخلات الزراعية والبنى التحتية

أكثر من 85% من المجتمعات المدروسة تشير إلى أنها لم تعد تحصل على أي نوع من الدعم، أو تشير إلى التراجع الكبير في الدعم.

وربع الأسر المدروسة تعاني من صعوبات الحصول على البذار، بينما نصفها يعاني من نقص السماد، وأكثر من ثلث الأسر لم تعد تستخدم أسمدةً في زراعتها، بينما نسبة 40% من الأسر تعاني من نقص الوقود لأغراض الزراعة.

كما تشير الأسر إلى أن معظم ما تحصل عليه هو من السوق، وعبر صعوبات وكلف مرتفعة، ونوعيات رديئة، مع احتمالات مخاطر تترتب على النوع، وتحديداً في حالة المبيدات.

أما بالنسبة للبنى التحتية، والري تحديداً، فإن 20% من الأسر فقدت قدرتها على الري بشكل كامل، بينما 40% تروي بكميات أقل بشكل ملحوظ، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وتراجع كمياته.

أعلى مستوى لخسائر وأضرار الري والبنى التحتية الأخرى، تسجل في الحسكة وحلب، بما يزيد عن 500 مليون دولار لكل منهما.

بينما الرقة ودير الزور وحماة تتراوح الخسائر بين 250–500 مليون دولار، حمص وريف دمشق بين 100–250 مليون دولار.

6,7 مليون سوري في الريف..

لا يزال يقطن الريف السوري حوالي 6,7 مليون نسمة، أي أقل من بدايات عام 2011 بحوالي 3 مليون نسمة، وبتراجع وسطي في سكان الريف السوري بنسبة تقارب الثلث.

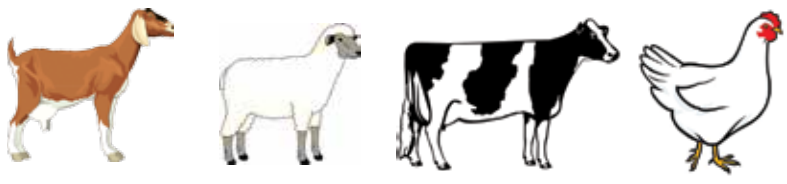
أما نسبة سكان الريف من مجمل السكان، فقد تراجعت بمقدار 7% تقريباً، ليشكلوا قرابة 40%، بينما كانوا يشكلون نسبة 47% في مطلع عام 2011.

تتفاوت أرياف المحافظات في تراجع عدد سكانها، حيث التغيرات كبيرة في بعضها مثل الحسكة، وريف دمشق وحلب، وإدلب، وهو ما سنعود إليه بالتفصيل لاحقاً لأهميته.

ولكن الأهم: أنّ من بين 6,7 مليون سوري، يقطنون الريف، 4,7 مليون منهم مستقرون، وحوالي 2 مليون من النازحين، لا يزال 75% منهم يستخدمون الزراعة لإنتاج حاجاتهم الأساسية الغذائية، ولكن مع ذلك فإن ثلثهم فقط، وقرابة 2,2 مليون شخص، يستطيعون أن يغطوا ربع حاجات غذائهم فقط من منتجاتهم الزراعية.

وتراجع الدخل الزراعي بشكل ملحوظ، وكمؤشر على تراجع الدخل، فإن 90% من الأسر الزراعية السورية، أصبحت تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء فقط، بينما كانت نسبة هؤلاء 25% قبل الأزمة. وحجم الإنفاق على الغذاء هو واحد من أهم مؤشرات تراجع الدخل، وعدم القدرة على تغطية الحاجات الأخرى، يضاف إلى ذلك أن مصادر التمويل أو التدفقات المالية على سكان الريف السوري، قد تراجعت بشكل ملحوظ، حيث إن ربع الأسر فقط تحصل على مصادر دخل أخرى، مقابل 60% قبل الأزمة.

الثروة الحيوانية في عام 2016 تقدير للخسارة ولما تبقى..



الخسارة مليون راس	12	0,42	8	0,95
المتبقي مليون راس	13	0,33	7,5	1

بدخل أقل من 242 ألف ليرة..
الأسرة فقيرة بالمطلق



■ ليلى نصر

خط الفقر المطلق: هو المستوى المطلوب من الدخل بالحد الأدنى لتأمين الحاجات الخمس الأساسية التي حددها البنك الدولي وهي: الغذاء والشرب- المسكن- اللباس- الصحة- التعليم.

فما هي أوضاع السوريين بناءً على معايير الفقر الدولية؟ وأين وصل السوريون في فقرهم مع ارتفاع الأسعار المستمر، وبعد أن وصلت تكاليف المعيشة لأسرة سورية في دمشق إلى 317 ألف ل.س شهرياً، في بداية الشهر الرابع من العام الحالي 2017 وفق مؤشر قاسيون؟

150 ألف ليرة خط الفقر المطلق العالمي!

بناءً على خط الفقر الدولي يحتاج الفرد يومياً في سورية إلى 1,9 دولار، أي حوالي 1000 ليرة يومياً و 30 ألف ليرة شهرياً بالحد الأدنى، وبالتالي فإن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص تحتاج إلى 5000 ليرة يومياً و150 ألف ليرة شهرياً. وحسب معايير الفقر الدولية فإن مبلغ 150 ألف ليرة شهرياً للأسرة، يفترض أن يوفر لها الحاجات الخمس الأساسية، ولكن بناءً على مؤشر قاسيون للربع الأول من هذا العام فإن أسرة بمبلغ 150 ألف ليرة لا تستطيع حتى تأمين تكاليف الغذاء والسكن فقط، والتي بلغت 195620 ليرة شهرياً، دون أن نتكلم بعد، عن إضافة تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى من صحة وتعليم وألبسة والتي أصبحت تكلفتها مجتمعة حوالي 46800 ليرة!. وإذا اعتبرنا أنه في الأسرة السورية يوجد معيلان بأجر وسطي يبلغ 35 ألف ليرة فيمكن القول: إن جميع الأسر السورية للعاملين بأجر أصبحت فقيرة بالمطلق!

خط الفقر السوري أعلى من خط الفقر العالمي بنسبة 52%!

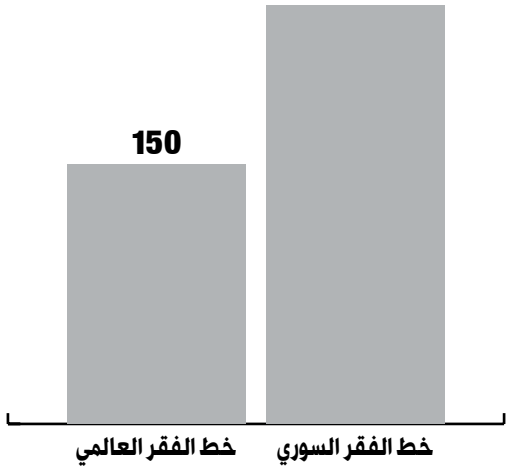
بناءً على المعايير الدولية فإن خط الفقر المحدد بـ 1,9 دولار يومياً للفرد يفترض أن يؤمن له حاجاته الخمس الأساسية. وبالاستعانة بمؤشر قاسيون للأسعار فإنه للحصول على الحاجات الخمس الأساسية تحتاج الأسرة المكونة من خمس أشخاص إلى مبلغ 108620 ليرة شهرياً للحصول على الغذاء، 87000 ل.س شهرياً للسكن، 19500 ألف ليرة للألبسة، 10500 ليرة سورية للصحة، و16800 للتعليم، بمجموع كلي يصل إلى 242420 ليرة شهرياً، وحوالي 8080 ليرة يومياً للأسرة، ما يعادل 1616 ليرة يومياً للفرد أي حوالي 2,9 دولار يومياً للفرد حسب سعر الصرف 556 ليرة مقابل الدولار، وبفارق 1 دولار عن المعيار الدولي، أي أن خط الفقر السوري أعلى من خط الفقر العالمي بنسبة 52%!

أكثر من 85% من السوريين تحت خط الفقر!

يقدر عدد السوريين من هم تحت خط الفقر بحوالي 85% من السكان وفق تقديرات الأمم المتحدة، والمعتمدة على معيار خط الفقر العالمي، ولكن الأرقام تشير إلى أن خط الفقر العالمي والمقدر بـ 1,9 دولار يومياً للفرد أصبح غير قادر على توفير الحاجات الخمس الأساسية للفرد محلياً، وأن خط الفقر السوري هو أعلى من خط الفقر العالمي بحوالي النصف، حيث إن الأسعار المحلية فاقت في مستوياتها الأسعار العالمية في كثير من السلع، بناءً على ما سبق يمكن القول: إن نسبة الفقراء في سورية أصبحت أعلى من التقديرات العالمية، أي أعلى من 85% من السكان، ولربما جميع السوريين اليوم أصبحوا يراوحون في دائرة الفقر، باستثناء الأقلية من أصحاب الأرباح الذين يزدادون غنىً على حساب الأغلبية من السوريين، مع استمرار الحرب!

تحتاج الأسرة السورية في ربيع 2017 إلى 242 ألف ليرة لتغطية الحاجات الخمس الأساسية وتبقى فقيرة فقراً حاداً..

خط الفقر- ألف ليرة سورية شهرياً



«لا تتعبوا حالكن.. زيادة ما في»!

أكد رئيس الحكومة في أحد اجتماعاته المتتالية التي تنقلها وسائل الإعلام: أنه ما من زيادة للرواتب، وبنى تأكيده هذا على حقائق اقتصادية علمية: فزيادة الرواتب بتمويلها عبر العجز الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع نسب التضخم، وإلى ارتفاع في الأسعار..

■ عشتار محمود

وللأمانة العلمية فإن ما يشير إليه رئيس الحكومة صحيح جزئياً، فزيادة الأجور نقداً ستؤدي إلى آثار تضخمية، ولكن ماذا عن زيادة الأجور عيناً، أي: زيادة ما تستطيع الأجور شراءه، أي استعادة الدعم العيني من سلع غذائية، أو دعم مواد أساسية كالمحروقات أو غيرها؟!

إنّ زيادةً عينيةً للأجور تؤدي أيضاً إلى آثار تضخمية، ولكن إيجابية، أي: تخفض التضخم، وتخفض الأسعار، ولكن الحكومة أقفلت الباب على خيارات كهذه، منذ أن أعلنت عداءها للدعم الاجتماعي، وبدأت «بعقلنته»..

ولكن رئيس الحكومة لم يعدم الحيلة، وهو يرى طريقاً آخر لزيادة الأجور: عبر زيادة التشغيل، وزيادة النشاط الاقتصادي، الذي ينعكس في زيادة الرواتب، أما كيف ترى الحكومة سبيلها لزيادة التشغيل، فعبر القروض، حيث أتى رئيس الوزراء على ذكر مبلغ القروض الذي تجهزها الحكومة للقطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي، والتي ستبلغ 300 مليار ليرة.

وهو أيضاً محق، ولكن جزئياً كذلك الأمر، فالاستثمار في القطاع الإنتاجي يرفع وتيرة الإنتاج، ويزيد التشغيل، ويخفض أسعار السلع مع توسيع الإنتاج، ولكن الحكومة المثقلة بملف قروضها المتعثرة، لم تطرح على نفسها سؤال: امتداد أسباب التعثر؟!

فإذا ما استثنينا المتنفذين المدللين، ممن سحبوا أموالهم بداية الأزمة وامتنعوا عن السداد، فإن جزءاً كبيراً من الصناعيين يجدون صعوبةً في تسديد مبالغ القروض، نتيجة عدم قدرة الإنتاج على الإقلاع جدياً!

أي: طالما صعوبات إقلاع الإنتاج، أو استمرار وتيرته لم تحل، فإن القروض ستستمر بالتعثر. وأهم هذه الصعوبات كما يعلم، ويعلم الجميع، هي أزمة المحروقات والطاقة.

فماذا لو استخدمت الحكومة الـ 300 مليار الموعودة، في زيادة وارداتها من المحروقات، وفي زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، أو في تخفيض أسعار الوقود والكهرباء للمنتجين، ودعمها دعماً جزئياً؟! إن إجراءً كهذا، سيؤدي إلى ضمان استمرارية العملية الإنتاجية، وعدم توقفها مع كل أزمة محروقات، عندها ستزيد الحكومة فرص تسديد القروض التي تعطيها للقطاع الإنتاجي، وتضمن عوائد من قروضها التي تتحول إلى دخل للمنتجين، وتعود بفوائد للمال العام، عوضاً من تحول أموال القروض إلى خسائر، وملفات شائكة مجدداً.



ما نقترحه تعرفه الحكومة جيداً، ولكن «غمامةً» إن لم يكن «سداً» يحول دون أن «تقتنع به» وتنفذه، بوزرائها المتبدلين بوتيرة غير مسبوقة، ومستشاريها ولجانها الاقتصادية وغيرهم، فالحكومة إذا ما خيّرت بين ما يلزم من إجراءات، وبين ما يريده «البعض»، فإنها ستختار إرادة النخبة التي تملك الموارد حتى الآن..



الأزمة الاقتصادية العالمية.. ترفع صوتها عالياً

تستمر الأصوات المحذّرة من ازدياد حدة أزمة الركود العالمي، فمؤخراً أعلن بنك ساكسو، وهو بنك عالمي متخصص في التجارة والاستثمار، عن توقعاته بانفجار الأزمة بنسبة 60% خلال فترة 12 إلى 18 شهراً القادمة. وعبّر البنك عن قلقه من تخفيف المخاطر المتعلقة باحتمال الركود، بينما الظروف الاقتصادية الحالية، يجب أن ترفع عتبة الحذر لدى كل من المستهلكين، المستثمرين والحكومات على حد سواء، وأن التفاؤل الاقتصادي لدى البعض نابع من الأمنيات وليس الوقائع!

■ ديمة كتيلة

بنك ساكسو ليس وحده من توقع تصاعد الأزمة قريباً، فصندوق النقد الدولي حذر مؤخراً في 7 نيسان 2017 من أن السياسات النقدية «غير التقليدية» المتبعة منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 لم تجلب سوى نتائج كارثية حتى الآن.

سعر فائدة منخفض ونمو ضعيف!

السياسات النقدية التي أشار لها صندوق النقد الدولي، هي إجراءات التيسير الكمي وتخفيض سعر الفائدة، أو الفائدة الصفرية، والتي تم اتباعها في أعقاب أزمة 2008 بهدف التخفيف من حدة الأزمة، ولكن النتائج جاءت عكسيةً، فإجراءات تخفيض تكلفة الإقراض لم تمس جوهر الأزمة المالية المتعمقة للنظام الرأسمالي. وحسب صندوق النقد: فقد أدت إلى تراجع النمو وتآكل إنتاجية العمل.

وقد كانت أسعار الفائدة قد خفضت إلى مستويات قياسية، بعد أزمة 2008 بهدف تحفيز الاستثمار والنمو، مما أدى إلى ازدياد القروض وانخفاض إيرادات المصارف بشكل كبير، مما أدخلها في أزمة مستمرة، كما يتضح من أزمة المصارف الإيطالية الأخيرة، والتي لم تكن المتضرر الوحيد فالأزمة تتمركز وتتوسع في الولايات المتحدة، وفي منطقة اليورو واليابان. حيث وصل سعر الفائدة في البنك المركزي البريطاني إلى 0،25 وهو أدنى مستوى له منذ تأسيس البنك في القرن الـ 17، بينما أصبحت معدلات الفائدة في البنك المركزي الياباني سالبةً بنسبة –0،1. علاوةً على ذلك، فإن البنك المركزي الأوروبي قد أنفق لسنوات مبالغ ضخمةً لشراء السندات من المصارف، بهدف توفير السيولة والسيطرة على الأزمة، فالسلطات النقدية تعتقد أن مثل تلك الإجراءات، من شأنها أن تحفز الاستهلاك والاستثمار، بينما النمو لا يزال ضعيفاً، فأين تكمن المشكلة؟

تفاوت الدخل أساس المشكلة!

على الرغم من اتخاذ إجراءات نقدية من تخفيض لسعر الفائدة، بهدف تحفيز الاستثمار، لا تزال معدلات النمو ضعيفةً، فالخلل لا يكمن في الإجراءات النقدية، بل في انخفاض الطلب، مع ارتفاع التفاوت في توزيع الثروة، وانخفاض الدخل لدى الأغلبية، وتمركز الثروات بأيدي الأقلية على الصعيد العالمي. ذلك الخلل المتجلي في التناقض الأساسي للرأسمالية، فإعادة الإنتاج والنمو تحتاج إلى تحفيزه بالطلب، ولكن الأجور المتآكلة أصبحت تحد من إمكانيته. مما يؤكد على الرؤية الماركسية التي تقول: إن العدالة في توزع الدخل هي شرط لازم لتحقيق النمو، وأن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك يفرض نفسه مع زيادة تمركز الثروة.

هبوط معدل الربح..

من جهة أخرى فإن انخفاض إنتاجية العمل، التي حذر منها صندوق النقد تحد من النمو، وحسب رئيسة صندوق النقد كريستسن لاغارد: فإن «الإنتاجية الضعيفة يمكن أن تعرِّض الاستقرار المالي والاجتماعي للخطر في بعض البلدان، مما يجعل من الصعب الحد من عدم المساواة المفرطة».

أما تراجع إنتاجية العمل، فهو يكمن في عدم رغبة رؤوس الأموال، بتحقيق دفعات جديدة في الإمكانات الإنتاجية، ورفدها بمزيد من التكنولوجيا التي تزيد إنتاجية العمل، أما لماذا؟! فهنا يكمن فعل قانون أساسي يحكم عمل منظومة الإنتاج الرأسمالي، وهو: «ميل معدل الربح للانخفاض، مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال» حيث يميل معدل الربح للانخفاض مع زيادة نسبة رأس المال الثابت، أي المعدات والتكنولوجيا، بالقياس إلى تراجع نسبة العمل البشري في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاعات الإنتاج الحقيقي.

ولعل هذا القانون يفسر بالعمق، فشل سياسات التيسير الكمي، وفشل مليارات الدولارات التي ضخت في اقتصاديات الدول المركزية، ومنظومة الغرب، في توليد مزيد من النمو والتشغيل، فأصحاب رؤوس الأموال الساعون إلى الربح الأقصى، استخدموا معظم هذه الأموال في القطاعات المالية، لأنهم لا يريدون أن يوسعوا الإنتاج الحقيقي، ذا معدل الربح المنخفض بالقياس إلى فترات تاريخية سابقة، كما في الخمسينيات، وتحديداً مع الصعوبات في تحقيق هذا الربح، مع تراجع قدرات الاستهلاك الناجمة عن تفاوت توزيع الدخل، وتراجع حصة الأجور وقدرتها الشرائية..

من الأزمة إلى الجديد..

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم وفقاً لمؤسساته، تحديات رئيسيةً تكمن في ضعف النمو وإنتاجية العمل، بالإضافة إلى آثار إجراءات الائتمان الرخيص المتمثلة في خروج الكثير من القروض الاستهلاكية من نطاق السيطرة، والتي قد يكون رفع سعر الفائدة مجدداً إحدى الوصفات المطروحة لحلها كما في أمريكا، ولكن مثل ذلك الخيار قد يزيد من القروض المتعثرة مما ينذر بتوسع للأزمة المصرفية وازديادها. إن حل تعقيدات الاقتصاد العالمي اليوم يحتاج إلى إعادة هيكلته، من إعادة توزيع الثروة، إلى إعادة أولويات الاستثمار، وهو سيناريو يبدو أن تنفيذه بشكل فعلي، يتطلب مواجهة المصالح العميقة لأصحاب رؤوس الأموال، مما يؤكد على احتمالات تفجر الأزمة قريباً، والتي ستؤدي إلى تراجع قدرات هؤلاء على مقاومة ولادة الجديد الضروري..

وجدتها

■ د. عروب المصري



الزراعة الحافظة وتدهور الأراضي

تعد الزراعة الحافظة استجابةً للحد من تدهور الأراضي وزيادة إنتاجيتها، وتساعد على زيادة حجز الكربون في التربة، فهي أسلوب زراعي يؤدي للحفاظ على موردي التربة والمياه، لأنه يعمل على تنشيط العمليات الحيوية الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وعلى تحسين نوعية المياه ومردودها ودعم المخزون الجوفي منها، والمحافظة على البيئة، حيث تخفض الحراثة للحد الأدنى كما تضاف الكيمياويات الزراعية والمخصبات ذات المنشأ المعدني والعضوي بمعدلات مثالية، بحيث لا تتداخل أو تؤثر في العمليات الحيوية، بالإضافة إلى أنه يعتمد على تقنين استخدام مستلزمات إنتاج المحاصيل مع السعي للحصول على المردود المطلوب، والإبقاء على مستويات إنتاجية عالية ومستدامة، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع وتحسين معيشته وتوفير العمل والوقت.

إن عدم حراثة التربة آلياً يخلق نوعاً من الحراثة الحيوية، التي تعني أن تقوم المتعضيات الحية في التربة بالحراثة، في حين تختفي الحراثة الحيوية بوجود الحراثة الآلية، التي تقوم بهدم البنية البيولوجية للتربة لما لسكة المحراث أو قرص الحراثة تأثير على الحياة في التربة أكثر من عوامل أخرى مثل الإزميل مثلاً.

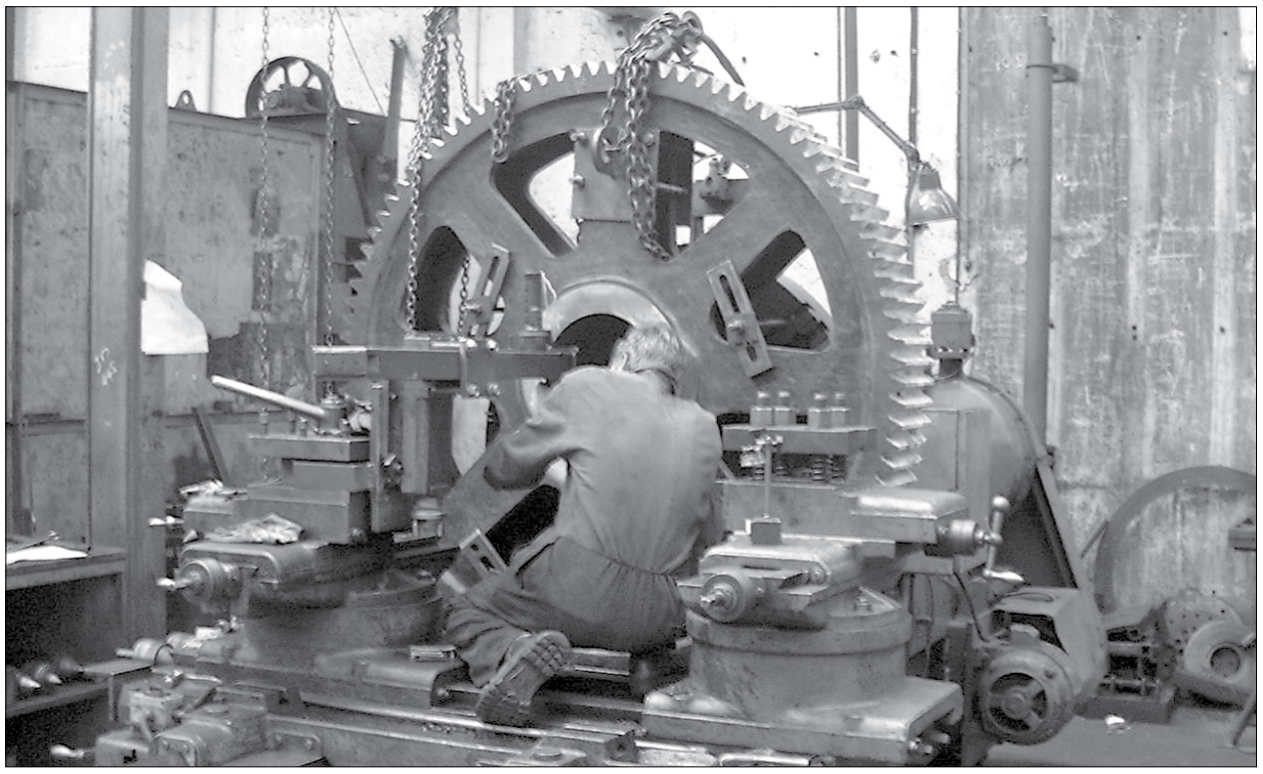
إن تغطية التربة تحميها من عوامل مختلفة، كالمطر والشمس كما تعمل على تزويد أحيائها الدقيقة والكبيرة بالغذاء، وتخلق مناخاً دقيقاً خاصاً للتربة ملائماً لتطور ونمو أحياء التربة بشكل مثالي، بما في ذلك جذور النباتات. وتؤدي إلى ظروف أفضل لنمو الجذور والبذور.

لا تقتصر أهمية الدورة الزراعية على تنويع الأحياء الدقيقة في التربة، ولكن وجود الجذور على أعماق مختلفة من التربة، يؤدي إلى وجود طبقات مختلفة من مغذيات الترب. إن العناصر المغذية ترشح لطبقات أعمق في التربة، وتصبح غير متاحة للمحصول، لكن بوجود الدورة الزراعية التي تعمل كمضخات حيوية وتعمل على تنويع الأحياء الموجودة في التربة، عندما تطرح الجذور مواد عضويةً مختلفةً، تكون جاذبةً لأنواع مختلفة من البكتريا والفطور والتي بدورها تلعب دوراً مهماً في تحويل هذه المواد إلى عناصر مغذية للنبات، كما أن الدورة الزراعية لها دور مهم في مكافحة الآفات، وتثبيط أنواع من الآفات والأمراض، حيث تكسر سلسلة الإصابة عند تعاقب محصولين مختلفين، مع كامل الاختلافات الفيزيائية والكيميائية للمحصولين المختلفين.

aroub@kassioun.org

حول الهستيريا وشيطنة الآلة من جديد!

رأي من الصّين: الرأسمالية هي عدو الإنسان



كنا في مقالات سابقة «العلم المحايد يسقط، الذكاء الاصطناعي نموذجا»، و«العلم السائد يعلن رجعيته، خوفا؟» أشرنا إلى الهستيريا التي تطبع الأوساط الاقتصادية والعلمية والاعلامية السائدة في المركز الإمبريالي محاولة منها لشيطنة التطور الكبير في التكنولوجيا وتحديداً الذكاء الاصطناعي تحت حجج مختلفة. لما يشكله هذا التطور من تهديد للنمط الرأسمالي ككل.

■ محمد المعوش

وإذا كانت هذه الهستيريا تعبر عن الذعر وتنشره بدورها، من منطق الرأسمالية نفسه، فمن الضروري وجود مقاربة أخرى في العالم اليوم تطرح قضية التكنولوجيا والآلة من أرضية نقيضة، استناداً إلى النماذج الاقتصادية المختلفة اليوم وآفاق تطورها.

الماركسية والطرح الاشتراكي بمواجهة الذعر

في مقال نشر العالم الماضي في المجلة العلمية الصينية «العمل والأمن الاجتماعي- دراسات نظرية» «العدد 17»، للكاتبة «إي جونغ خوا»، بعنوان «الجذور الفلسفية والحل للذعر من الروبوتات»، تقول الكاتبة: إن مقاربةً ماركسيةً للمسألة يمكن لها ليس فقط مواجهة الذعر، بل الدفع قدماً لتطوير الذكاء الاصطناعي من أجل خدمة الإنسانية ككل. ويوجز المقال عدة «شعارات» يندرج تحتها الذعر.

الخوف من الآلة ليس جديداً تاريخياً، الآلة ستؤذي الإنسان وتلغيه

شكل دخول الآلة في الإنتاج الرأسمالي نقلة نوعية للرأسمالية لتوسيع الإنتاج وتسريعه، ولكنه شكل في المقابل ردة فعل نقيضة لدى العمال من ناحية استبدال الآلة للإنسان والخطر الذي تشكله على حياتهم مباشرة، كونها «أقوى وأقدر» مادياً، وأن الآلة في حال استمر تطورها ستدمر البشرية، وليست تؤذي الأفراد فقط. إضافةً إلى أنها تحول العمل إلى نمط أكثر روتينيةً وتجزيئاً عبر تقسيم عال للعمل ، فظهر تيار محطمي المكائن في بريطانيا، وجوهره تحطيم الآلات، باعتباره أن الآلة تشكل مصدر استغلال العمال وبؤسهم، فما كان من الرأسمالية إلّا أن أصدرت القوانين التي تعاقب على هذه الأفعال، إضافةً إلى أنها ستلغيه وتحل محله كجنس بشري، فهي أقدر جسدياً منه، وأسرع وأدق، وبذلك تضع الإنسان في موقع الضعف والعجز والدونية.

الآلة ستسيطر على الإنسان!

حسب الدعاية: إن الآلة الذكية مستقبلاً ستسيطر على الإنسان. وتنقد الكاتبة وجهات النظر «المثالية» السائدة حول الوعي، خصوصاً فكرة تطور ذكاء الآلة وتفوقه على ذكاء الإنسان «إضافةً لتفوقها «الجسدي»»، وتقول: أن الأفكار السائدة تندرج تحت الفكرة الفلسفية «الإنسان هو آلة»، ومن هنا تنبع فكرة مماثلة الروبوت بالإنسان ووهم إمكانية تفوقه الذهني المقبل عليه، وتقول الكاتبة: إن هذه المقاربات تعيد إحياء مذاهب فلسفية تاريخية بالية، لا تبرر تفوق الروبوت على الإنسان، ووصوله للسيطرة عليه.

الخطر يكمن في الرأسمالية وسيطرتها

تعيد الكاتبة فكرة ماركس إنه: «يجب نقل الصراع ما بين العمال والآلة إلى الصراع ضد النظام الرأسمالي وعلاقاته»، فموقع التكنولوجيا بالنسبة للمجتمع والإنسان تحكمه توجهات العلاقات الاقتصادية، والرأسمالية هي المتعارض مع مصالح تقدم البشرية، ولهذا كل تقدم تكنولوجي ينعكس بؤساً واستغلالاً على الطبقات المقهورة، كما عبر ماركس أيضاً.

وحول فكرة السيطرة تشير الكاتبة إلى أنّ الروبوت لن يكون إنساناً لسبب أساس أن الإنسان هو «مجموع العلاقات الاجتماعية التاريخية» حسب ماركس، وهذا ما يجعله يملك وعيه وقدراته، ولن يكون الروبوت قادراً على امتلاك هذا الوعي«الذكاء» دون أرضيته الاجتماعية التاريخية، وما تعنيه من دوافع ورغبات وظروف اجتماعية وثقافية تولد بنية وعيه وأفكاره.

فالنظام الرأسمالي نفسه، هو مولد مجمل المآسي الاجتماعية والأخطار وأرضية الأفكار «الشريرة» والتدميرية للإنسان والطبيعة، وليس كل وعي ينزع بالضرورة إلى السيطرة والتدمير. وتعطي الكاتبة مثالاً عن أعداد ضحايا الولايات المتحدة في أفغانستان كمؤشر سريع على أنّ الخطر أساساً ليس في مستقبل الآلة بل في حاضر النظام الرأسمالي نفسه.

المطلوب تطوير التكنولوجيا لخدمة البشرية

تعتبر الكاتبة أن تطوير التكنولوجيا والعلوم لا إثارة الذعر حولهما، هو ما يجب العمل عليه، وهذا يكون بتحرير التكنولوجيا من علاقات الإنتاج الرأسمالية، من أجل التطور الحر للبشرية، وتجاوز العمل «الضروري» الجسدي والممكن استبدال الإنسان فيه، وتشكيل أرضية تطور القدرات الذهنية للبشر.

بين تيار تقدمي وآخر رجعي

باستعراض المقال يظهر التمايز في الاتجاهات العلمية اليوم، تجاه قضايا العلوم والتكنولوجيا، وينسحب ذلك على الموقف من المجتمع والإنسان، ومستقبل البشرية. وذلك هو تمايز في النماذج الاقتصادية، وآفاقها في العالم اليوم، بين نماذج أصبحت عبئاً على البشرية والطبيعة، وأخرى مغايرة في آفاقها واحتمالات تطورها، وليس غريباً أن يكون هذا الموقف في مجلة صينية، كاتبتها محاضرة في المعهد الوطني للمعلومات الدفاعية «مقاطعة «خوبي»»، قسم الشؤون العسكرية، مستندةً إلى الماركسية. بينما تقوم الولايات المتحدة وإعلامها وجامعاتها بضخ الآلاف من الأبحاث والمقالات والتقارير حول الخطر العلمي التكنولوجي المحدق بالبشرية، وهي براء من الموت والدمار كليهما في العالم.

قضية التكنولوجيا والعلوم، تؤكد مستوى التناقضات والأزمة التي وصلت إليها الرأسمالية عالمياً، وتؤشر كذلك إلى عودة ضرورية إلى البديل التاريخي «الاشتراكية»، في عقول الملايين من المنتجين في العالم، بأيديهم وأدمغتهم.

الزراعة البيئية في كوبا: مفتاح الاستدامة

أظهر الباحثون الكوبيون اهتماماً كبيراً بتعميم استخدام التقنيات التي درسوها من أجل تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية، ولحماية التربة وللتأكّد من البذار وللسيطرة على الأعشاب الضارّة، عن طريق استخدام منتجات طبيعية للقضاء على الآفات والأمراض النباتية.



■ بقلم: نوريا باربوسا ليون
تعريب: عروة درويش

يراهن المزارعون الكوبيون اليوم، على تقنيات الزراعة البيئية، وذلك باستخدام مصادر أكثر ملائمةً للبيئة، وبالتركيز بذات القدر على إنتاج الغذاء وعلى المحافظة على نظام بيئي متوازن ومستدام.

استخدام منتجات الطبيعة

الكثير من هذه التقنيات موروثة عن الأجداد، رغم النظر إليها عادةً بأنّها لا أساس لها أو بأنّها ساذجة. بدأ الخبراء في السبعينيات بصياغة مصطلح «الزراعة البيئية»، والمعرّف بأنّه: علم متعدد المجالات، مكرّس لتعزيز الغذاء والحفاظ على البيئة.

أظهر الباحثون الكوبيون اهتماماً كبيراً بتعميم استخدام التقنيات التي درسوها، من أجل تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية، ولحماية التربة وللتأكّد من البذار، وللسيطرة على الأعشاب الضارّة، وذلك عن طريق استخدام منتجات طبيعية للقضاء على الآفات والأمراض النباتية، مثل: النباتات المنفرة مختلفة الروائح والأذواق، والفخاخ الملونة التي تشتت الحشرات الضارّة.

أحد الإجراءات التي تمّ قبولها بسرعة، هي إنتاج المواد أو الأسمدة العضوية التي تضيف العناصر المغذية إلى التربة، والتي يتمّ الحصول عليها من فضلات الطعام وقشور البيض والأوراق المتساقطة وروث الحيوانات، وقد لاقت رواجاً أيضاً الأسمدة الحيوية والمبيدات الحيوية التي طورتها المؤسسات العلمية، وتحديداً الفطريات المؤذية للحشرات والطفيليات الحشرية.

قدر ة على الصمود!

في التسعينيات، وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفييتي والحصار الأمريكي، اكتسب هذا العمل أهميةً كبرى. اعتمد العاملون في الحقول الكوبية هذه الممارسات من تلقاء أنفسهم دون أن يدركوا ما بات يُعرف بالزراعة البيئية.

هذا ما قاله كثير من المزارعين لصحيفة «غرانما إنترناشيونال» خلال ورشة عمل للمنتجين بعنوان: «من أجل زراعة مستدامة قادرة على الصمود».

علّق «سيرانو» أحد المهندسين الزراعيين: «لقد اضطررنا، نحن المزارعين الكوبيين، إلى التحالف مع مراكز البلاد العلمية، ولنعمل بكامل قدرتنا الإبداعية على تحقيق غلّة أكبر من التربة. نحتاج للابتكار بشكل مستمر كي نجعل من نظامنا الزراعي مستداماً».

في مزرعته البالغة مساحتها 40 هكتاراً، يربي سيرانو الأبقار والأغنام والماعز والخيول والخنازير، بالإضافة للنحل والدجاج، ومن أجل إطعام هذه الأنواع، يزرع 16 محصولاً من علف الحيوانات. ويكرّس مساحات واسعةً لزراعة أشجار فاكهة، ممّا يزوده بـ 35 نوعاً مختلفاً من المنغا و26 من الأفوكادو، وأكثر من عشرة أنواع من أشجار جوز الهند، ذات الارتفاعات المختلفة، من بين أنواع أخرى.

علّق قائلاً: حددت الجمعية الوطنية للمرشدين الصغار، منذ عدّة أعوام 50 مبدأً زراعياً بيئياً يجب على المنتجين أن يطبقوها، وأنا أمتثل لـ 32 منها. يتمّ الوصول إلى 75% من الإنتاج في مزرعتي عبر طرق زراعية بيئية، و25% عبر الطرق التقليدية

يرى سيرانو نفسه مروجاً لتقنيات الزراعة البيئية، ويعتقد بأنّ مسؤولية مشاركة هذه المعرفة والخبرات، يجب أن تكون مختلفة من مزارع لآخر، وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية عملية التبادل والتواصل. كما أنّه يدعو للالتزام بالمعايير الزراعية لتجنّب السلوك غير المسؤول الذي يلحق الضرر بالبيئة والتربة. يقول: «يكمن التحدي الأكبر في نقل النجاحات التي حققها الباحثون إلى أيدي المنتجين».

الهاضمات الحيوية

ومن الممارسات الزراعية البيئية التي لاقت قبولاً جيداً: بناء هاضمات حيوية في المزارع لمعالجة نفايات الماشية، ولتوليد طاقة متجددة نظيفة للأسر والمجتمعات الريفية.

هناك مدافع عنيد عن هذه التكنولوجيا، هو مهندس الكهرباء الشاب «ألكسندر لوبز سيرفان».

بدأ بعد حصوله على درجة الماجستير في النظم الكهربية بالعمل في ثلاثة هكتارات من الأرض، عينتها له الحكومة الكوبية ليربي فيها الخنازير. يعدّ الحقل الآن نموذجاً في الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

يشرح ألكسندر: «تأتي جميع الطاقة التي استخدمها في المطبخ ولتشغيل الأدوات المنزلية من الهاضمات الحيوية».

تكمن مهمته الرئيسة في تعليم المنتجين الآخرين، وإظهار كيف يمكن إنتاج الطاقة النظيفة من موارد قليلة. وهو شيء تعامل معه بكامل الجديّة صديقه «يونير باز مارتينز»، وهو تقني الكمبيوتر المرخص، الذي يربي الخنازير أيضاً.

شرح باز: «بنيتُ في المنطقة التي أعيش بها شبكةً لتوزيع الطاقة، لتزويد عدّة عائلات بالهاضمات الحيوية. يمكنني ضخّ الغاز عبر أنابيب إلى ثمانية منازل، ويمكنني إضافة 50 آخرين. تقتضي خطتي توسيع مخزوني من الخنازير، وتطوير الغاز الحيوي كمصدر طاقة نظيفة، يستخدمه المزارعون الكوبيون».

يستخدم «فلور دي كايو»، الكثير من وسائل الزراعة البيئية. يقول باز: «أنا أطبّق المعرفة التي حصلّتها أثناء دراستي الجامعية، وأهتمّ بالتقدّم العلمي التقني، كي أحصل على غلّة أكبر في إنتاجي. أكثر ما يهمني هو استغلال التطور العلمي في محاولة رعاية البيئة وحماية التربة».

زيادة الغلال

هناك الكثير من المزارعين حول العالم، الذين لا يدركون فوائد تقنيات الزراعة البيئية، ويلجؤون إلى الكيماويات، لأنّ لها تأثيراً سريعاً، معتقدين بأنّ تلك الممارسات تزيد الإنتاج بالهكتار مقارنةً بالأساليب التقليدية، وهو افتراض خاطئ كلياً.

تكشف الأرقام بأنّه في ظلّ ظروف مختلفة، في أوروبا على سبيل المثال، تزيد غلّة المحاصيل قرابة 30% عندما يتمّ استخدام وسائل الزراعة البيئية. بينما كانت النتائج في أمريكا الوسطى أكبر بثلاث مرّات في بعض الحالات.

لدى كوبا قاعدة شعبية واسعة، تدعم الإنتاج الزراعي البيئي، بوصفه المفتاح للأمن الغذائي. وبالاستناد إلى الجهود لتحويل هذا النهج إلى سياسة عامّة، والحصول على نتائج إيجابية مع المزيد من المساهمات البشرية بدلاً من المزيد من المال والتكنولوجيا.

أخبار العلم



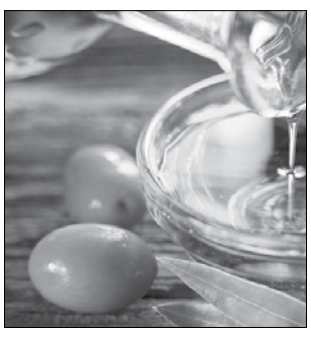
طائرة بلا طيار لنقل الجرحى!

أعلن المصمم، ألكسندر بيغاك: أن روسيا تصمم طائرةً ثقيلة بلا طيار ستستخدم لإنقاذ البشر.

وقال المصمم: إن بإمكان الدرون تنفيذ مهام الإنقاذ في غياب إشارة «جي بي أس» أو «غلوناس» استنادا إلى أنظمة الملاحة الداخلية، ويخضع الدرون حالياً للتجارب، ويتوقع أن ينطلق إنتاجه العام 2018.

وحسب المصمم: فإن بمقدور الدرون الهبوط في أي مكان، ونقل جريح مسافة بضعة كيلومترات، فضلاً عن نقل الحمولة، وهو طائرة متعددة المراوح تحلق إلى مسافة تبلغ 50 كيلومتراً.

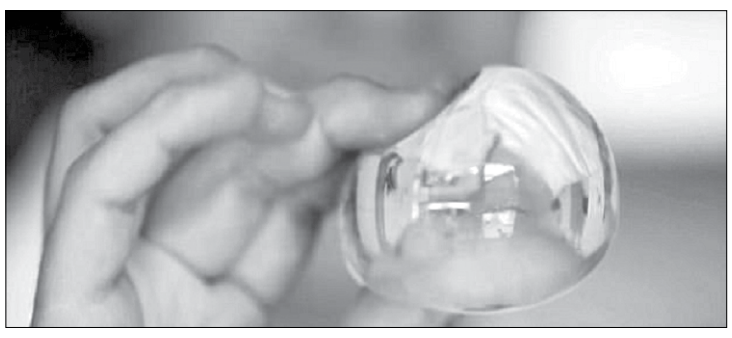
وأضاف المصمم: إن الدرون يمكن تفكيكه ووضعه في مركبة صغيرة، أما عملية إعداده للاستخدام فتستغرق 15 دقيقة فقط، وفي حال طيرانه بسرعة 200 كيلومتر في الساعة، فإن مدى طيرانه يعادل 100 كيلومتر، أما وزنه فيبلغ 120 كيلوغراماً، ما يكفي لإخلاء جريح واحد من ميدان الحدث.



العلم يكشف عن فائدة جديدة لزيت الزيتون!

قام أطباء من جامعة تشيلي الحكومية، بالاشتراك مع زملائهم الأجانب بتحديد فائدة جديدة لزيت الزيتون.

ويقول الخبراء: إن الهيدروكستيروسول الموجود في زيت الزيتون، يقلل من التأثير السلبي للاستهلاك المفرط للدهون الحيوانية، ويمتلك هذا المركب خصائص مضادةً للأكسدة، لها تأثير وقائي على الكبد والقلب



نهاية عصر الزجاجات البلاستيكية.. اختراع فقاعات مائية صالحة للأكل!

هل كنت تتخيل أن تحصل في يوم ما على كأس من الماء «صالح للأكل»؟ الحلم أصبح واقعاً مع اختراع كرات مليئة بالماء تشبه الفقاعة.

اخترع 3 مهندسين بريطانيين فقاعات «أوهو» المليئة بالماء لأول مرة العام 2014، ولكنهم الآن يجمعون المال، لإتاحة هذا الابتكار للبيع في الأسواق في غضون عام.

وقال المهندسون: «إن هدفنا يكمن في القضاء على نفايات التعبئة والتغليف نهائياً، وتعد فقاعات «أوهو» البديل المناسب المستدام للزجاجات البلاستيكية والأكواب، وهي مصنوعة من مستخلص الأعشاب البحرية».

وأضافوا موضحين: «تتميز هذه الفقاعات بقابليتها للتحلل ومكوناتها الطبيعية ما يجعلها صالحة للأكل، وهي حزم مرنة من الماء، حيث يمكن تمزيقها في الفم ليتدفق الماء من داخلها».

وتتكون فقاعات «أوهو» من غشاء هلامي مزدوج، وهي مصنوعة باستخدام خليط من ألجينيك الصوديوم، مأخوذة من الطحالب البنية وكلوريد الكالسيوم

«ميناء الحديدة»: بوابة العودة اليمنية إلى مجلس الأمن؟



على الرغم من تصدر الوضع الإنساني الكارثي في اليمن تقارير المنظمات التابعة للأمم المتحدة، إلا أن الحراك السياسي المفترض تنشيطه لإخراج اليمن من هذه الكارثة يظهر خجولاً أو حتى معدوماً في الأشهر القليلة الماضية، لمصلحة اشتداد المعارك على مختلف الجبهات في اليمن.

■ فادي خضر

السؤال مشروع هنا حول نوايا الرباعية الدولية «الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات»، في إيجاد مخرج سياسي للأزمة اليمنية، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2216، الخاص بالأزمة اليمنية. وإعادة طرح هذا التساؤل مرتبطة بالتحضيرات الأخيرة لـ«التحالف العربي»، بقيادة السعودية، للسيطرة على كل من صنعاء وميناء الحديدة، بتغطية أمريكية بريطانية كاملة، مع إمكانية التدخل المحدود إلى جانب هذا التحالف...

ميناء الحديدة - صنعاء

بعد قرار إيقاف شحنات الأسلحة الأمريكية للسعودية، المترافق مع قانون «جاستا» لمحاسبة الدول الداعمة للإرهاب، تلقت السعودية مؤخراً وعوداً بشأن تمرير صفقات أسلحة ذكية، كان أوباما قد أوقفها سابقاً، ذلك في لقاء محمد بن سلمان مع ترامب في آذار الماضي، مع أن إدارة ترامب لم تتخذ بعد قراراً نهائياً بهذا الشأن، بحسب ما نقلته «فورين بوليسي»، عن أحد المستشارين في إدارة ترامب.

لكن المؤكد أن واشنطن أعطت الضوء الأخضر للسعودية، حيال تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق، على السواحل اليمنية، وباتجاه العاصمة صنعاء، وهو ما يجري التحضير له بشكل جدي من قبل قوات التحالف، حيث اختتمت في 6/نيسان الحالي مناورات «حسم العقبان 2017»، في الكويت، بمشاركة كل من السعودية وقطر والإمارات، والولايات المتحدة، واستمرت المناورات ثلاثة أسابيع، شملت تدريبات فرق خاصة، على الهجوم بهدف تخليص منشآت حيوية بحرية واستعادة مناطق من «إرهابيين مفترضين».

بالتزامن مع ذلك، تناقلت الأنباء مشاركة الإمارات مع «الكيان الصهيوني» والولايات المتحدة في مناورات عسكرية مشتركة تحت مسمى «إينيوهوس 2017» في اليونان 27/ آذار الماضي، بغرض التدرّب على خوض المعارك الجوية، وتجنب الصواريخ المضادة للطائرات.

إلى ذلك، وضمن تجهيزات المعركة للسيطرة على ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرة جماعة أنصار الله، تستمر عمليات تأهيل ميناء المخا، ليكون بديلاً عن ميناء الحديدة، بغرض استقبال المعونات الغذائية والطبية.

هذه التجهيزات وغيرها، مثل: تأمين طرق الإمداد المارة عبر «معسكر خالد»، لا تبدو أنها ضامنة لعملية عسكرية ناجحة بالنسبة لقوات «التحالف العربي»، بعد الفشل الذريع الذي حققته عملية «الرمح الذهبي» في آذار الماضي، لكن المعوقات ليست عسكريةً فحسب، فالأمم المتحدة رفضت إدارة ميناء الحديدة، بحسب الطرح السعودي، والدخول في معركة غير محسوبة النتائج تماماً، تضع ضمن الاحتمالات استمرار المعارك لأسابيع وربما لأشهر، في منطقة تستقبل 70% من واردات البلاد بما فيها المساعدات الإنسانية، كما أن 2,5 مليون مواطن في تلك المنطقة قد يشكلون أكبر حالة نزوح تشهدها اليمن، مما يزيد الكارثة الإنسانية في البلاد.

ومن جهة أخرى، فإن انتشار الفوضى على السواحل اليمنية، نتيجة اشتداد المعارك كما هو متوقع، قد يهدد ممر التجارة عبر البحر الأحمر، «10% من التجارة الدولية تمر عبر البحر الأحمر».

على الجبهة الرئيسة الأخرى، تحاول القوات الموالية للرئيس هادي تثبيت نقاطها في مديرية نهم شرق العاصمة صنعاء، بإسناد جوي كثيف، من قبل طائرات التحالف، لكن بعد عدة أسابيع على إطلاق العملية العسكرية هناك، لا يمكن رصد تقدم كبير، يغير موازين القوى على الأرض في تلك الجبهة، رغم زخم المعارك والخسائر الكبيرة في صفوف القوات المهاجمة «الموالية للرئيس هادي»، والتي تفرضها الطبيعة الجغرافية للمنطقة هناك.

وبالنظر إلى تعقيد الوضع العسكري، والخيارات الضيقة لواشنطن وحلفائها في اليمن، يبدو أن واشنطن أعطت فرصة التقدم للسعودية عسكرياً، لكن دون تحمل تبعات المعركة، تحسباً لنهايتها بنتائج عكسية، كما حصل في عملية الرمح الذهبي، أو قبلها محاولات السيطرة على تعز، من هنا تتريث إدارة ترامب في خياراتها العسكرية وتَقْصرُها على ضربات جوية انتقائية على مواقع «تنظيم القاعدة»، بحسب بيانات الكونغرس الأمريكي، منعاً لانزلاق غير محسوب في المستنقع اليمني، طالما أن السعودية تراهن بكل ما تملك من قدرات مالية وعسكرية، على تحقيق إنجاز ما في الملف اليمني، مستندةً إلى مجرد إيماءات أمريكية باندفاعة عسكرية قادمة إلى المنطقة كالتي تعلنها مثالاً حيال الملف السوري.

الاحتمالات الناتجة عن معركة الحديدة والتي تحذر منها الأمم المتحدة وروسيا بشكل دوري من شأنها نقل الملف اليمني إلى مستوى جديد من التعاطي الدولي حيال الأزمة.

احتمالات العودة إلى مجلس الأمن

بحسب نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الصادر في نيسان الحالي عن منظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة «يونيسف»، فإن 78% من الأسر في اليمن تعيش في ظروف أسوأ مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة، وتوقعت النتائج أن تتأثر الواردات التجارية والإنسانية بشدة، إذا ما تم الإضرار بالبنية التحتية لميناء الحديدة، من خلال المزيد من الغارات الجوية، أو في حال تحويل المعركة إلى داخل مدينة الحديدة، مشيرةً إلى احتمال كبير لزيادة تدريجية في أسعار السلع الأساسية، كما أن انعدام الاستقرار في اليمن قد يشهد تدهوراً مفاجئاً في الأوضاع الإنسانية، فيما لو أدى الصراع إلى تقليص الواردات بشكل كبير.

في السياق نفسه، يؤكد عبد الحكيم الكحلاني، الناطق الرسمي لوزرة الصحة اليمنية، في بيان صحفي: إن طفلاً يمنياً يقضي نحبه كل عشر دقائق وفق تقارير منظمة اليونيسف، معتبراً أن ما يحدث للنظام الصحي في اليمن من أكبر الجرائم في التاريخ المعاصر، خاصةً بعد إغلاق مطار صنعاء الدولي، ومنع الجرحى من السفر للعلاج في الخارج.

هذه الأوضاع التي تهدد الشعب اليمني بأكمله، لا تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لواشنطن وحلفائها السعودية والإمارات، رغم أن هذه الأطراف إلى جانب بريطانيا، المستمرة في إمداد دول الخليج بالأسلحة، هي المجموعة التي أخذت على عاتقها حل الأزمة سياسياً وليس عسكرياً، وبالتالي فإن الاحتمالات الناتجة عن معركة الحديدة، والتي تحذر منها الأمم المتحدة، وروسيا بشكل دوري، من شانها نقل الملف اليمني إلى مستوى جديد من التعاطي الدولي حيال الأزمة السياسية والإنسانية هناك، أي احتمال عودة الملف اليمني إلى أروقة مجلس الأمن الدولي، لاستصدار قرار جديد، قد لا يكون أفضل حالاً بالنسبة لواشنطن وحلفائها من القرار 2216، والذي صدر في مرحلة مبكرة من عمر الأزمة اليمنية.

تفجيرات مصر: ثمة رسالة غربية وراء الدماء



عاشت مصر الأحد 9/نيسان يوماً دموياً عاصفاً، حيث فجَّر انتحاريان نفسيهما في كل من كنيسة مار جرجس بطنطا، والكنيسة المرقسية في الإسكندرية، وراح ضحية التفجيرين ما لا يقل عن 44 شخصاً وجرح 120 آخرين...

■ وائل سعد

تكرَّرت هذه العمليات الإرهابية في مصر خلال السنوات الأخيرة ضمن توظيفات محددة، كرسائل سياسية للداخل المصري، وأيضاً كعمليات ضمن موجة تصعيد أكبر، تجتاح العالم، إذا ما نظرنا إلى ما سبق هاتين العمليتين في لندن وستوكهولم...

بات من الواضح أن الأهداف السياسية للعمليات الإرهابية على غرار ما يجري في أوروبا هي: تثبيت أقدام حلفاء الولايات المتحدة داخل الحظيرة الأمريكية

«داعش» يتبنى

للمرة الأولى يتبنى تنظيم «داعش» العمليتين الإرهابيتين، بحسب ما نشره عبر وسائل الإعلام التابعة له. وأكدت وزارة الداخلية المصرية، في بيان لها، أنه: «في إطار جهود وزارة الداخلية لملاحقة العناصر المتورطة في ارتكاب حادثي تفجير كنيستي «المرقسية بالإسكندرية- مار جرجس بالغربية» فقد تم فحص وتفريغ كاميرات المراقبة بموقع الحادثين، وجمع التحريات والمعلومات ذات الصلة، وتتبع خطوط سير العنصرين الانتحاريين منفذي الحادثين، وملاحقة العناصر الهاربة على ذمة بعض القضايا الإرهابية مؤخراً، لفحص صلتها بالحادثين».

وفي وقت سابق، قالت السلطات المصرية: أن «جسماً غريباً» وصف لاحقاً بالقنبلة، هز كنيسة مار جرجس بشارع النحاس في طنطا بمحافظة الغربية بدلتا النيل، على بعد 120 كم شمال القاهرة، والتي أودت بحياة 27 شخصاً، وإصابة 78 آخرين، فيما ضرب التفجير الثاني محيط الكنيسة المرقسية في قسم العطارين بالإسكندرية، مما أدى بحسب وزارة الصحة المصرية، إلى مقتل 17 مواطناً وإصابة 58 آخرين.

تأطير الدور المصري

رغم موافقة البرلمان المصري بالإجماع على قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من مساء 10/نيسان الحالي، إلا أن هذه الإجراءات وحدها غير كافية لدرء المخاطر عن المصريين، ذلك بالنظر إلى انتشار المنظمات الإرهابية في مصر وفي محيطها، ليس على شكل خلايا نائمة فحسب، بل كمراكز نشطة قادرة على العبور والحركة بين دول عدة وبقدرات تمويلية عالية، الأمر الذي أشار إليه رئيس الوزراء المصري، شريف إسماعيل، بالقول أن «تلك الهجمة الإرهابية كشفت ضخ أموال طائلة تتعدى المليارات لدعم الجماعات الإرهابية، وتزويدها بأحدث التقنيات التكنولوجية»، مضيفاً: «إن تلك الأعمال تستوجب إجراءات استثنائية لمواجهة هذا الخطر المتفشي».

الإجراءات الاستثنائية ضرورية فعلاً، كما تقول الحكومة المصرية، لكن إذا أردنا التعمق في نوعية هذه الإجراءات، ربما نجد أنها تستوجب نشاطاً مصرياً يفوق «الإجراءات الوقائية» ذات الطابع الأمني، وبمعنى أدق: التعامل مع حالة الإرهاب باعتبارها خطراً يهدد أمن المنطقة ككل، وليس مصر وحدها، وبمعزل عن الدخول في سجال سياسي حول مدى إدراك السلطة المصرية لهذا الخطر وماهيته، إلا أن ما ينبغي الوقوف عنده جدياً، هو: إنّ ما خلف هذه العمليات الإرهابية رغبة غربية جامحة نحو دفع مصر لحسم موقفها في اتجاه التورط بالمشاريع الغربية، وتدفيعها جزءاً من فاتورة هذه المشاريع، حيث بات من الواضح أن الأهداف السياسية للعمليات الإرهابية، على غرار ما يجري في أوروبا، هي: تثبيت أقدام حلفاء الولايات المتحدة داخل الحظيرة الأمريكية، وترويج الوهم حول أن الفوضى وحدها هي مصير تلك الدول، والقوى السياسية التي تخرج من العباءة الأمريكية إلى عباءات دولية أخرى. وإن كان فهم ذلك ليس عصياً، فإن الخطوة البديهية المرتبطة بمصالح الشعب المصري، تقضي العمل خلافاً للرسالة الغربية، أي الاندفاع أكثر في اتجاه القوى الدولية الصاعدة.. لا العكس..!

الصورة عالمياً



• أخفقت مجموعة السبعة الكبار في التوصل إلى اتفاق بشأن فرض عقوبات ضد روسيا وسورية. وكان وزراء خارجية المجموعة يريدون التوصل لموقف موحد، قبل سفر وزير الخارجية الأمريكي إلى روسيا.



• اعتبرت جانيت يلين، رئيسة مجلس الاحتياطي الفدرالي «البنك المركزي الأمريكي»، يوم الثلاثاء 2017/4/11، أن سياسة البنك يجب أن تُنَفَّذ بمعزل عن أية ضغوط لا سيما من الكونغرس.



• حصل المرشح اليساري عن حزب «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، على 18% من نسب نوايا التصويت في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة بين المرشحين.



• وقعت الجمارك اليابانية والروسية خلال الأسبوع الماضي، مذكرة تفاهم ثنائية بشأن التعاون المشترك، وتنمية التجارة الخارجية ومرور البضائع بشكل سريع، وتبادل البيانات، ومكافحة المخدرات وتجارة الأسلحة والمنتجات المزورة.



• دعا «بنك إنجلترا» البنوك البريطانية لوضع خطة طوارئ، لمواجهة تداعيات رفض بروكسل التفاوض بشأن اتفاق مرحلي، يتيح إجراء صفقات بالنظام الحر بين المؤسسات البريطانية والأوروبية بعد «بريكست».



• قال قائد القوات الجوية الروسية، فيكتور بونداريف، في تصريح صحفي: إن العمل في صنع نظام «إس-500» يجري بوتيرة عالية حثيثة، وأن قوات الدفاع الجوي سوف تتسلمه في أقرب وقت.

الجوع الرأسمالي في زمن الوفرة

قدّرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» أن الإنتاج العالمي للغذاء، أكثر من كافٍ ليطعم العالم. وكمثال على ذلك، فقد تمّ تقدير كمية الحبوب التي أُنتجت في عام 2016 وحده، بـ2,577 مليون طن، وهي الكمية التي بقي منها 13 مليون طن بعد أن تمّت تلبية الطلبات..!

■ بقلم: أندرو سمولسكي
تعريب: كمال شريف



ينتج العالم بالفعل أكثر من 2000 كيلو كالوري للشخص الواحد، كمعدل وسطي، وهو الحد الأدنى من الطاقة، التي يحتاجها الإنسان، وذلك وفقاً لـ«دليل وزارة الزارعة الأميركية للحمية الصحيّة». ورغم كل هذا الإنتاج، لا يزال هنالك 780 مليون إنسان يعيشون في جوع مزمن. والكثير منهم يعيشون في مناطق ريفية، ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

«الفاو» لا تمس منظومة الثراء!

أعلنت الأمم المتحدة: أن هذه المفارقة المرعبة هي في جزء منها نتيجة لـ«هدر الغذاء». حيث يقدّر بأن حوالي ثلث الغذاء يُهدر أو يضيع، ويعتبر باحثو هدر الغذاء أن هذه التقديرات تستهين بالمشكلة، فلو افترضنا بأننا أوقفنا الهدر، فهذا سيضيف 58 مليون طن من الحبوب.

ورغم إعلان «الفاو» أنّه «لو تمّ إيقاف هدر ربع الغذاء الحاصل حالياً حول العالم فقط، فهذا سيكفي لإطعام 870 مليون جائع حول العالم»، إلا أنها لم تقدّم تفسيراً اجتماعياً لسبب الهدر الغذائي الحاصل. بل بحثت -عوضاً عن ذلك- عن «حلول سوقية» و«مرممات تكنولوجية»، وهذا يعني بشكل أساسي السعي لاعتماد طرقٍ أفضل لقياس مشكلة الهدر، ولإيجاد تقنيات أفضل للحصاد، ولزيادة الحوافز، وتقليل مخاطر زراعة الفواكه والخضراوات، ولتحسين طرق التغليف. والنقل، لمنع الإفساد، ولإقامة «حملات تثقيف عامة» تجعل المستهلكين «يفهمون» أنّ الطماطم صالحة للأكل، حتّى لو لم تكن جميلة المظهر.

لا تمسّ هذه الحلول بأذى دوافع البعض لجني الأرباح من نظامنا الغذائي، ولا تمركز السطوة «الاحتكارية» الواضح على سلاسل التسليع، والذي يجعل الجميع يعتمدون على شركات غير منتخبة، من أجل معيشتهم. إنّها تعالج هدر الغذاء من وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية، وليس من وجهة نظر المساواة على الإطلاق.

تناقض النظام الغذائي: وفرة في سبيل الجوع

يمكن للتكنولوجيا أن تعالج الكثير من المشاكل التي تواجه الزراعة، لكنّها غير قادرة على معالجة سبب قرار المنتجين أن يتركوا الغذاء في الحقل بدلاً من إحضاره للسوق، أو تفضيل الموزعين التخلص من الغذاء بدلاً من إيصاله للمحتاجين. هذان الفعلان كلاهما ينافيان العقل، إن كنت تهدف لإطعام الناس، لكن هذا ليس هو هدف الإنتاج الرأسمالي للغذاء، فالذي يحرك الإنتاج الرأسمالي هو الدافع غير القابل للإشباع للربح وللتراكم.

تتجاهل الأمم المتحدة و«الفاو» حقيقة أن نظامنا الغذائي يبقي على تناقض في بنيته، فالحوافز الرأسمالية تقوّد إلى الإفراط في إنتاج الغذاء الذي لم يتم تسليمه على الإطلاق، ولا يوجد التزام يوجب على أحد أن يستفيد من هذا الفائض والوفرة، مَن أجل القضاء على الجوع. ما أن نفهم هذا التناقض حتّى نستطيع رؤية نظام الغذاء الرأسمالي باعتباره وفرةً تنافي العقل.

الغذاء بوصفه «سلعة سخيفة»

دعونا نبدأ - كما فعل ماركس- بسلعة. يتم إنتاج السلعة بسبب قيمتها التبادلية - أي سعرها. يستخدم الرأسمالي المال ليصنع سلعة ويبيعها ويحصل على المزيد من المال، تنشأ من هذه السلسلة البسيطة أسبابٌ اقتصادية عديدة، تدفع المزارعين كي لا يحصدوا كلّ ما تنتجه أرضهم.

ليس للغذاء الذي لا يتم تسليعه أيّة قيمة بالنسبة للرأسمالي، ذلك رغم قيمته البيولوجية بالنسبة للإنسان الجائع، فلا أهمية لقيمة استخدام الشخص الجائع للغذاء. كما أن المُزارع الذي لا يستعمل هكذا غذاء ليس شخصاً خبيثاً بالتأكيد، فهو يستجيب لضغوط السوق التنافسية وحسب.

تقول خبيرة علم البساتين في جامعة ولاية نورث كارولينا، ليزا جونسون، أنه - وبسبب تقلّب الأسعار خلال موسم نموّ المزروعات- فإنّ المزارعين يجنون أقل قدر من المحاصيل. فأسعار الفواكه والخضراوات في بداية الموسم تكون أعلى منها في نهايته. لذلك، وكلما انقضى وقت أكبر من الموسم، كلما بقي المزيد والمزيد من المنتجات في الحقول، يدرك المزارعون تأثير السعر، فهم يحسنون وضعهم الاقتصادي في السوق الرأسمالية. إنّهم يتركون المزيد من المنتجات خارج سلسلة المؤن، في محاولة لتضخيم أسعار الأغذية. يكبح المزارعون المؤن من أجل التأثير على السعر، وذلك دون الاهتمام بالطلب.

علاوةً على ذلك، ولأن للأغذية مثل هذه القيمة التبادلية المتدنية في وقت الإنتاج، فإن المزارعين سيتركون الغذاء غير القابل للتسويق في الحقل، تصف جونسون كيف أنّه «في بيع وشراء الفواكه والخضراوات، فإنّ لصفاته الجمالية أهمية: الحجم والشكل واللون وتلك الأشياء كلها». يلعب المستهلك دوراً في تحديد قطعة الفواكه التي يتمّ تسليعها، وتلك التي ترمى في القمامة، وهو ما يقود الموزعين لمعايرة الفواكه والخضراوات التي يشترونها على هذا الأساس، ما يدفع بالمزارعين لترك منتجاتٍ محددةً في الحقل.

لن يرغب المزارعون بإرسال شاحنة من الخضراوات، مع ما يكلفهم نقلها، إلى موزّعٍ يعيدها لهم، لأنها لا تطابق معاييره الجمالية. لا يتعلّق الأمر بصلاحية هذه الطماطم. أو البطاطا للأكل، بل بقابليتها للبيع بسعر يحقق الربح.

وتقبع وراء المنتجين والمستهلكين طبقة من السياسة الحكومية، التي تزيد الحوافز الضارّة في النظام الغذائي. شرح الباحثون الغذائيون الذين تحدثت معهم جميعاً بشكل تفصيلي كيفية قيام الحوافز السوقية الحالية بزيادة إنتاج الغذاء «غير الهام»، مثل: زيادة الذرة لصنع شراب الذرة عالي الفركتوز «سكر الفواكه» على حساب المحاصيل الأكثر تغذيةً.

توجيه الإنتاج الزراعي

من بين المحاصيل المزروعة جميعها، هنالك فقط 2% منها فواكه وخضراوات. تصف جونسون حقيقة مفزعة: «لو ذهبنا جميعنا اليوم لشراء الفواكه والخضراوات، فلن يكون هنالك ما يكفينا جميعاً». ويعود ذلك بشكل جزئي إلى غياب وجود التأمين على المحاصيل وغير ذلك من الدعم الحكومي بالنسبة لمزارعي الفواكه والخضراوات.

وكما تشير ماريون نستله في كتاب «سياسة الغذاء: كيف تؤثّر صناعة الغذاء على تغذيتنا وصحتنا»: «من وجهة نظر غذائية، قد يكون ارتفاع أسعار السكر مثبطاً لاستهلاك المشروبات الغازية والحلوى والحلويات، لكن من وجهة نظر مالية، فإنّ الخطّة مرغوبة جداً». في تسعينيات القرن العشرين، كانت واحدة من عمليات قصب السكر، والتي تمثّل ثلث إنتاج فلوريدا من قصب السكر، تتلقّى دعماً حكومياً بقيمة 60 مليون دولار، بينما لا تتلقى عملية إنتاج فواكه وخضراوات مماثلة شيئاً تقريباً. وهذا الاتجاه لا يزال قائماً إلى وقتنا هذا.

من بين المحاصيل المزروعة جميعها هنالك فقط 2% منها فواكه وخضراوات

قدّم ألكس برنارد، عالم الاجتماع ومؤلف كتاب «الفريغانيون: الغوص في ثروة نفايات الغذاء في أميركا»، مثالاً آخر: «تفرط شركة «دنكن دونتس» في إنتاج كعكة الدونتس، وهي تعلم أنّ الكثير منها سيُرمى بعيداً. هذه الطريقة عالية الفعالية بالنسبة للشركة، فهي تهتم بألّا تفوّت أي بيع، بدلاً من اهتمامها بالحفاظ على المؤن».

لا إطعام للجياع!

تضحي اللاعقلانية واضحةً عندما ندرك ما يصفه برنارد بأننا: «ننتج 3700 سعرة حرارية من الغذاء للشخص الواحد يومياً في هذه البلاد، وبأننا لا نستطيع أكلها كلّها». وبينما ننتج هذا القدر، فإنّ الكثير من هذا الغذاء هو طعام غير مهم، وبالتالي غير صحي، حيث «تظهر تصريحات وزارة الزراعة الأمريكية بأنّ حوالي 50% من الغذاء الذي نرميه في هذه البلاد إمّا مضاف له الدهون أو مضاف له السكّريات». الإفراط في الإنتاج هو القاعدة في هذا النظام، لأنّ الرأسماليين يفضلون أن يتحملوا بعض التكاليف المضافة، من خلال إنتاج الكثير، على أن يفوتوا بيعاً. إذاً، وبأخذ كلّ شيء في الاعتبار، نحن لا نطعم الجياع، ولا نزرع الطعام المغذي. لكننا نزيد القيمة المضافة، بحيث نجعل من الغذاء سلعةً جيدةً. يظنّ برنارد بأنّ: «هناك تناقضاً بين النموذج المبني على النمو، وبين منتج يمكن أن نستهلكه فقط ضمن وقتٍ محدد».

وعليه، فإن المحاججة بأنّ الأسواق فاعلة، تنجح فقط إن عنت كلمة «فاعلة» شيئاً واحداً: جني الأرباح في الأسواق التابعة للأقلية الأوليغارشية. إذاً، يتم التعامل مع الغذاء بوصفه سلعةً، ويصبح في اللحظة التي يفقد فيها قيمته التبادلية مجرّد نفايات. وفي هذه اللحظة التي يخسر فيها قيمته التبادلية، يتحوّل إلى ما أطلق عليه برنارد اسم «السلعة السابقة».

الغذاء: من حق إلى سلعة

يوضح عالم الاجتماع، ألكس برنارد، متى يعتبر نظام الغذاء الرأسمالي الأغذية سلعةً ومتى لا يفعل: جميع الأغذية التي لا تباع هي نفايات. ليس مردّ ذلك إلى أنّها غير صالحة للاستعمال، بل لأنّه لم يتمّ تبادلها في السوق. يجعل هذا من الطعام الصالح للاستخدام المرمي في المهملات: سلعةً سابقةً.

السلعة هي فقط مسألة علاقات اجتماعية. يمكن للغذاء أن يكون للاستخدام أو للاستعمال. وهذا يعني بالتأكيد بأنّه يمكن للغذاء أن يكون شيئاً غير كونه سلعة، فيمكن له أن يؤدي هدفاً آخر غير جني الأرباح. فإن كان هدفنا هو إطعام الناس بدلاً من الربح، فما الذي سينجم عن ذلك؟ سيعني ذلك بشكل رئيسي تغيير طبيعة الغذاء من سلعة إلى حق.

حلول مؤقتة غير مستدامة

نشأت حركات عدّة من أجل التعامل مع فضلات الطعام، ومن أجل العمل على تحقيق المثل الأعلى للغذاء كحق. يعالج بعضها، مثل: «التقاط المحصول»، المسألة من خلال ما يشرحه عالم الزراعة في جامعة ولاية نورث كارولينا، جاكوب روتر، بأنّه «تحقيق الذات الفردية». فبينما يتمّ استصلاح الغذاء الذي على شكل سلع سابقة، فإنّ هذا الفعل يركّز على أحداث تطوعية دون نقد، أو مناقشة سبب ترك الغذاء في الحقول. وعلاوةً على ذلك، فهو يجعل العمال الذين مرّوا في الحقول غير مرئيين، ويحوّل عملهم المجهد إلى نشاط تطوعي.

ويتبع ذلك اتجاه راديكالي، يتمثّل بحركة «الفريغانية» وبحركة «الغذاء لا القنابل»، ذوات الاتجاه الاستراتيجي المباشر المهتم بعدالة الغذاء المناهضة للرأسمالية. وتستخدم الفريغانية فعل استصلاح نفايات الغذاء القابلة للاستعمال كفعل ناقد سياسياً «وليس كحل للمشكلة»، وتظهّر من خلاله عدم ملائمة قيم الرأسمالية للقيم البيولوجية والاجتماعية. وبالنسبة لأبحاث برنارد ولمذهبه في الفاعلية، فقد شارك في جولات تنشيطية، لإرشاد الناس إلى المكبات التي يجب الغوص فيها، ولفهم حجم الطعام المصنف «كسلع سابقة»، وللوقوف على هول التناقض البشع. تنتج الفريغانية اقتصاداً طرفياً يتحاشى التبادل المالي بشكل كبير، لكنّه يعين نفسه بأن يقتات على إسراف الإنتاج المفرط للنظام الرأسمالي.

إعادة ملكية الأنظمة الغذائية إلى الشعب

تعمل مثل هذه الجماعات في جميع أنحاء العالم، من تيجوانا، إلى مانيلا إلى هيوستن. يكافحون أحياناً القوانين التي تجرّم البقاء على الحياة، مثل: حظر التوزيع المباشر للطعام على المشردين، ويلعبون في أحيانٍ أخرى دوراً في الاحتجاج والتنظيم. لكن في الوقت الذي تقوم فيه هذه النماذج بتوفير مساحات للمساعدة المتبادلة، وتُظهر اللاعقلانية الأساسية في هذا النظام الغذائي، فهي لا تخلق بدائل طويلة الأمد لإنتاج الغذاء كحق، بدلاً من كونه سلعةً. يتطلّب هذا إعادة تشكيل جذري للنظام الغذائي.

في الوقت الحالي، تقترح العديد من الحركات إجراء عملية تكامل بين أفكار المساعدة المتبادلة والاستقلال، وبين تطوير نماذج إنتاج بديلة قادرة على الحلول مكان نظام الغذاء الرأسمالي الحالي. حيث إن جميع الشعوب والأمم والدول قادرة على تقرير نظم إنتاج الغذاء الخاصة بها، والسياسات التي تزوّد كلّ واحد منّا بالغذاء ذي النوعية الجيدة والكافيً، وذي السعر المعقول والصحي والملائم ثقافياً. ويستلزم هذا بشكل رئيسي أن يستعيد الشعب ملكية الأنظمة الغذائية، بحيث يديرها المزارع بنفسه، أو ضمن مجتمعات محلية، وذلك من أجل الصالح العام.



لا يمكننا المتابعة في نموذج فاشل

في النهاية، لا يكمن الفارق الرئيسي في المقاربات الاستراتيجية لمعالجة الجوع، بين الاستراتيجيات الأناركية الفوضوية، وبين البرامج السيادية الأخرى. الانقسام في المبدأ هو بين فصيل الليبراليين الذي يتشبّث بالفكرة الخاطئة القائلة بأنّه يمكن إصلاح النظام الغذائي ليخدم الاحتياجات البشرية، وبين الجذريين الذين يصرون على عدم قابلية ذلك للتحقيق.

لا يحاول معظم صانعي السياسات أن يعالجوا المشكلة حول ما إن كان ينبغي على الغذاء أن يكون سلعةً أم حقّاً. تبنت الأمم المتحدة و«الفاو» استراتيجيات تتجاهل بشكل كلي ضرورات واقع الرأسمالية. إنّهم يشددون على التكنولوجيا والأسواق والسياسة بوصفها دعامات لإعادة توجيه النظام الغذائي ليكون «أكثر عدلاً واستدامةً بيئيةً». يقترحون أن تدعم الشعوب «المزارع أو الأسواق المحلية، وخيارات الغذاء المستدام»، إلى جانب «استعمال سلطتك كمستهلك وكناخب»، وكلّ تلك الأفعال الفردية التي تصل إلى القول المبتذل: «صوّت بشوكتك»، أو خذ «هدف المشروع» رقم ثلاثة من مبادرتهم المسماة «أنقذوا الطعام»: «زيادة اعتماد الممارسات الجيدة لتقليل خسارة الغذاء في سلاسل القيمة المحددة. ستقوم بذلك عن طريق توفير منصّة لأجل مركزة ومشاركة المعلومات وتطوير التحليل وإنشاء آليات التنسيق اللازمة ودعم بناء قدرات تخفيض هدر الغذاء ورميه».



منظمات غذاء اشتراكية؟

ليس هنالك اعتراف بأنّ بنية نظام الغذاء نفسها هي من تنتج المشكلة ذاتها التي يدّعي حلّها. وبأخذ منافاة نظام الغذاء الحالي للعقل في الاعتبار، فهذا أمر خاطئ. أظهرت الحركات مثل «الفريغانية» و«الغذاء لا القنابل» هذه اللاعقلانية، ليس داخل النظام الغذائي فحسب، بل أيضاً كيف قادت قرارات سياسة «الحرب أم الطعام» إلى تجويع الناس. فنحن بحاجة للمضي أبعد من ذلك: أن نبدأ ببناء منظمات غذاء اشتراكية قادرة على إنتاج وتوزيع غذاء غير مسلّع.

تصدّرت حركة السيادة الغذائية وصف وتطبيق ما سيكون عليه الأمر. تتضمن الرؤية إعادة دمج النظام الغذائي في حياة المجتمعات المحلية كبديل عن سلاسل التسليع العالمية المستقلة التي نعتمد عليها، والمنعزلين عنها.

نموذجٌ من كوبا

في حين عدم وجود نموذج مثالي بأية حال من الأحوال، فإنّ تنفيذ برنامج السيادة الغذائية في كوبا أثناء «الفترة الخاصّة» أظهر الإمكانات. فقد بات لدى المصانع والمدارس والمشافي والمؤسسات المهمّة الأخرى المنتشرة بكثرة، بساتينها العاملة الخاصّة بها، والقادرة على تأمين منتجات الكافتيريات الخاصّة بها، حيث تملك مجتمعات كبيرة مثل «ألمار» مزارعها الحضرية الخاصّة، بينما تحافظ الشقق الصغيرة على أحواض محاصيل عضوية صغيرة.

تمّ تشكيل التعاونيات في الأراضي ذات حقّ الانتفاع، وفُتحت المساحات لملكية الأراضي الصغيرة. وتمّ التنسيق في كلّ هذا مع حشد من العلماء من مختلف التخصصات العاملة، عبر نظام تشاركي يربط المعارف العلمية العصرية بالمعارف الثقافية البيئية التقليدية. كان الهدف هو الغذاء للاستعمال، كقيمة حيوية تشغّل الجسد، وليس تحقيق الربح. انطلقت كوبا من خلال هذا البرنامج من خفض 30% من الإنتاج اليومي للسعرات الحرارية والبروتين في بداية الأزمة مطلع التسعينيات، إلى ذروة معدلات الإنتاج في 1997، وذلك وفقاً للباحث بيتر روزيت.

تُظهر هذه الأمثلة، بالإضافة إلى العديد من الكفاحات لبناء أنظمة غذاء بديلة، قدرة الابتعاد عن اللاعقلانية الحالية. يمكننا إدخال ضرورات الإنتاج والابتكارات التقنية وفقاً لمنطق إطعام الناس بدلاً من التربّح. يمكننا من خلال ذلك أن نصحح سبب هدر الغذاء الرئيسي. حيث الجوع ليس مصيراً حتمياً، بل يمكننا أن نختار إنهاءه.

حوار مع المفكرة السياسية شانتال موف

تشهد القارة الأوروبية صعوداً لحركات سياسية يسارية جديدة، الأمر الذي تجسد بارتفاع حظوظه وحضوره في الاستحقاقات الانتخابية التي كانت - حتى الأمس القريب- حكراً على القوى والأحزاب التقليدية المتناوبة على الحكم، تحت اليافطات العريضة لـ«اليسار- واليمين» التي لم تعكس بالضرورة الهوية الحقيقية لهذه القوى.



■ إعداد: قاسيون

يوظف اليسار الصاعد في أوروبا، بما في ذلك ما نشهده مؤخراً في فرنسا، من خلال تقدم المرشح اليساري، جان لوك ميلانشون، جملةً من الرؤى والممارسات في تكوين مختلف عناصر الخطاب السياسي الهادفة إلى استقطاب أكبر شريحة ممكنة من الناخبين. وتعتبر الباحثة الأكاديمية، شانتال موف، واحدة من المنظرين لهذه الرؤى. ونظراً لضرورة الاطلاع على ماهية هذه الرؤى، تعرض «قاسيون» فيما يلي لقاءً صحفياً أجرته صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية مع الباحثة شانتال، دون أن يعني ذلك التبني والموافقة على كل ما ورد فيها، على أن النص الكامل لهذا اللقاء سيكون متوفراً على موقع «قاسيون» الإلكتروني.

● في مواجهة الهيمنة النيوليبرالية، تقترحين ضرورة تحديد استراتيجية سياسية جديدة لليسار...

قبل مناقشة التوجهات الاستراتيجية، يجب علينا أن نحلل الظرف الراهن. إنني أعتمد على ميكيافيللي الذي، وكما أشار لوي ألتوسر، يهتم دائماً بالحالة الظرفية. أحاول أن أفهم مسائل اللحظة الراهنة، وعلى أساسها أحاول أن أبني منظوراً، ولهذا السبب، فإنني أعارض الفلسفة المعيارية »أي الفلسفة التي تطلق معايير حول ما يجب أن يكون«. فالفلاسفة السياسيون يميلون إلى القيام بتنظيرات كبيرة لشرح الكيفية التي ينبغي للعالم أن يكون عليها، دون أخذ السياق بعين الاعتبار. لكن من جهتي، فإني أحاول عوضاً عن ذلك أن أطوِّر نظرياتي اعتماداً على وقائع الحقبة الزمنية الراهنة.

تحليلي هو: أننا نعيش الآن في «لحظة شعبوية»، والتي تتجسد بظهور الحركات السياسية التي توسم بهذا الاسم. علينا أولاً أن نوضح ماذا أعني بـ«الشعبوية». فعلى لسان معظم السياسيين والمعلقين، تظهر كلمة «الشعبوية» كمرادف لكلمة «الديماغوجية». كما أن تهمة «الشعبوية» تستخدم كسلاح بيد أولئك الذين يريدون الإبقاء على الوضع القائم على ما هو عليه «الستاتيكو»، ضد أولئك الذين يتحدون الوضع القائم.

ومن جهتي، فإني أتبنى وجهة نظر الكاتب أرنستو لاكلو، الذي أوضح في كتابه «منطق الشعبوية» أن الشعبوية ليست أيديولوجية أو عقيدة، إنما وسيلة لإرساء حدود سياسية أو للفرز السياسي. بالنسبة لي، فإن السياسة هي دائماً أداة لإقامة الحدود بين «نحن» و«هم»، ومن الممكن أن يتم بناء هذه الحدود بأشكال مختلفة جداً. فبالنسبة للماركسيين، على سبيل المثال: إن الحدود هي بين «البروليتاريا» و«البرجوازية». وبالنسبة للشعبويين، فإن هذه الحدود هي بين من هم «فوق» ومن هم «تحت»، بين «الشعب» و«المؤسسة». ما الذي يفسِّر «فوران» هذه التحركات «المناهضة للنظام»؟ قبل كل شيء، وبطرق مختلفة، إنها ردود فعل رافضة لما يسميه البعض بـ«ما بعد الديمقراطية». اليوم نرى الديمقراطية مفرغةً من مضمونها بعد أن انقطعت عن السيادة الشعبية. لقد تم استبعاد السيادة الشعبية من المفردات السياسية، لأنها تمثل عدواً رئيسياً للنيوليبرالية التي تريد إقامة سيادة السوق والتكنوقراط، إنّ هذه الهيمنة النيوليبرالية تثير ثورة المزيد والمزيد من المواطنين. ولقد كان واحداً من الشعارات التي رفعتها حركة مناهضة التقشف في إسبانيا هو: «لدينا تصويت، لكننا لا نملك أصواتاً». هذا ما أطلق عليه في كتابي «وهم الإجماع» بما بعد السياسة.

بالنسبة لي، يجب على الديمقراطية أن تملك طابعاً جدلياً صراعياً، أي أن تتوفر إمكانية الاختيار بين مشاريع مختلفة، فحيث لا يوجد فارق جوهري بين البرامج السياسية المقدمة من أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط، فسيجري تصويت، لكن لن يكون هنالك أصوات، لأنه لا توجد إمكانية حقيقية للاختيار. لقد سيطر «إجماع الوسط» هذا على المشهد السياسي في أوروبا، على مدار العقود الأربعة الماضية. والحركات التي تسمى «شعبوية»، والتي في معظمها من الجناح اليميني، قد كسرت وهم الإجماع هذا. ويجب الاعتراف بأن هذه الحركات تريد إعادة إنتاج الديمقراطية، لكن من خلال وضعها في إطار التقاليد القومية–العرقية التي لا تتوافق مع المُثل اليسارية.

يدافع اليسار عن السيادة الشعبية، لكن من أجل تعزيز المثل العليا للمساواة والعدالة الاجتماعية. إن استراتيجية اليسار يجب أن تأخذ على محمل الجد هذا الطلب على الديمقراطية لسلسلة كاملة من الفئات الاجتماعية، التي لا تقتصر على الفئات الشعبية، الذين يشعرون بأن لا صوت لهم. وللقيام بذلك، يجب على اليسار أن يتزود بمفردات تسمح بصياغة مطالب استعادة السيادة، لكن في إطار خطاب مغاير للشعبوية اليمينية، ذات الطابع القومي–العرقي.

وباختصار: إذا أراد اليسار إعادة إنتاج الديمقراطية، فعليه أن يطوِّر شعبويةً يساريةً.

«من المهم فدرلة مجموعة من المطالب المتنوعة والمتباينة والتي يمكن أن تتصارع مع بعضها البعض كي تخلق إرادة جمعية كي تخلق «نحن»»

● ما هي أوجه الاختلاف بين الشعبوية اليمينية، والشعبوية اليسارية؟ إذ أن مارين لوبان تطالب أيضاً بالعدالة الاجتماعية...

نعم، ولكن فقط للمتحدرين من القومية الفرنسية. هنا يكمن الفرق الكبير! إن الفارق الجوهري بين الشعبوية اليسارية والشعبوية اليمينية يكمن في كيفية تشكيل الشعب؟ فالسكان هم فئة سوسيولوجية لكن على العكس تماماً، الشعب هو فئة تم تشكيلها، إنه فئة سياسية. الطريقة التي تشكل فيها مارين لوبان الشعب، تختلف كثيراً عن الطريقة التي يشكل فيها جان لوك ميلانشون الشعب.

تعتبر كل أفكاري جزءاً من المنظور النظري الذي طورناه، أرنستو لاكلو وأنا، في كتاب «الهيمنة واستراتيجية اشتراكية» الذي صدر في عام 1985، والذي أثَّر بشكل كبير في حزب «بوديموس» الإسباني. في هذه التجربة، انتقدنا ما سميناه المفهوم «الجوهراني essentialist» للسياسة. لقد كتبنا هذا الكتاب لأن كلاً من اليسار الديمقراطي الاجتماعي واليسار التقليدي، أبديا عجزاً في فهم خصوصية الحركات الاجتماعية الجديدة، التي تطورت منذ أيار 1968.

خلال معالجتنا لهذه المرحلة، أدركنا أن هنالك مشكلةً ذات طابع نظري: فلم يكن ممكناً تفسير هذه الصراعات الجديدة في حدود الصراع الطبقي. ثمة أشكال متعددة لـ«الجوهرانية essentialism»: تعتمد الماركسية على «جوهرانية طبقية»، حيث تعتمد الهويات السياسية على موقع الفاعل الاجتماعي في إطار علاقات الإنتاج التي تحدد وعيه.

وفقاً لما كتبناه أنا ولاكلو، لا توجد هوية سياسية محددة مسبقاً، فالـ«نحن» في السياسة لا توجد قبل تشكلها. الـ«نحن» في الاستراتيجية الشعبوية اليسارية ليست تمثيلاً لمصالح جماعية موجودة مسبقاً. توجد مطالب ديمقراطية متعلقة بالمصالح الاقتصادية، ولكن هنالك أيضاً سلسلة أخرى كاملة من المطالب الديمقراطية ليست ذات طابع اقتصادي. ومن المهم فدرلة مجموعة من المطالب المتنوعة والمتباينة، والتي يمكن أن تتصارع مع بعضها البعض، كي تخلق إرادةً جمعيةً، كي تخلق «نحن». تكمن الصعوبة في خلق «نحن» تعترف بالاختلافات. إن تصور الشعب بالنسبة لليمين ولليسار متباين. الشعب بالنسبة لمارين لوبان ليس متجانساً، ولكنها تقوم بفدرلته من خلال خلق «نحن» تتعرف وتتحدد بالاختلاف مع الـ«هم»، أي المهاجرين.

تتعرف وتتحدد الـ«نحن» دائماً بالعلاقة مع الـ«هم». لكن الـ«هم» ليست بالضرورة اللاجئين. من الممكن أن تكون الـ«هم» أي شيء آخر، كقوى النيوليبرالية مثلاً. إن الفارق الجوهري بين شعبوية اليسار وشعبوية اليمين المتطرف، يكمن في طبيعة الـ«هم». وبكل الأحوال، فإن الـ«نحن» والـ«هم» لا تمثل أبداً المصالح الموجودة. فهمت حركة «بوديموس» ذلك جيداً، ولم توجه خطابها فقط إلى الذين يصوتون لليسار أو يعتبرون أنفسهم يساريين. بل تسعى الحركة أيضاً إلى إقناع الناخبين من الحزب الشعبي «حزب اليمين التقليدي»، وتسعى لخلق إرادة جماعية، لخلق «نحن» ذات طابع عابر للفئات الاجتماعية.

كسر الهيمنة الثقافية

تسمح التطورات العالمية في مجالات الثقافة والفن المختلفة بفتح إمكانية مشاركة سورية فيها، تلك التطورات التي تؤدي إلى كسر الهيمنة الثقافية العالمية الحالية مثل ما يجري كسر الهيمنة العالمية في السياسة والاقتصاد.



■ آلان داود

اليوم تتبلور الملامح الأولى لتعاون ثقافي بديل عما كان قبل سنوات، وصرنا نشهد أيام الثقافة الهندية في دمشق، أو الأيام السينمائية الصينية، ومشاركة فيلم سوري لأول مرة في مهرجان الأم صوفيا في روسيا.

انطلقت فعاليات الدورة الـ 12 من المهرجان الدولي للسينما الأرثوذوكسية «الأم صوفيا» في مدينة كالوغا الروسية 6–21 شباط، بمشاركة سورية لأول مرة. شارك في هذا المهرجان الذي يقام سنوياً منذ 2005، أكثر من 75 فيلماً يمثل 25 بلداً، وهي أفلام تحمل قاسماً مشتركاً، بين جميع الشعوب، وتدعو إلى التسامح والمحبة وكانت المشاركة السورية عبر فيلم «ياسمين»، من إخراج المهند كلثوم، ويصور الفيلم معاناة الأطفال السوريين خلال فترة الحرب على بلادهم.

كما بدأت فعاليات الأيام السينمائية الصينية 9–18 آذار، التي تنظمها المؤسسة العامة للسينما، بالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية في دمشق، في عدة محافظات، لتفعيل التبادل الثقافي السوري الصيني ولما للسينما من دور فعال في إنعاش ذاكرة الشعوب، وما تحمله من إرث فني يعكس العادات والتقاليد في المجتمعات، وأكدت السفارة الصينية بدمشق بأنها ستقوم بتنظيم فعاليات ثقافية أكثر في المستقبل.

بينما افتتحت فعاليات «الأيام الثقافية الهندية» 2017/4/9 بالتعاون بين وزارة الثقافة والمجلس الهندي للعلاقات الثقافية، وسفارة الهند بدمشق، تضمنت معرضاً صور جبال هيمالايا، وصور الآثار الهندية والرقصات الفولكلورية وموسيقا ومسرحاً، إضافةً إلى معرض كتب مترجمة عن اللغة الهندية والإنكليزية تتضمن سيراً لشخصيات مفكرين وشعراء وأدباء هنود، وأساطير وملاحم وقصصاً هنديةً وعرض أفلام وثائقية ومعارض فنية.

تحمل الأيام القادمة تنظيم فعاليات أكثر، للتعاون الثقافي بين سورية وبلدان البريكس، هو تطور طبيعي وإن تأخر بالظهور قليلاً وكان يجب أن يبدأ بزمن أبكر في مجالات الفن والسينما والأدب، وبشكل أوسع قد يمتد إلى الجانبين العلمي والتعليمي بما يسمح بالخوض والمشاركة في البدائل الثقافية عالمياً.

أخبار ثقافية



شهر الكتاب السوري

افتتحت الهيئة العامة السورية للكتاب بالتعاون مع جامعة دمشق معرض «شهر الكتاب السوري»، في مبنى كلية الحقوق بمناسبة يوم الكتاب السوري، الأربعاء 11 نيسان 2017، ضم المعرض الذي يستمر لغاية 11 أيار أكثر من ألفي عنوان، وعشرة آلاف كتاب.

انقسمت المعروضات إلى قسمين، القسم الأول ضم 1500 عنوان من إصدارات الهيئة منذ 2009 لتاريخه، بينما ضم القسم الثاني 500 عنوان من إصدارات وزارة الثقافة، قبل إحداث هيئة الكتاب، والتي يعود بعضها إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، تناولت الكتب المعروضة مواضيع ثقافيةً وأجناساً أدبيةً وكتباً علميةً وكتب الأطفال، إضافةً إلى الصحف والمجلات والدوريات الصادرة عن وزارة الثقافة وغير ذلك من المواضيع.



تحضيرات مهرجان الساحة الحمراء للكتب

أعلنت وكالة تاس عن قيام مكتب الوزراء الروسي بتخصيص ما يعادل 175 ألف دولار لوكالة الطباعة والنشر، لإقامة مهرجان «الساحة الحمراء» للكتب في موسكو بين 3 – 6 حزيران المقبل.

وقد وقّع رئيس الحكومة الروسية، دميتري ميدفيديف، وثيقةً منشورةً على صفحة المعلومات الحقوقية لموقع الحكومة الرسمي، يذكر فيها أن المبلغ مخصص أيضاً «لتنظيم عيد بوشكين في روسيا». ويعد السادس من حزيران يوماً للاحتفال بذكرى ميلاد الشاعر الروسي الكبير ألكسندر بوشكين، ويوماً للغة الروسية أيضاً.

يُذكر أن مهرجان «الساحة الحمراء» للكتب في الساحة الروسية الرئيسية أقيم للمرة الأولى العام 2015، واستضاف مئات آلاف الزوار عام 2016، حيث شاركت فيه نحو 300 دار للطباعة والنشر.

كانوا وكنا



ترك الأديب الراحل عبد المعين الملوحي «1917–2006» ابن مدينة حمص تراثاً أدبياً واسعاً، أصدر 110 مجلدات موزعة كالتالي: 17 تحقيق في التراث العربي، 5 مجموعات شعرية، 37 ترجمة، 10 مجلدات جمع وإشراف، 10 مجلدات أدب ذاتي، 23 مجلداً تأليف، إضافةً إلى أكثر من 100 مخطوطة و1500 مقالة.

ترجم ونقل أعمالاً كثيرة من الأدب الصيني والفييتنامي إلى اللغة العربية، حصل على وسام الصداقة من فييتنام، وأصبح أستاذ شرف في جامعة بكين، مدرساً للغة العربية. وكان يوقع مقالاته في جريدة قاسيون قبيل رحيله باسم «الشيوعي المزمن».

الصورة للأديب عبد المعين الملوحي، وهو يرتدي الزي العربي مع أصدقائه في الصين عام 1978، مأخوذة عن موقع الكاتب عبد المعين الملوحي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/04/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ثمة «حياد» على كوكب زحل



هل يمكن لوسيلة الإعلام - أياً كان شعارها والجهة التي تمثلها- أن تدَّعي «الحياد»؟ أو حتى أن تدَّعي أن عملها يقتصر فقط على نقل «الحدث» أو «الواقع كما هو»؟ وهل هذه الجريدة التي تتصفحها الآن، ورقياً كان أم إلكترونياً، «حيادية» في تغطياتها المختلفة؟

■ أحمد الرز

لن ندخل هنا في مماحكات حول صدق أو كذب هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك في تعبيرها عن رغبتها بنقل مجريات الواقع الذي تغطيه «كما هو»، دون إقحام لرأي سياسي ما في عملية التغطية هذه. سنذهب إلى أقصر الطرق، وسنفترض أن تلك الرغبة صادقة بحق، هل يمكن إذاً للوسيلة الإعلامية أن تكون حيادية؟ وأية مطبات ستواجهها في هذا الطريق؟

ماذا ستقول؟

بمجرد أن بدأت الكلام أو الكتابة، فقد اتخذت لنفسك موقفاً. والواهم فقط من يعتقد أن بإمكانه صياغة خبر ما، مهما قلّ حجمه، دون أن يحجز لنفسه موقفاً سياسياً. هاك حدث يجري في فلسطين المحتلة، وعليك أن تصيغ خبراً مقتضباً عنه. ما الذي ستستخدمه من مصطلحات؟ «فلسطين، فلسطين المحتلة، الأراضي الفلسطينية، الدولة الفلسطينية». وفي المقابل، بأية طريقة ستصف كيان العدو؟ ««إسرائيل»، العدو، الاحتلال.. إلخ».

خلف كل مفردة ومصطلح، ثمة توجه سياسي كامن لا يمكن لأي وسيلة إعلامية أن تتحاشاه. وباستخدامها لهذا المصطلح أو ذاك، تغدو الوسيلة الإعلامية مسؤولة عن التوجه السياسي الذي يندرج المصطلح المستخدم ضمن أدواته. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأغلبية الساحقة من الوسائل الإعلامية بات لديها ما يعرف بقاموس المصطلحات الخاص بها، والذي يكشف بمجموعه عن الخط السياسي التي تمثله.

ماذا ستنقل؟

يفترض البعض أن قيام إحدى الوسائل الإعلامية بنقل مباشر «على مدار الساعة» لحدث ما، سوف يعفيها بديهياً من المساءلة، ويضعها تلقائياً في صفوف الحياد. غير أن الحقيقة أبعد من ذلك. فأية وسيلة إعلامية محكومة بأن تجري عمليات اجتزاء للواقع الذي لا يمكن نقله «كما هو»، ذلك بسبب الكم اللامتناهي من التفاصيل الذي لا تستطيع الكاميرات تصويره بشكل كامل، ذلك عدا عن التفاصيل الأخرى التي لا تنحصر أصلاً في المجال البصري فقط.

تلعب هذه الاجتزاءات دور «اليد الخفية» التي توهم المتلقي بأنه أمام «صورة طبق الأصل» عن الحدث الذي تنقل الوسيلة الإعلامية جزءاً منه فقط. وفي تلك الاقتطاعات، يكمن الجزء الدسم من عملية التلاعب الإعلامي، بما يخلفه من انطباعات وردود أفعال لدى المتلقي. فالانطباع المتولد عن تركيز وسيلة إعلامية ما على العمليات الإجرامية لمقاتلي تنظيم «داعش»، وعن التعليقات السياسية التي تتزامن مع عرض هذه المشاهد، تختلف تمام الاختلاف عن الانطباع المتولد عن تركيز وسائل إعلامية أخرى على عمليات المقاومة الشعبية الوطنية ضد هذا التنظيم. في الأولى، يجد المتلقي نفسه أسير خوفه أمام رهبة هذا التنظيم، ليسهل عليه «هضم» آراء المحللين المعلقين على هذا الحدث. وفي الثانية، يستقبل المتلقي إشارات بأن مواجهة هذا الإرهاب ليست مستحيلة. في الحالتين الخوف موجود، وهو حالة إنسانية صحية، لكن في الأولى جرى استثماره لإعادة المتلقي إلى «منظومات حماية» تستفيد من حالة الخوف لتتحكم بسلوك الجمهور، وفي الثانية جرى توظيف الخوف لبحث الإمكانيات المنطقية لإنهائه.

مع من ستتحدث؟

واحدة من المسائل الأساسية التي تتنافى مع وهم «نقل الواقع كما هو» هي المسألة المتعلقة بأولئك الأشخاص «المحللين، المفكرين، أصحاب الرأي.. إلخ» الذين «ستستطلع» الوسيلة الإعلامية رأيهم في إطار تغطية حدث ما. حيث أنه من المؤكد أن هذه الوسيلة عاجزة عن نقل «كل الآراء» المتمحورة حول هذا الحدث. وبالتالي، يصبح «اجتزاء التعليق» واحداً من الأدوات الفاعلة في عملية التحكم بسلوك المتلقي، وسجنه في زنزانة مسوّرة بآراء المحللين الذين غالباً ما يخدمون الفكرة ذاتها «مهما علا صراخهم في وجوه بعضهم البعض». فبمجرد حبس المتلقي بحدود «رأيين» وتغييب رأي ثالث أو أكثر، يسقط القول بإمكانية «الحياد».

ما هو الحل؟

ذكرنا فيما سبق جوانب قليلة فقط حول المطبات التي تحول دون «حياد» الوسائل الإعلامية، ولم نتحدث بعد عن الجوانب الأكثر مباشرة وهي كثيرة لا يمكن حصرها هنا. وإن كان الاستنتاج العام هو انعدام القدرة على نقل الواقع كما هو، قد يبدو السؤال منطقياً: ما هو السبيل الممكن لوسيلة إعلامية جدية تريد حقاً ألا تتلاعب بوعي المتلقي؟

أول خطوة هي إسقاط الوهم بأن ثمة وسيلة إعلامية لا تخدم خطاً سياسياً ما، وأن أحداً ما على وجه هذا الكوكب قادر على نقل الواقع كما هو. غير أنه وإن كانت الوسائل الإعلامية محكومة بأن تجري عمليات اجتزاء للواقع، فإن ما يميز وسيلة الإعلام الجدية هو اقتطاعها لتلك الجوانب الأكثر جوهرية والتعليق عليها. وهنا يبقى السؤال قائماً: أي خط سياسي تمثل وسيلة إعلامك؟ ولمصلحة من؟ أما «الحياد الإعلامي» فربما يكون موجوداً على كوكب زحل...

تهنئ أسرة تحرير قاسيون عموم الشعب السوري بذكرى عيد جلاء المستعمر الفرنسي عن الأراضي السورية آملين أن تكون مناسبة لتوحيد صفوف السوريين من أجل الحل السياسي للأزمة ومحاربة الإرهاب وحقف الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل